جامعة الانبار

كلية التربية للعلوم الإنسانية

القسم العلمي: التاريخ

المرحلة الدراسية: الثالثة

المادة: التحديث في الدول الاسلامية

مفهوم التحديث:

اختلف المؤرخون في تعريف التحديث فاصبح لكل فرع من العلوم تعريفاً خاصاً به، فيرى الاقتصاديون التحديث من خلال استخدام الانسان للتكنلوجيا للسيطرة على المصادر الطبيعية لزيادة دخل الفرد، في حين يهتم علماء الاجتماع بعملية التمايز والاختلاف بين المجتمعات ودرجة النمو ونوعية التغير.

ويعني علماء السياسة بمشكلات بناء الدولة وتحديد عناصر التحديث الهدامة، ولكننا سنعطي للتحديث تعريفاً شاملاً.

التحديث: هو الحركة الايجابية للمجتمع نحو الامام، أي نحو التقدم والتطور، ويعبر عن التقدم والتطور وفقاً لسرعة التغير الاجتماعي الايجابي الشامل، أي انتقال المجتمع ككل من حالة تقليدية سابقة الى حالة جديدة مستحدثة لم يألفها من قبل وهي عملية معقدة تستهدف احداث تغيرات في الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والايديولوجية في المجتمع بما يحقق لهذه البلدان الاستقلال السياسي، ويؤدي الى نمو علاقات دولية جديدة تحاول من خلالها هذه البلدان اللحاق بالمجتمعات الغربية المتطورة فالتحديث يشير الى محاولة القضاء على جوانب التخلف الاقتصادي والاجتماعي

والتكنلوجي من خلال استخدام ما توصل اليه العلم والتكنلوجيا الحديثة خاصة في المجتمعات الغربية.

ويرتبط التحديث بآليات متنوعة ومفاهيم متعددة تتضح في الانشطة المختلفة بتأثير عوامل داخلية تتمثل في سلوك الافراد ودرجة وعيهم ورغبتهم الحقيقية في تحديث مجتمعهم او بمؤسسات حكومية واهلية تدعوا في اهدافها الى التحديث او خارجية متمثلة بالتغيرات التي حصلت في العالم الخارجي، فاصبح انتقال المستجدات الفكرية والتقنية بسرعة مذهلة بفعل تطور وسائل النقل والاعلام.

نستطيع ان نرجع اسباب عدم استخدام مفهوم موحد للتحديث الى الاسباب الاتية:

1- تحديد التحديث بأنواع التغير الاجتماعي واعتبار اشكاله المختلفة انواعاً من التحديث في حين ان بعضها نتائج للتحديث وليس العملية ذاتها.

2- ارتباط المفهوم باكتساب الطابع الغربي.

3- تحديد التحديث بأنماط الحكومات الديمقراطية والدستورية التي ترتكز على النموذج الغربي.

4- التركيز على عملية واحدة في المجتمع الحديث واعتبارها المحور او الاساس اللازم لعملية التحديث.

5- خلط المفهوم مع الوصول الى الحديث أي الانتماء الى دول العالم المتقدم.

ارتبطت مفاهيم كثيرة مع التحديث فمثلاً التنمية وهي لا تعني التحديث وانما ترتبط به فالتحديث اما يكون تطوراً تكنلوجياً او اجتماعياً او نفسياً.

والمفهوم الاخر الذي ارتبط بالتحديث هو الحداثة فالحداثة تختلف عن التحديث رغم تداخل المفهومين لدى الكثير من المتعلمين حتى اعتقد الكثيرون ان التحديث هو الحداثة لكن هناك فرق بين الاثنين هو الاخذ بالتطور العلمي والتقني واجراء التحديث في كل جوانب الحياة، اما الحداثة فهي تهتم بفكر الانسان ومفاهيمه وبنية الدولة ومرحلة التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

ان مجتمعات العالم الثالث هي المجتمعات التي ينطبق عليها التحديث، فالعالم الثالث يعد في حالة انتقال من مجتمع تقليدي الى مجتمع حديث وقد اكدت الكثير من الدراسات على ضرورة دراسة اوجه الاختلاف بين المجتمعات التقليدية والحديثة فنظروا للمجتمعات التقليدية باعتبارها قوة ظاهرة يجب التخلص منها لإتاحة المجال امام نمو قوى اقتصادية وسياسية واجتماعية حديثة، كذلك ان دراسة المجتمعات التقليدية يتم من خلال مؤشرات التحديث لمعرفة الدرجة التي وصلت اليها هذه المجتمعات من التقدم والصعوبات التي تواجه تقدمها، وقد قسم العلماء تقدم المجتمعات الى مراحل:

المرحلة الاولى: مرحلة المجتمع التقليدي، زراعة، امية، بدون مدخرات، عدم استخدام التكنلوجيا.

المرحلة الثانية: التهيؤ للانطلاق يتجه المجتمع الى دخول مرحلة انتقالية، لابد من توفر ظروف اقتصادية واجتماعية معينة.

المرحلة الثالثة: مرحلة الانطلاق يرتفع الادخار.

المرحلة الرابعة: مرحلة الاتجاه نحو النضج.

المرحلة الخامسة: مرحلة الاستهلاك الوفير.

اشكال التحديث:

1- التحديث السياسي:

ان التحديث السياسي يعني ظهور النظام السياسي العقلاني الذي يعتمد على التعددية واللامركزية وحرية التعبير التي يكفلها الدستور واحترام الملكية الخاصة والحرية الاقتصادية وبناء نظام برلماني تمثيلي والاقرار بشرعية الاحزاب وجماعات الضغط في اطار تحقيق التوازن، أي الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية ضماناً للحريات السياسية التي تعد القيمة العليا للتحديث والتنمية السياسية، ان هذا التحديث السياسي يجعلنا ان ننوه الى اهمية تضمينه اليات تتعلق اولاً بالمساواة بين المواطنين بغض النظر عن انتمائهم الديني او العرقي او الفكري واقامة نظام قانوني مبني على اساس الكفاءة والقدرة على الانجاز، وثانياً اهمية تحقيق النظام العام للدولة للاستقرار السياسي الذي يعد من ابرز المعايير للتمييز بين الدول الديمقراطية المستندة على سياسة الاجماع والشرعية والتنظيم والفعالية وبين الدول الدكتاتورية الفاقدة لهذه العوام لذلك التحديث السياسي يتحدد في كونه تنظيم للحياة السياسية بما يترتب عليه حقوق والتزامات سياسية واجتماعية محددة تنطلق من الرابطة الاقليمية بين المواطن والوطن.

يمكن اعتبار المشاركة السياسية اهم صيغة للتعبير عن التحديث والاصلاح والتنمية السياسية لأنها تعني امكانية مساهمة الفرد او الجماعة في نظام ديمقراطي يؤمن

الاعتراف بتجمعات الافراد الجزئية، وفي اتخاذ القرار اولاً، والدفاع عن المصالح ثانياً والمشاركة في توزيع القوة والسلطة.

اما التحديث السياسي فهو عند انصار المذهب التنموي (نقل الادوار المهنية والادارية كالمؤسسات والمدارس والمستشفيات والشركات الى مجتمعات صناعية بتأثير مجتمع صناعي التحديث في هذه النظرية انه تحت تأثير مجتمع صناعي تظهر ادوار في مجتمع غير صناعي)، هذه الادوار انتجها المجتمع الصناعي واستوردتها المجتمعات السائرة في طريق التحديث في هذه الاخيرة تقوم الادوار والمؤسسات المستوردة بدور تجديدي ريادي استراتيجي، وتكمن اهميتها الاستراتيجية في انها آتية من عالم خارجي متطور ولأن المجتمع غير المتطور بحاجة اليها لتحقيق تنميته.

فقد اكد الغربيون في كتاباتهم ان قيام الرأسمالية الليبرالية واقتصاد السوق والعلمانية او فصل الدين عن الدولة شروطاً ضرورية لقيام التحديث السياسي واكدوا ان التحديث لا يمكن ان ينجح في بلد ما لم يكن نظام الحكم فيه علمانياً ورأسمالياً لذلك لا يمكن برأي هؤلاء اقامة ديمقراطية اذا لم يكن البلد متبع اقتصاد علماني رأسمالي او كان نظامه سياسياً منبثقاً عن الدين كالنظام الاسلامي.

لذلك فعملية التحديث السياسي تنبثق من حرية الافراد في التعبير وتشكيل الاحزاب السياسية والمشاركة بالسلطة دون الاقتصار بالحكم على فئة معينة.

2- التحديث الاقتصادي:

نال مفهوم التحديث الاقتصادي حظاً وافراً من الدراسة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وذلك بعد ظهور المجتمعات النامية، الا ان الموضوع المهم الذي بحثه الاقتصاديون ان هناك عوامل غير اقتصادية اثرت على عملية التحديث الاقتصادي

فالتحديث السياسي كان له تأثير كبير على الاقتصاد، فالإصلاح الزراعي والخدمات الاجتماعية والاصلاح الاداري والتصنيع كلها ظهرت نتيجة للتحديث السياسي.

يضم التحديث الاقتصادي الكثير من العناصر والادوات التي تحدث تغييراً في اتجاهات الافراد ويشمل التطبيق المنظم للعلوم والتكنلوجيا في عمليات الانتاج والترشيد والتوزيع كما يتضمن الاستخدام الكلي للطاقة بدلاً من استخدام الطاقة الحيوانية او البشرية المستخدمة في المجتمعات التقليدية حيث يؤدي الى تنوع الانتاج حسب احتياجات المستهلكين، وهذا معناه ان يكون هناك اختيار لأنماط الانتاج ومهارات العمال لان من الصعوبة تنمية التحديث الاقتصادي دون وجود المهارات الفنية والادارية.

ان عملية التحديث الاقتصادي لا يمكن ان تتم دون ان تتجاوب مجموعة القيم والنظم الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية تجاوباً عميقاً مع تلك القيم والتنظيمات الجديدة التي يتضمنها نوع التغيير الجديد ونوع الاقتصاد الحديث، فالبلد لا يمكن ان يكون اشتراكياً او رأسماليا حسب افكار حكامه ونواياهم وانما تبعاً لبنيانه الاجتماعي الذي يميزه ولطبيعة الطبقات التي تقوده.

فالتحديث الاقتصادي عملية صعبة لان التغير لا يمكن ان يحدث في جميع الاتجاهات بالتساوي، فالمشكلة التي تواجه الدول النامية هو كيفية اجراء التحديث الاقتصادي، فعلاج هذه المشكلة يكمن في التخطيط الاقتصادي الصحيح هو الطريق الامثل نحو التنمية والتطور الاقتصادي السريع وقد اكد الكثير من الباحثين ان مناطق جنوب شرق اسيا مثل سيلان واندونيسيا استقبلت التخطيط بعد استقلالها لكنها فشلت في تحقيق التحديث الذي نجحت به الهند مثلاً، وان السبب في نجاح البعض وفشل البعض

الاخر هو التقليد الاعمى لخطط تنمية مجتمعات اخرى دون مراعاة لمشكلات المجتمع واحتياجاته، والسبب الثاني للفشل يتمثل في ان يكون التخطيط منصباً على جانب واحد يخدم مصالح الدول وبذلك يكون مجرد شعار اكثر منه تخطيطاً فعلياً، والسبب الثالث ان معظم دول العالم الثالث ذات سياسة مركزية فيصبح التخطيط محتكراً من المركز.

ان التحديث الاقتصادي هو الانتقال من الصناعات الاستخراجية الى الاستهلاكية فالربط بين المصادر الطبيعية والاماكن الصناعية يتطلب مواصلات متقدمة أي ان التحديث عملية نسبية تختلف باختلاف المجتمعات وحاجاتها فإنتاج جرار او قطار في دولة يعد قمة التحديث بينما انتاج سيارة في دولة اخرى يعد تحديث.

ان ابرز من اهتم بالتحديث الاقتصادي هو الالماني كارل ماركس الذي اكد ان القوة الاقتصادية في كل مكان هي اساس السيطرة السياسية وان التحديث يأتي عن نمو التكنلوجيا (القوى المنتجة) او العلاقات بين الطبقات الاجتماعية لذلك فالتحديث الاقتصادي يرتبط بالتحديث السياسي وان كلاهما ضروري لبناء مجتمع حديث وان دول العالم الثالث التي تعاني من قضية التحديث اثبتت التجربة التاريخية استحالة تطبيق انماط اقتصادية تقليدية اشتراكية او رأسمالية على مشاكل العالم الثالث الاقتصادية فظروف النصف الثاني من القرن العشرين وتعدد مناهج واساليب النمو كشفت عن عدم قابلية طرق النمو التقليدية للتطبيق في كثير من بلدان العالم الثالث لتميزها بخصائص تختلف عن خصائص الدول الغربية.

3- التحديث الاجتماعي:

يمتاز التحديث الاجتماعي بانتقال اعداد كبيرة من سكان الريف الى المراكز الحضرية الصناعية اضافة الى نمو التكنلوجيا التي ادت الى الاقلال من عدد العمال

الزراعيين غير الفنيين كما تقلل الفروق بين سكان الريف والمدينة في الدول النامية التي تستخدم المكننة الزراعية نتيجة تقدم شبكة المواصلات كما ان التحديث يؤدي الى تغير النظرة الخارجية للافراد وسلوك الجماعات الذي يرتبط بوظيفتهم في المجتمع وليس بالنسبة الى عقائدهم ولغتهم ومكان اقامتهم، مع نمو التحديث الاجتماعي يجد الفرد نفسه في مجتمع يمتاز بالحرية وضعف القيود التي تحد من حريته وقدرته على اتخاذ القرارات الخاصة به ليكون حراً في اختيار مهنته وليس ملزماً بمتطلبات عائلته او عشيرته مع الملاحظة ان القيود التي تفرض على حريته تأتي من اخلال القانون وليس التقاليد والممارسات الاجتماعية.

كما ان نظام المواصلات والاتصال ربط اجزاء المجتمع، وان التحديث الاجتماعي يضع الاولوية لمهارات الاكتساب بدلاً من الوراثة والمكانة الاجتماعية أي ان من خصائص التحديث الاجتماعي هو الاكتساب.

وقد اكد كارل لماركس ارتباط اشكال التحديث مع بعضها حيث قال ان الانتاج الاجتماعي الذي يترتب عليه علاقات معينة هو نتيجة لتطور الانتاج وعلاقات الانتاج التي تشكل البناء الاقتصادي للمجتمع الذي يؤدي بدروه الى ظهور البناء السياسي العلوي الذي يرتبط ارتباطاً مباشراً بالاستقلال السياسي أي انهاء الوضع الاستعماري كذلك ان التحديث الاقتصادي والاجتماعي لا يمكن ان يتحققا دون حدوث الاستقلال الاقتصادي متمثلاً بنزع ملكية راس المال الاجنبي وتأميم المزارع والمناجم والبنوك وسائر المشروعات المملوكة لراس المال الاجنبي وهذا يتطلب ايضاً تعديل العلاقات النقدية والتجارية والمالية بدون الاعتماد على الاستثمارات وراس المال الاجنبي وهذا لا يعني عدم اقامة تجارية مع الدول الاجنبية لكن في حدود المساواة وليست سيطرة اجنبية.

ان التحديث الاجتماعي هو اساس ايضاً لقيام التحديث الاقتصادي والسياسي فالتحول الاجتماعي يؤدي الى اختفاء الطبقات الطفيلية والرجعية وتحقيق الثورة الديمقراطية التي لا تحدث دون تحقيق اهداف محددة تتمثل بتحسين مستوى المعيشة للأفراد وبناء اقتصاد قادر على اشباع حاجات السكان المتزايدة وارتفاع مستوى التعليم وزيادة الانتاج الصناعي والزراعي.

لذلك فجميع اشكال التحديث مرتبطة مع بعضها ولا يمكن فصلها لان تحقيق التحديث في جانب واحد يعني فشل لعملية التحديث.

تحديث الدول الاسلامية المعاصرة

تركيا

الاتجاهات الاصلاحية قبل اعلان الدولة التركية الحديثة:

شهدت الدولة العثمانية منذ منتصف القرن الثامن عشر محاولات عديدة لاصلاح نظامها ومؤسساتها الادارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وفق الاسس والاساليب الغربية الحديثة حتى تستطيع مسايرة التطورات الحديثة التي شهدتها الدول الاوربية وقد دفعتها عوامل عديدة لاجراء الاصلاحات منها الانحطاط العسكري الذي ظهر واضحاً بعد الهزائم التي منيت بها الدول العثمانية واضطرت على اثرها على التوقيع على معاهدات مهينة وقد انكشف ضعفها كذلك في عدم قدرتها على مواجهة الغزو الفرنسي على مصر وسوريا وفلسطين (1798–1801) وظهرت علامات الانحطاط الاقتصادي وفساد الادارة الحكومية ومن ثم تدخل الحريم في شؤون الدولة العثمانية.

لذلك بدأ بعض السلاطين ورجال السياسة والمثقفين المتنورين المتأثرين بالحضارة الاوربية يبحثون عن علاج يوقف تدهور الدولة ويعيد حيويتها ونتج عن ذلك حركة لاصلاح نظام الحكم والادارة سميت باسم التنظيمات منذ عام 1839 وامتدت كما يرى بعض المؤرخين الى عام 1908.

وقد انقسم دعاة الاصلاح العثماني الى فريقين فالفريق الاول: يرى ان العلاج يكمن في تطبيق الانظمة الاسلامية والتقاليد العثمانية الاصيلة وقد اكد هؤلاء ان القوة الاوربية لا تقاوم الا بالعودة الى الاسلام او الاقتباس من الاساليب العثمانية الاولى.

اما الفريق الثاني: فقد ارتأى ان الاصلاح في الدولة العثمانية يستلزم اقتباس النظم الاوربية واستلهامها ولقد ادرك هؤلاء ان القوة الاوربية لا تقاوم بالارتداد الى

الاسلام الاول او العودة الى الاساليب العثمانية الاولى بل السير في الطريق الذي اوصل اوربا من الضعف الى القوة ومن الهزيمة الى النصر.

لقد اقتصرت حركة الاصلاحات الاولى على المؤسسة العسكرية فالدولة العثمانية كانت عسكرية الطابع منذ نشأتها ان تلك المؤسسة اصبحت قوة قديمة ومسيطرة في الدولة وتشل أي جهود رامية الى اصلاح بنية الدولة، وهي المسؤولة عن الهزائم المتكررة التي منيت بها الدولة العثمانية طيلة القرن الثامن عشر، وقد ظهر للعيان تفوق النظم الاوربية في شؤون الجيش بآثاره المادية، الامر الذي جعل الاصلاح العسكري يبدو هدفاً مركزياً فشؤون الجيش كانت بمثابة المحور الاساس لجميع شؤون الدولة لذلك فقد بدأت عام 1448 حركات الاقتباس والاصلاح في الشؤون العسكرية ثم امتدت بعد ذلك الى الجوانب الادارية والمالية والقضائية والتعليمية ونظراً لاهمية الفترة التي سبقت التنظيمات، فمن المفيد الاشارة الى ابرز التطورات الاصلاحية التي تمت فيه يرجع بعض المؤرخين اصلاح الجيش العثماني الى السلطان العثماني مصطفى الثالث (1757–1774) (تولى الحكم وكان عمره 42 عاماً خاضت الدولة في عهده حروباً طويلة فقدت فيها اجزاء كبيرة من اراضيها وفي عهده بدأ انحطاط الدولة العثمانية) الذي نظم البحرية والمدفعية وفقاً للاساليب والاسلحة الاوربية مستعيناً بعدد من الخبراء والضباط الاوربيين.

اما الانكشارية فلم يتعرض لهم انذاك لقوتهم وقدرتهم على مقاومة الاصلاح (كانت تعمل كحاميات عسكرية تفرض الامن وتجمع الضرائب وكان قائد الانكشارية يعمل نائباً لولاية يعني ان لهم سطوة كبيرة، وكلمة انكشارية تعني "الجنود الجدد")، هي قوات من النخبة بالجيش تشكلت لتكون الحرس الخاص للسلطان العثماني، تاسست

قوات الانكشارية في عهد السلطان مراد الاول (1362–1389) وكان للانكشارية تنظيماً خاصاً بهم بثكناتهم وشاراتهم ورتبهم وامتيازاتهم، وكانوا اقوى فرق الجيش العثماني واكثرها نفوذاً وكانوا افراد الانكشارية هم من اسرى الحروب من الغلمان الذين يتم فصلهم عن ذويهم واصولهم، ويتم تربيتهم تربية اسلامية، على ان يكون السلطان والدهم الروحي، وان تكون الحرب صنعتهم الوحيدة، بعد ذلك قاد حركة الصلاح ابنه سليم الثالث الذي تولى الحكم بعد وفاة عنه (1761–1808) الذي تحولت حركة الاصلاح في عهده الى حركة عامة واستهدفت اجراء تغيير جذري ولم تهتم بالناحية العسكرية فقط وانما شملت جميع الجوانب المالية والاقتصادية والصحية والطباعة والترجمة اضافة الى اقامة العلاقات الدبلوماسية عن طريق تعيين السفراء مما يدل على رغبة سليم الثالث باجراء اصلاحات على النمط الغربي فسار باصلاحاته بميوله الفرنسية وافكاره الغربية ونظمه العسكرية الجديدة غير مبال بالمدرسة التركية القديمة، فبذل جهوده لتخليص الطرق البحرية من القرصنة واصلح الثغور ووضع الحاميات عليها وقام باصلاح المدارس البحرية والمدفعية (الطوبجية)، وجهز مكتبة لمدرسة المدفعية وضع فيها احدث ما سطر عن الحرب والرياضيات، كما كان يترجم الكتب الهندسية الفرنسية، عمل سليم الثالث على وضع خطة جادة لتوسيع رقعة التعليم في الدولة، فافتتح العديد من المدارس والمعاهد، وكان رجلاً يعفو عند مقدرته فاكثر العفو على من كان يثور عليه.

لذلك واجهت اصلاحاته معارضة كبيرة لم يستطع ان يقف ضدها خاصة، لذلك واجه معارضة كبيرة من الانكشارية الذي ضيقوا الخناق عليه وتم قتله وتولى مصطفى الرابع الحكم الذي اتبع حكماً دكتاتورياً ووقف ضد الانكشارية والاصلاحات مما ادى الى قيام ثورة ضده وتم اعدامه وتولية محمود الثاني الحكم (1809–1830) وفي عهده

بدأت حركة اصلاحات واسعة تم التمهيد لها بالقضاء على الانكشارية وبناء جيش جديد مدرب وفق الاسس الحديثة وانشاء مدارس خاصة للبحرية والهندسة واطلق على قوات الجيش اسم (العساكر المنصورة المحمدية) واطلق على حرس السلطان اسم (عساكر شاهانية) وارسل الضباط للدراسة في الخارج على الاسس العسكرية الحديثة واستدعى ضباط اجانب لتدريب الجيش الجديد ثم اتجه الى اصلاح القضاء مستنداً الى الشريعة الاسلامية لكن ذلك لم يمنعه من ان يصدر عام 1837 امراً بانشاء موسوعة مدينة تتناول الامور التي لم يرد عنها في القران الكريم والسنة النبوية وامر بعدم مصادرة الثروات الخاصة وحكم الاعدام الا بامر قضائي وبذلك سلب صلاحيات الباشوات وحكام الايالات.

اهتم محمود الثاني بالتعليم فازدادت عدد المدارس في عهده واوجد ما يعرف بمدارس (صبيان مكتبي الابتدائية) لتعليم القران الكريم ومبادئ اللغة التركية، ومدارس (رشدية) التي تهتم بدراسة العلوم والجغرافية والرياضيات اما مدارس المساجد فكان يدرس فيها الكلام والمنطق والاداب وانشئت اعداد كبيرة من المدارس الخاصة بالحربية والطب واوجد كذلك المدارس الداخلية اضافة الى مدارس لتخريج المعلمين والمفتين والقضاة، واهتم باللغة التركية ودراسة قواعدها وارسل بعثات لجمع مفردات اللغة التركية استمر عملها 15 عاماً واهتم بالشعر والموسيقى ونشطت حركة الترجمة واهتم بالطباعة والصحافة وخاصة نشر الكتب القديمة التي تتحدث عن امجاد العثمانيين.

تولى الحكم بعده ابنه عبد المجيد الاول الذي سار ايضاً في اصلاح شؤون الدولة العثمانية وتحويلها من دولة غير قادرة على مواكبة العصر الى دولة عصرية واطلق اصلاحاته اسم التنظيمات فاصدر ما يعرف باسم (خط شريف كولخانة) في 3

تشرين الثاني 1839 هي عبارة عن وثيقة حقوق تشابه حقوق الانسان نصت على حرية المواطنين والمساواة بينهم وحماية اموالهم واعراضهم والقضاء على السخرة وضمان الحرية الشخصية، وكذلك نص على عدم اصدار حكم الاعدام الا بامر قضائي وتحديد مدة الجندية الاجبارية بخمس سنوات على ان لا يتاثر اخذ الشباب للخدمة على المحاصيل الزراعية والتجارية، وزيادة رواتب الموظفين ومنع الرشوة والفساد كذلك فرض الضرائب على الجميع بصورة عادلة بعد ان كانت تؤخذ من الفقراء دون اولاد الاعيان فازدادت بذلك واردات الدولة التي استخدمت لاغراض الاصلاح وصدر امر بتشكيل مجلس الاحكام العدلية الذي ينقل قراراته للسلطان للتوقيع عليها وهو الشكل الاول لمجلس النواب العثماني.

صدر التنظيم الثاني الذي يعرف باسم (خط شريف همايون) في عام 1856 كان اكثر دقة في تحديد التغييرات الواجب اجراؤها، ولم يبد فيه انقسام الشخصية الذي اتضح في خط شريف كولخانة، كما ان صيغته كانت اكثر عصرية واقتباساً عن الغرب بصورة لم تعهد من قبل في الوثائق العثمانية، فهو لم يستشهد بآية قرانية او بقوانين الامبراطورية العثمانية، فكان المرسوم برمته يتطلع الى الامام اكثر مما يستوحي الماضي، وقد جاء الخط بما لم يأت في شريف كولخانة فيما يخص الغاء نظام الالتزام، والقضاء على الرشوة والفساد، كما انه اكد من جديد تطبيق الخدمة العسكرية على المسلمين وغير المسلمين، وعدم تطبيق عقوبة الاعداد على المرتدين عن الاسلام.

جاء بعد ذلك سلاطين لم يكن الاصلاح يشكل جوهر اعمالهم بسبب انشغالهم بالحروب حتى مجيء السلطان عبد الحميد الثاني (1876–1890) تولى السلطان عبد الحميد الثاني عرش السلطنة خلفاً لاخيه مراد الخامس، وعهد بالصدارة العظمى الى

مدحت باشا وامره بتشكيل لجنة لوضع مشروع الدستور، وبعد جلسات عديدة ومناقشات حامية انتهت اللجنة الى وضع هيكل برلماني يقوم على مجلسين، هما: مجلس الاعيان ومجلس المبعوثان، وبانتهاء اللجنة من مهمتها اعلن الدستور يوم 23 كانون الاول 1876، وفي مراسم خاصة اقيمت في الباب العالي الموافق لليوم الاول لافتتاح مؤتمر السفراء الدولي في اسطنبول، وقد هدف السلطان من وراء اصدار الدستور الى وقف تدخل الدبلوماسية الاوربية في شؤون البلاد الداخلية، ووقف التطلعات الانفصالية لشعوب الدولة من المسيحيين، والتنويه بأن الدولة العثمانية قادرة على اصلاح نفسها دون تدخل اجنبي.

يطلق على هذا الدستور اسم (المشروطية الاولى)، وهو المصطلح التاريخي، كما يطلق عليه اسم القانون الاساسي، وهو مقسم الى 12 قسماً ويضم 19 مادة، وقد تأثر واضعوه بالدستور البلجيكي والفرنسي والامريكي، وحدد القسم الاول من الدستور الدولة العثمانية وعاصمتها وقرر ان دينها الرسمي هو الاسلام، وتناول حقوق السلطان في الحكم، فاعتبره مقدساً وغير مسؤول كما تناول امتيازاته وطرق توارثه الحكم، وحدد حقوق السلطان وواجباته بمراقبة تنفيذ احكام الشريعة وسك العملة باسمه، والدعاء له في الخطبة، ومنحه حق عزل الوزراء وتعيينهم، واعلان الحرب وعقد الصلح وابرام المعاهدات وتخفيف العقوبات، وعقد المجلس العمومي وفضه، ونص الدستور على تصديق السلطان على الاحكام القضائية الصادرة بالاعدام، وخوله ان يسن قانوناً او يصدر مرسوماً دون موافقة البرلمان ونص على ان الجميع متساوون اما القانون.

وتناول الدستور السلطات الثلاثة، فالصدر الاعظم يتولى السلطة التنفيذية، وهو رئيس مجلس الوزراء ويرأس اجتماعاته وتقرر ان يكون شيخ الاسلام عضواً في

المجلس، اما السلطة التشريعية فينهض بها البرلمان الذي يتكون من مجلسين احدهما مجلس الاعيان او مجلس الشيوخ ويعينهم السلطان، ويكون تعيينهم مدى الحياة ويجب الا تقل سن العضو عن 40 عاماً، ويكون قد ادى قبل خدمات جليلة للدولة، والا يتجاوز عدد اعضاءه عن طريق اجراء انتخابات عامة في انحاء الدولة، ويمثل كل نائب 50 الف فرد من رعايا الدولة الذكور، ومدة العضوية 4 سنوات، وكفل الدستور الحصانة البرلمانية لاعضاء مجلس المبعوثان، فلا يجوز القيض عليهم او محاكمتهم الا اذا قرر المجلس باغلبية الاصوات ورفع الحصانة عن العضو.

واما السلطة القضائية فتمارس من خلال المحاكم الشرعية المختصة في نظر قضايا الاحوال الشخصية بالنسبة لرعايا الدولة المسلمين، اما غير المسلمين فتنظر قضاياهم في محاكم ملية خاصة بالمتنازعين، والى جانب المحاكم الشرعية توجد المحاكم المدنية التي تختص بالقوانين الوضعية، وكفل الدستور صيانة القضاء من أي نوع من انواع التدخل في شؤون واحتفظ الدستور باختصاصات مجلس الدولة التي كان يمارسها قبل باعتباره محكمة استئناف عليها تنظر الطعون المقدمة ضد القرارات الادارية.

امر السلطان عبد الحميد الثاني بوضع الدستور موضع التنفيذ فاجريت انتخابات عامة لاول مرة في التاريخ العثماني، واسفرت عن تمثيل المسلمين في مجلس المبعوثان بـ 71 مقعداً، والمسيحيين بـ 44 مقعداً، و4 مقاعد لليهود، وتألف مجلس الاعيان والشيوخ من 26 عضواً، واجتمع البرلمان رسمياً في 19 اذار 1877، وبدأ المجلسان عملهما في جد ونشاط، وناقش مجلس المبعوثان بعض المشروعات مثل قانون الانتخابات وقانون عدم مركزية الحكم واقرار الموازنة العامة للحكومة.

لم يكن اصدار الدستور هو نهاية لمشاكل الدولة العثمانية بل كانت الاوضاع فيها تسير من سيء الى اسوء، خاصة عندما قام السلطان عبد الحميد الثاني بوضع مقاليد الامور بايديه فاقال رئيس وزرائه مدحت باشا الذي تعود اليه معظم الاصلاحات في الولايات العثمانية، هذه السياسة الدكتاتورية دفعت الشباب المثقف الذي كان ينادي بالاصلاح الى تنظيم صفوفهم في جمعيات ومنتديات كانت تمارس نشاطها بتوعية الشعب امثال جمعية الشبان الاتراك وجماعة العثمانيين الجدد وظهرت داخل الجيش وطلبة المدارس العسكرية تنظيمات ثورية مثل الجمعية العثمانية للاتحاد والترقي التي تشكلت عام 1889 التي استطاعت ان تقود انقلاب في 23 تموز عام 1908 ضد السلطان عبد الحميد الثاني الذي اضطر الى اعادة العمل بدستور عام 1876 فاجتمع مجلس المبعوثان من جديد وقد اجتمع هذا المجلس في 13 نيسان عام 1909 ليعلن خلع السلطان عبد الحميد في حركة سميت بـ(الفتنة الارتجاعية) وتم تنصيب اخيه محمد رشاد باسم السلطان محمد الخامس (1909–1918).

الا ان جمعية الاتحاد والترقي رغم الشعارات التي اطلقتها بالحرية والعدالة والمساواة لكنهم سرعان ما اعتمدوا سياسة التتريك فلجأ المثقفون في مختلف انحاء الدولة العثمانية الى انشاء الاحزاب السياسية من ابرزها حزب الحرية والائتلاف في 8 تشرين الثاني عام 1911 الذي دعا الى اللامركزية في حكم الولايات ماعدا امور الدفاع والخارجية، لكن ظروف الحرب العالمية الاولى التي أصبحت اراضي الدولة العثمانية مسرحاً لها ادت الى اضطراب الاوضاع وتعطيل مجلس المبعوثان وفرض رقابة على الاحزاب والجمعيات وتقييد نشاطها.

الدولة العثمانية والحرب العالمية الاولى:

دخلت الدولة العثمانية الحرب في 4 تشرين الثاني عام 1914 الى جانب المانيا بموجب اتفاقية معقودة بين الجانبين (الحلفاء: بريطانيا وفرنسا وروسيا) (المحور: المانيا والنمسا وبلغاريا والدولة العثمانية)، وقد عارض الكثير من الوزراء دخول الدولة العثمانية للحرب خاصة انها كانت تعاني من اوضاع اقتصادية صعبة وكذلك عارض الرأي العام العثماني دخول الحرب، لكن الاتحاديين وجدوا ان من مصلحة الدولة العثمانية دخول الحرب لتعويض هزائمها واستعادة الاراضي التي فقدتها.

برز خلال المعارك التي خاضتها الدولة العثمانية قائد عسكري يدعى مصطفى كمال، بعد الانتصارات التي حققها مصطفى كمال رقي الى رتبة امير لواء وصار يعرف باسم مصطفى كمال باشا، بعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب بدأت الدول المنتصرة تتقاسم املاك الدولة العثمانية ووقعت العديد من المعاهدات المذلة منها معاهدة سايكس بيكو التي قسمت الوطن العربي بين الدول المنتصرة.

بدأت الدولة العثمانية تلقي سلاحها وبدأ الحلفاء يستعدون لاحتلال اسطنبول ودخلوا معظم المدن العثمانية، فبدأ الاتراك يشكلون جمعيات وطنية اطلق عليها اسم جمعيات الدفاع عن الحقوق وكان هدفها مقاومة المحتلين والحصول على الاستقلال، واضطر السلطان محمد وحيد الدين (محمد السادس) الذي تولى العرش بعد اخيه محمد الخامس في 3 تموز 1918 على قرار تسريح اعداد كبيرة من الجيش العثماني وفي ايار عام 1919 ارسلت الحكومة العثمانية مصطفى كمال الى الاناضول كقائد عام للجيش في ارضروم وسيواس، وما ان وصل الى هناك حتى اعلن معارضته وعدم اعترافه بهزيمة العثمانيين وارسل الى الولايات الاخرى داعياً الى رفض السلطان لاستسلامه

للحلفاء مما دفع السلطان لاعتباره خارجاً عن القانون اما الوطنيون فقد التفوا من حوله وعدوه قائداً لهم.

الاوضاع السياسية والعسكرية في تركيا بعد الحرب العالمية الاولى حتى عام 1920:

كانت الهزيمة في الحرب العالمية الاولى واحتلال جزء من البلاد وتسريح الجيش وتصادم السلطان محمد السادس مع الاعداء وافلاس الحكومة العثمانية من بين العوامل التي بينت ان التحرر الوطني لا يمكن تحقيقه الا من خلال القوة الشعبية ثم المقاومة الشعبية تلك المقاومة التي يجب ان تكون سياسية ومؤسساتية وليست مجرد قوة شعبية الا ان اصرار الشعب التركي على رفضهم للخضوع لتلك السيطرة كان له دور بارز في ظهور جمعية وطنية نددت بتلك المشاريع وحملت السلاح بوجه المحتلين لاسيما بعد ظهور شخصية مصطفى كمال، وقام اليونانيون بإنزال قواتهم على شاطئ مدينة ازمير وبإيعاز من الحلفاء تم لهم احتلال المدينة، فقام مصطفى كمال باستدعاء بعض القادة العسكريين، اخذ مصطفى كمال يعد العدة لعقد مؤتمر وطني في ارضروم يمثل الامة التركية وينطق بلسانها، لان المجلس في اسطنبول كان مغلوباً على امره فطلب مصطفى كمال من الجنرال كاظم بكير، بصفته قائد جيش ديار بكر ان يدعو القادة العسكريين ومندوبي الاقاليم المجاورة الى عقد مؤتمر في ارضروم وحضر كاظم والقادة العسكريون ومندوبو المناطق الى ارضروم حيث انعقد في 23 تموز–7 اب 1919.

وما كان من السلطان محمد السادس الا ان عزل مصطفى كمال من القيادة وجرده من رتبته العسكرية، واصدر عليه حكماً بالإعدام، واخطر جميع السلطات المدنية والعسكرية في الاناضول بعصيان اوامره واعتباره خارجاً عن القانون.

وبعد مدة قصيرة عقد مؤتمر سيواس (12–14 ايلول عام 1919) رافعاً شعار انقاذ البلاد من خطر التقسيم وان الاراضي الداخلة ضمن الحدود التركية غير قابلة للتجزئة ولا يمكن سلخها تحت أي ظروف، والمطالبة بعدم الانصياع للأوامر الصادرة من حكومة السلطان محمد السادس الذي تحول الى اداة طيعة بيد البريطانيين والفرنسيين لاسيما بعد ان اتبع سياسة الاستسلام تجاه الحلفاء الذين لم يلتزموا ببنود هدنة مودرس.

مثلت قرارات بيان ارضروم ورقة عمل اساسية لمؤتمر سيواس الذي عقد في 4 ايلول عام 1919 الساعة الثانية بعد الظهر، اذ القى مصطفى كمال كلمة الافتتاح ثم طرح موضوع انتخاب رئيس للمؤتمر بواسطة الاقتراع السري، ففاز مصطفى كمال بالإجماع، ثم بدأت المناقشات ولم يكن لغالبية المندوبين اهداف واضحة، مما جعل المناقشات تطول كثيراً لاسيما ان فريق من المندوبين كان يرى انهم لا يستطيعون مجابهة بريطانيا لوحدهم فطالبوا بانتداب امريكي على تركيا، الا ان مصطفى كمال رفض ذلك بشدة وانتخب المندوبون لجنة تنفيذية لتتولى اعمال الحكومة المؤقتة المستقلة عن حكومة اسطنبول كما انتخبوا مصطفى كمال رئيساً لتلك اللجنة، وارسلوا بناءاً لطلب مصطفى كمال برقية الى السلطان طالبوا فيها بعزل صهره الداماد فريد باشا من رئاسة الوزراء، كما اصدر امره الى جميع القادة العسكريين بعزل الاناضول عن العاصمة وقطع المواصلات السلكية واللاسلكية معه وتحويل جميع الضرائب والايرادات والمراسلات الحكومية اليه مباشرة في سيواس وطرد جميع الموظفين المدنيين الموالين للحكومة المركزية من مناصبهم واحلال اشخاص موثوق بهم محلهم.

اضطر السلطان امام المطالبة الشعبية الى التضحية بالداماد فريد باشا وتشكيل حكومة جديدة برئاسة عضو مجلس الاعيان علي رضا باشا، من جهة اخرى كان السلطان واتباعه يخططون للقضاء على الحركة الوطنية عن طريق علي رضا الذي تظاهر بالتعاطف مع الحركة الوطنية واجراء انتخابات جديدة تدخل فيها الحركة الوطنية، كما تم اجراء انتخابات عامة في البلاد، وبالفعل تم تحديد الاول من كانون الاول عام 1919 موعداً لإجراء انتخابات مجلس النواب في البلاد.

جرت الانتخابات في جو من الضغط والتزوير اللذين مارستهما الحكومة لإسقاط المرشحين الوطنيين، الا انهم فازوا رغم ذلك كله بأكثرية المقاعد 116 مقعداً من مجموع 175 مقعداً، وانتخب مصطفى كمال نائباً عن ارضروم، وتقرر افتتاح مجلس النواب الجديد في 19 كانون الثاني عام 1920 فوجه مصطفى كمال دعوة الى جميع النواب من اتباعه لعقد اجتماع تمهيدي في انقرة، من اجل وضع خطة عمل قبل مباشرة النشاط البرلماني في العاصمة، وفي هذا الاجتماع اقترح نقل مقر البرلمان من اسطنبول الى انقرة، حتى يكون النواب اكثر حرية في التعبير عن افكارهم ومواقفهم السياسية وبعيدين عن تأثير السلطان وقوات الاحتلال المسيطرة على العاصمة آنذاك، الا ان النواب وقد غرهم ما احرزوه من نجاح رفضوا ذلك الاقتراح بحجة انهم اصبحوا ممثلين شرعيين للامة.

الا ان حصولهم على اقرار مجلس النواب ذي الاكثرية الكمالية للميثاق الوطني في 28 كانون الثاني عام 1920، عندئذ قرروا خنق الحركة بالقوة، بالمقابل وجه ممثلو الحلفاء مذكرة الى السلطان طالبوه فيها بإقالة وزير الحربية ورئيس الاركان العامة للجيش بحجة انهما ساعدا مرشحي الحركة الوطنية في الانتخابات.

جرت حملات اعدام على يد الحلفاء للمتهمين بالانتماء الى فرق الانصار والمنظمات الثورية ضد الاحتلال، واستسلم السلطان نهائياً لرغبات الحلفاء اذ اعاد الداماد فريد باشا الى رئاسة الوزراء المعروف بعدائه للحركة الوطنية، والذي مارس سياسة البطش والاعداء لأعضاء الحركة الوطنية بمساعدة الجمعيات الرجعية كجمعية اصدقاء الانكليز ولجنة انقاذ الخلافة وجمعية حراس النظام، واعقب ذلك حل مجلس النواب القديم في 11 نيسان 1920، وجاءت تلك الاجراءات بمثابة اطلاق يد وزارة الداماد فريد باشا في سياستها الموالية للحلفاء والمناهضة للحركة الوطنية.

ادى احتلال اسطنبول والارهاب الذي مارسه الحلفاء الى انفجار الغضب الشعبي فجرت في البلاد اجتماعات ومظاهرات جماهيرية تحت شعار (الموت للمحتلين) واخذت تتألف في القرى والمدن لجان للدفاع عن تركيا وفصائل مسلحة الهدف منها مقاومة المحتل وبوشر بجمع الاموال والسلاح وارسلت من جميع انحاء البلاد الى اسطنبول برقيات تطالب بسحب القوات الاجنبية واستقالة حكومة الداماد فريد باشا، وعقد مؤتمر الصلح في باريس لغرض تسوية الامور بعد الحرب وفرضت معاهدة سيفر على الدولة العثمانية وارغموا رئيس حكومة الداماد فريد باشا على توقيعها في 10 اب 1920، وقد جاءت نصوص هذه المعاهدة بمثابة حكم الاعدام على تركيا، وبعد اقرار معاهدة سيفر التي كبلت تركيا بقيود كبيرة جداً ونشرها في الصحف الرسمية حتى لفت تركيا عاصفة من السخط الشعبي، وادرك الشعب التركي ان مؤتمر باريس ليس سوى مؤامرة للقضاء على الترك كجنس وابادتهم، وقد هرع الناس من شتى انحاء البلاد للتطوع في صفوف الجيش الوطني من اجل القتال والمقاومة والف مصطفى كمال حكومة (سلامة وطنية) ادخل فيها فوزي جاقماق وزيرا للحربية، وعدنان اديوار وزيرا للداخلية، وسامي بكير وزيرا للخارجية، كما عين عصمت اينونو رئيساً لهيئة اركان الحرب.

وفي مساء اليوم نفسه جمع مصطفى كمال في مكتبه اعضاء الحكومة الجديدة وعرض عليهم الاوضاع العامة في البلاد وافرازاتها، ووضع امامهم خطة لإنقاذ الوطن من الاحتلال قضت بالتخلص اولاً من الخطر الداخلي وتطهير البلاد من حركات التمرد الكردية والارمنية ومن القوات الموالية للسلطان، وبعد الانتهاء من ذلك كله يمكن التوجه نحو الخطر الخارجي، استطاع مصطفى كمال ان يحقق انتصارات على قوات السلطان وقوات الحلفاء وعندما وصلت انباء هذه الانتصارات الى مؤتمر الصلح تداعوا الى عقد اجتماع عاجل لدراسة الموقف.

تأسيس المجلس الوطني الكبير:

بعثت اللجنة النيابية التي اضطلعت بدور الحكومة المؤقتة بنداءات الى السكان والى المسلمين في جميع انحاء العالم، طالبت فيها ابداء المساعدة لتركيا في نضالها ضد المحتلين، واتخذت اللجنة النيابية في 19 اذار عام 1920 قراراً بدعوة مجلس جديد في انقرة يتمتع بصلاحيات استثنائية وجاء في القرار: (لقد حل مجلس النواب في اسطنبول بالقوة، فلم تعد توجد في البلاد سلطة تشريعية، في حين ان السلطة التنفيذية واقعة في اسر سياسي، اذ ان جميع مؤسسات الدولة وكل وسائل النقل والاتصال تخضع لسيطرة الاحتلال)، ويجب الاشارة الى ان الاعلان عن الدعوة الى انتخاب المجلس الجديد، اكد ان الاشخاص الذين يتوجب انتخابهم نواباً في المجلس الجديد، يجب ان تنطبق عليهم بشكل صارم متطلبات قانون النواب السابق، وكان ذلك يعني ان 85% من سكان حرموا من الترشيح للمجلس الجديد، وان ممثلي الاوساط القديمة نفسهم سيصلون الى المجلس الجديد، ولهذا لم يدخل الى المجلس الا ممثلو الطبقات المالكة.

بعد ان وصلت انباء انتصارات مصطفى كمال المتتالية على اليونانيين، اراد ان يغتنم فرصة الانتصار فاصدر منشوراً دعا فيه الى انتخاب اعضاء برلمان جديد يكون مركزه انقرة ويطلق عليه اسم (الجمعية الوطنية الكبرى) حيث نص المنشور الى جميع الولايات والاقضية المستقلة الى جميع القادة العسكريين الذين يحكمونها، ان احتلال العاصمة من قبل قوات الحلفاء قد زعزع اسس الدولة وشل سلطاتها التشريعية والقضائية والتنفيذية، كما ان مجلس النواب المنحل قد وجه انذاراً الى الحكومة يحملها فيه جميع المسؤوليات الناتجة عن تصرفات قوات الاحتلال واستطرد مصطفى كمال قائلاً اما هذا الوضع ومن اجل البحث في الوسائل الكفيلة بصيانة سلامة العاصمة واستقلال الامة

وانقاذ الوطن، فقد اصبح من الضروري اجراء انتخابات نيابية جديدة، وذلك وفقاً للمبادئ الاتية:

1- ان الجمعية الوطنية التي ستلتئم في انقرة ستكون مزودة بالصلاحيات المطلقة لإدارة مصالح البلاد والاشراف عليها.

2- ان المرشحين لعضوية الجمعية يجب ان تتوفر فيهم الشروط اللازمة لاكتساب صفة نواب.

3- ان الانتخابات ستجري بحسب نظام الالوية وسيتمثل كل لواء بخمسة نواب.

4- ان الانتخابات ستجري في يوم واحد في جميع المناطق.

5- من حق جميع المنظمات الوطنية ان تقدم مرشحين عنها كما يحق لكل من وجد في نفسه الجرأة على مواجهة الموقف ان يرشح نفسه انفرادياً.

6- تجري الانتخابات تحت اشراف ارفع الموظفين في كل لواء.

7- تجري الانتخابات بواسطة الاقتراع السري ويعد فائزاً كل من يحصل على الاكثرية المطلقة من الاصوات.

8- على النواب الفائزين ان يتوجهوا فوراً الى انقرة بعد اعلان النتائج.

وعلى ذلك الاساس فقد تشكل المجلس الوطني الاول بنسبة (5) نواب عن كل منطقة ادارية، فبلغ بذلك مجموع اعضائه 350 عضواً منهم 270 من ممثلي الولايات و68 من اعضاء مجلس المبعوثان العثماني السابق الذين انظموا الى الحركة الوطنية التركية، 12 عضواً من الذين القت سلطات الاحتلال القبض عليهم ونفتهم الى مالطة فعدهم المجلس من ضمن اعضائه.

تألف المجلس الوطني من هيئة مكونة من مجلس تشريعي واحد، تنتخب لمدة اربع سنوات بواسطة الانتخاب العام والاقتراع السري، وان تلك الانتخابات كانت تجري لنظام القائمة، حيث تجلب القوائم من جميع الولايات التركية، ويكون عدد مرشحي اية ولاية محدداً بعدد سكانها.

وفي الثالث والعشرين من نيسان عام 1920 تم اجتماع المجلس الوطني الكبير الاول في انقرة، وفي الافتتاح حضر 115 عضواً على ان يحضر الباقون في شهر مايس، ولوحظ ان الاعضاء منهم الضباط وقادة الجيش ومنهم رؤساء الجماعات المسلحة، ومنهم الاشراف ورؤساء العشائر والقبائل ومنهم شيوخ الطرق الصوفية كالمولوية والبكتاشية ومنهم المعلمون ورؤساء الاحزاب وسرعان ما انعكس ذلك على المجلس لدى انعقاده، حيث وجدنا الاعضاء يتكتلون فيما بينهم في جماعات تعبر كل منها عن فكرهم واتجاهاتهم، وقد فتح ذلك الباب القيام بتعدد الافكار مما جعل التصادم بينهم امراً مؤكداً، وبمرور الزمن ساد جو من التفكك بين الاعضاء وصار الخلاف بينهم في المجلس امراً واقعاً.

ويلاحظ على المجلس منذ اليوم الاول لانعقاده في 23 نيسان 1920 انه قد وضع نفسه فوق السلطنة والخلافة، وان قراراته كانت مؤشراً واضحاً على حقيقة كونه اقام دولة جديدة تماماً، كما ويلاحظ ايضاً انه كان خليطاً من نواب ينتمون الى احزاب ومنظمات سياسية متعددة يسودها جو من الانقسام برغم الجهود التي بذلها مصطفى كمال من اجل تحقيق الانسجام فيما بينهما.

وبعد اداء القسم للولاء للميثاق الوطني، انتخب مصطفى كمال رئيساً للمجلس الوطني، حيث تولى المجلس ادارة البلاد مباشرة وانتخب من اعضائه لجنة اجرائية (هيئة

وزارة) تقوم بإدارة الاعمال في البلاد بالنيابة عن المجلس، وبعد عدة جلسات اصدر المجلس الوطني في انقرة في 29 نيسان 1920 عدداً من القوانين ومنها قانون الخيانة الوطنية (الذي وصف فيه اي شخص يقف بوجه حكم الشعب وتمثيل مجلس الامة للشعب، وحقه في ممارسة الحكم ليحل محل السلطنة بأنه خائن جزاؤه الاعدام، اما المشتركون على نحو غير مباشر فيعاقبون بالسجن)، وفي اليوم نفسه ومن اجل منع ارتكاب الجرائم ضد الامة والحد من الهرب من الجيش، اصدر المجلس قانون اخر هو قانون تشكيل محاكم الاستقلال، ومنحها صلاحية اجراء المحاكمات وتنفيذ فوري للأحكام في القضايا التي تعرض عليها.

اقترح مصطفى كمال اصدار دستور جديد يواكب التطورات الجديدة ويعمل على تثبيت سلطان المجلس الا انه قوبل بشيء من التردد من اعضاء المجلس، لان هذا الامر يمس مصير السلطان ومركزه ولذا اتفق على اصدار بيان موجز حالما تدرس المواد الدستورية المقترحة، ويؤكد حكم الشعب والاهداف التي قامت من اجلها الحركة الوطنية للتخلص من السيطرة الاجنبية وتحقيق الاستقلال الناجز ومقاومة كل من يتآمر على الشعب ويقف ضد قرارات المجلس، ومن القرارات المهمة التي اتخذها المجلس الوطني الكبير، استقلال تركيا بحدودها التي عينها الميثاق الوطني، وانه الممثل الحقيقي الوحيد للامة، وانه برلمان ثوري يسيطر على السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وانه مخول بالتصديق على الدستور، واعلن نفسه السلطة الشرعية الوحيدة المستندة الى ارادة الشعب.

استطاع المجلس الوطني التركي ايضاً الغاء كل المعاهدات والمواثيق والقوانين والقرارات واتفاقيات الامتيازات الخاصة ببيع او استغلال المناجم التي عقدتها حكومة

السلطان بعد 16 اذار، وقد جعل المجلس الوطني التركي الكبير بقراراته هذه حكومة السلطان غير شرعية الا انه لم يجرؤ على الغاء السلطنة حينها، وفي 22 كانون الثاني عام 1921 اصدر المجلس الوطني الكبير دستور عام 1921 تألف من 22 مادة، اكدت المادة الاولى على جعل السلطة بيد الشعب وجاء في الثانية ان المجلس الوطني الكبير هو الذي يمثل السلطتين التشريعية والتنفيذية، وفي الثالثة للمجلس حق قيادة الدولة التركية، وتسمى حكومة المجلس الوطني التركي الكبير، واشترطت المادة الرابعة وجوب اجراء انتخابات المجلس مرة واحدة كل عامين ومنحت المادة السابعة المجلس الوطني حق تنفيذ الاحكام الشرعية ووضع القوانين العامة وتعديلها وفسخها، وعقد الصلح والمعاهدات واعلان الدفاع عن الوطن فجعلت المجلس الوطني مصدر كل سلطات الدولة، اما المادة التاسعة فقد حددت مدة رئاسة رئيس الجمهورية طيلة مدة دورة المجلس، نصت المادة الثامنة على ان حكومة المجلس الوطني تدير دوائر حكومتها بواسطة الوكلاء الذين تنتخبهم طبقاً للقانون، ويضع المجلس الخطة التي يتبعها الوكلاء في الشؤون الادارية ويستبدلهم بغيرهم عند الحاجة وفي النصف الاول من شهر حزيران عام 1921 سن المجلس قانوناً جديداً، مؤلفاً من ثماني مواد يبين كيفية انتخاب وكلاء الاجراء (الوزراء) اذ نصت المادة الاولى عند انتخاب وزارة جديدة تؤلف لجنة اعضاؤها رئيس المجلس الوطني الكبير ووكيلا ورؤساء اللجان النيابية الخاصة بالأمور الشرعية والوقفية والداخلية والخارجية والقضائية والمالية والاقتصادية والعمرانية والعلمية والصحية والاجتماعية ومن رئيس الوكلاء (الوزراء) وبعد المفاوضة تنتخب تلك اللجنة لكل وكالة ثلاثة مرشحين من اعضاء المجلس الوطني الكبير، وتعرض اسمائهم على المجلس الوطني الذي ينتخب ثلثهم للوزارة، اما المادة الثانية فنصت عند انتخاب رئيس الوزارة الجديدة ينضم اعضاء الوزارة الى لجنة الترشيح المذكورة ويشترك الجميع في ترشيح

اثنين من الوزراء او من النواب ويعرضون ذلك على المجلس الوطني الذي يختار رئيس الوزارة.

طلب مصطفى كمال من اعضاء البرلمان الموافقة على اقتراح قدمه في 30 تشرين الاول عام 1922 يتضمن مشروع قرار لا يطلب فيه التصويت على الغاء السلطنة فحسب وانما احالة حكومة السلطان في اسطنبول الى المحاكمة متهماً اياها بتهمة الخيانة العظمى لأنها وافقت على دخول الحلفاء الى العاصمة واحتلال بقية الاراضي التركية في الاناضول عدا منطقة انقرة، الا انه ظهرت معارضة لتلك الخطوة من داخل المجلس ومن رجال الدين، وقد الغيت السلطنة بموجب القرار الذي وافق عليه المجلس الوطني المرقم 1338 في 1 تشرين الثاني عام 1922.

افتقر المجلس الوطني الكبير الاول الى الوحدة النسبية بين اعضائه، الا ان جهوده في سبيل تحرير تركيا والدفاع عنها ضد الاعداء قد جعل من الاناضول كتلة واحدة متماسكة، وفي الوقت الذي اخذ فيه على عاتقه مهمة مواجهة الخطر الخارجي فأنه لم يتوان ايضاً عن القيام بإصلاحات في جميع مفاصل الحياة العامة، اذ نظم مالية البلاد واصلح الادارة والتجارة واهتم بالزراعة والتعليم وحالة المواطنين الصحية.

وكرد فعل على اجراءات المجلس الوطني عينت الحكومة في اسطنبول مفتشاً عاماً للأناضول واصدرت محكمة عسكرية في اسطنبول حكماً غيابياً بالإعدام على قادة الحركة الوطنية، وجرت اعتقالات واسعة بين سكان اسطنبول بتهمة التعاطف مع الحركة الوطنية، فضلاً عن قيام السلطان العثماني بنشر بياناً دعا فيه الى الكفاح ضد رجال الحركة الوطنية المتمردين في نظره، ولما كان المجلس الوطني التركي الكبير الاول قد انجز المهمة المقررة له وهي ادارة البلاد خلال فترة الحرب، وبغية اقرار الاصلاحات

الداخلية الثورية الشاملة التي كانت في ذهن القيادة التركية، برزت هنا الحاجة الى مجلس وطني جديد يكون اكثر نضجاً ومسؤولية من الذي سبقه، وهكذا حل المجلس الوطني الكبير الاول نفسه بإيعاز من الحكومة في 1 نيسان عام 1923 ودعا المواطنين الى اجراء انتخابات جديدة للمجلس الوطني الثاني.

انتخابات المجلس الوطني الكبير ودستور عام 1924:

أولاً: انتخابات المجلس الوطني الكبير:

بعد ان حل المجلس الوطني الكبير الاول تم توجيه المواطنين الى اجراءات انتخابات نيابية جديدة للمجلس الوطني الثاني، فأصدرت الحكومة التركية قبل الانتخابات وكإجراء وقائي من قبيل تحديد نشاط المعارضة اثناء الحملة الانتخابية قانوناً وسعت بموجبه عقوبة الخيانة العظمى لتشمل كل من يستغل الدين لأغراض سياسية وكل من يرفض الاعتراف بالمجلس الوطني وبقراراته، وقد حاولت القيادة التركية تحاشي أي انقسام داخل المجلس الوطني الثاني من شأنه ان يؤخر العديد من خطط وبرامج الحكومة التركية على المدى البعيد وبموجب انتخابات المجلس فأن كل نائب واحد اصبح يمثل 20 الف مواطن في حيت كان كل نائب في المجلس الوطني الاول يمثل 50 الف مواطن أي ازداد عدد النواب.

اقسم جميع النواب المنتخبون في المجلس الوطني الثاني يوم الافتتاح في 11 اب 1923 بالولاء لمصطفى كمال الذي اعيد انتخابه رئيساً للمجلس، وبالمقابل وجه مصطفى كمال الشكر للنواب على ثقتهم المستمرة به واثنى على جهود النواب العاملين في المجلس الاول حيث قدمت لهم بهذه المناسبة اوسمة الاستقلال الذهبية.

ومما يميز نواب المجلس الجديد عن النواب السابقين في المجلس السابق انهم كانوا اكثر جدية وحذراً في مناقشة أي لائحة برلمانية فضلاً عن خلوه من المقاعد التي يشغلها ضباط الجيش، وذلك لتحريره من النفوذ العسكري قدر الامكان ولاستمرار الادارة المدنية.

ومن ابرز اعمال المجلس الوطني التركي في دورته الجديدة اجازة حزب الشعب التركي رسمياً في 9 ايلول عام 1923 وانتخاب مصطفى كمال اميناً عاماً له في 11 ايلول من العام نفسه، وبات واضحاً ان بقاء الخلافة كان مجرد تكتيك سياسي اريد به تعزيز موقع الدولة الفتية، الا انه بعد اعلان الجمهورية اصبح وجود الخليفة لا ينسجم، على الرغم من تقييد واجباته وحصرها في الشؤون الدينية، مع الروح الاصلاحية التي كانت تتميز بعا الجمهورية الجديدة، كما ان مصطفى كمال ورفاقه ادركوا ان هذه الازدواجية في السلطة قد تهدد الدولة الجديدة، اذ يمكن ان يجعل من الخلافة مركزاً لاستقطاب خصومهم، لذا فقد اصدر المجلس الوطني التركي قراراً في 3 اذار عام 1924 يقضي بإلغاء الخلافة ومصادرة املاك الخليفة، كما اصدر المجلس الوطني قراراً بإلغاء وزارة الشريعة والاوقاف، وحلت محلها رئاسة الشؤون الدينية التابعة لمكتب رئيس الوزراء، وعبر مصطفى كمال عن تلك الاجراءات الخاصة بإلغاء الخلافة لاسيما عندما تقدم مصطفى كمال الى المجلس الوطني التركي بالمرسوم الخاص بإلغاء الخلافة في 3 اذار عام 1924.

ثانياً: دستور عام 1924:

من منطلق السياسة الجديدة لنظام الحكم في تركيا بات من الضروري ان يسن دستور جديد للبلاد، يتضمن ما استحدث من تطورات لاسيما بعد ان تم انتخاب مصطفى كمال رئيساً للجمهورية التركية، والذي عمل جاهداً بدوره على سن الدستور

ليعزز مكانة المجلس الوطني التركي الكبير، وقد تحقق ذلك حين اقر المجلس الوطني في 20 نيسان عام 1924 دستوراً جديداً تألف من 105 مادة شملت المبادئ الاساسية للدولة الجديدة ونظام حكمها، ومنها ان دولة تركيا هي جمهورية ولغتها الرسمية هي اللغة التركية وعاصمتها انقرة (المادة 2-1)، وتكون السيادة مرهونة بيد الامة بلا قيد ولا شرط، كما منح المجلس الوطني بموجب مواد الدستور لعام 1924 صلاحيات واسعة اذ يمارس المجلس الوطني التركي السلطتين التشريعية والتنفيذية باسم الشعب، اذ يمارس المجلس السلطة التشريعية بصورة مباشرة، اما السلطة التنفيذية فيمارسها بواسطة اختيار رئيس الجمهورية الذي يتم اختياره من قبل المجلس الوطني على ان تكون مدة رئاسته دورة انتخابية واحدة ويستمر في منصبه الى ان ينتخب خلفه وكما يجوز تجديد انتخابه.

اجراءات مصطفى كمال لتحديث تركيا:

وضع مصطفى كمال في 30 تشرين الاول 1922 حداً لازدواجية السلطة عندما طرح مشروع قرار قدم الى المجلس الوطني الكبير (البرلمان) يقضي بإلغاء السلطنة وقد الغيت السلطنة في الاول من تشرين الثاني عام 1922، ثم فصلت عن الخلافة وكانت تلك خطوة مهمة لإلغاء الخلافة خاصة وان مصطفى كمال هاجم الخلافة في العديد من خطبه، وفي 3 اذار 1924 الغيت الخلافة ووزارة الاوقاف واقيم بدلاً عن وزارة الاوقاف دائرة باسم (ادارة الشؤون الدينية) وقد ربطت هذه الدائرة برئاسة الوزراء.

لقد بنى مصطفى كمال فلسفته في مواجهة التوجهات الدينية بعد انتصاره ونجاحه في بناء الدولة العلمانية الحديثة، على ان العثمانيين استغلوا الاسلام لتحقيق مآرب سياسية لذلك استهدفت الاجراءات العلمانية للكماليين منع رجال الدين وقوى المعارضة من استخدام اداة ضدهم، وطبيعي ان ذلك جاء بعد وقوع الدولة العثمانية في الكثير من

المزالق وخاصة في السنوات الاخيرة من حكم السلطان عبد الحميد الثاني ورفعها شعار الجامعة الاسلامية، واعتماده على علماء الدين والدراويش وزعماء الطرق الصوفية، لذلك ادرك مصطفى كمال ان اقامة نظام سياسي حديث لا يمكن ان يتم الا بإبعاد الاسلام عن السياسة وهكذا كانت العلمانية من ابرز المبادئ التي استند اليها في حكمه وقد نجم عن ذلك اغلاقا للتكايا وزوايا الدراويش والغاء الطرق الصوفية والمحاكم الشرعية ومجموعة القوانين المعروفة بـ (المجلة) واستبدلها بقوانين غربية (سويسرية والمانية وايطالية) هذا فضلاً عن تأكيده التعليم العلماني في عام 1924، كما عدل الدستور التركي سبع مرات خلال ست وثلاثين سنة ففي 20 نيسان عام 1924 تبنى المجلس الوطني الكبير دستوراً جديداً وقد اعلن هذا الدستور بأن الشعب هو مصدر السلطات، وبالرغم من ان التعديل في دستور عام 1924 كان لايزال ينص على (ان الدين في دولة التركية هو الاسلام) فأن هذا النص الغي عام 1928 وحلت محله عبارة (ان الدولة التركية جمهورية وقومية ودولية وعلمانية واصلاحية) وفي عام 1932 اصبح المصلون في تركيا يؤدون صلاتهم باللغة التركية وليس باللغة العربية لغة القران الكريم، لقد كان من الطبيعي ان يكون رجال الدين في مقدمة الذين عارضوا اجراءات مصطفى كمال العلمانية، وقد عبر هؤلاء عن معارضتهم بأساليب مختلفة وسرعان ما تبلورت المعارضة في سلسلة من الحركات الدينية الاسلامية التي شهدتها تركيا منذ تأسيسها وحتى الوقت الحاضر.

واجهت سياسة الكماليين العلمانية معارضة قوية في البلاد تزعمها في بادئ الامر علماء الدين وشيوخ الطرق الصوفية وبعض زعماء العشائر، كما ظهر بعض المثقفين والسياسيين وقادة الاحزاب التي سمح مصطفى كمال بأنشائها، ومنها حزب التقدم الجمهوري الذي تأسس في تشرين الثاني 1924، وضم مجموعة من كبار قادة

الجيش ابان حكم الاتحاديين 1908–1918 غير انه قد صدر قرار بحل حزب التقدم وانفرد حزب الشعب الجمهوري بالحكم حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية.

كما امرت محكمة الاستقلال بغلق اماكن الدراويش في الولايات الشرقية واعقب ذلك صدور عدة قرارات عن مجلس الوزراء التركي في الثاني من ايلول سنة 1925 تقضي جمعيها بإغلاق التكايا والزوايا، كما قرر المجلس ان لا يكون هناك في تركيا بعد الان طرق دينية ولا مشايخ يرتبط بهم الدراويش والمريدون، كما سد المجلس الاضرحة والغى منصب القيمين عليها، وبدأت الصحافة الرسمية تهاجم المعارضين وتؤكد على خطورة استخدام الدين في عرقلة محاولات التجديد والعلمنة، وفي سنة 1928 الغى الكماليون البند الخاص من الدستور الذي ينص على ان تنفيذ الاحكام الشرعية من اختصاصات المجلس الوطني الكبير، والغي كذلك القسم الديني وحذف منه لفظ الجلالة وابدل بالقسم بالشرف وترك الاذان الشرعي باللغة العربية وجعله باللغة التركية واستبدال عطلة يوم الجمعة بيوم الاحد.

كذلك اصدر قانون هندام الرجل الغى بموجبه الطربوش والحجاب الذي يعتبر رمزاً للماضي العثماني واكد على لبس القبعة الاوربية وحل التقويم الاوربي محل التقويم الاسلامي ووضعت قوانين محاكمات مدينة مأخوذة من القوانين السويسرية وخاصة ما يخص حرية المرأة ومساواتها مع الرجل في امور الزواج والطلاق والتركات والاكتفاء بزوجة واحدة والسماح بالزواج بغض النظر عن الاختلاف في العقائد الدينية، فزادت مشاركة المرأة في جميع مجالات الحياة وادخلت الحروف اللاتينية الى اللغة التركية بدلاً من الحروف العربية واستبدل الكثير من اسماء المدن التركية فحلت محل القسطنطينية كلمة اسطنبول ومحل ادريانوبل كلمة ادرنة.

وانسجاماً مع تحديث تركيا تم تحديث نظام التربية والتعليم فوضعت مادة تختص بالتعليم الالزامي والمجاني للمدارس الابتدائية وتوسعت المدارس الثانوية ومعاهد التعليم العالي وشيدت المدارس للتجارة والزراعة والخزف وصدر قانون يقضي بتوحيد مناهج التعليم في جميع المدارس الاهلية والحكومية والدينية لضمان مستويات تعليمية عالية وتم استقدام مدرسين اجانب لهذه المدارس واسست في اسطنبول كلية للطب ومدرسة للعلوم السياسية والاجتماعية تخرج منها موظفين اكفاء في الخدمة المدنية ودبلوماسيون سياسيون في انقرة، وعملت الحكومة على زيادة حصة التعليم في الميزانية العامة فأصبحت تحتل المرتبة الاولى عام 1927، وازداد الاهتمام بالألعاب الرياضية وكثرت النوادي في كل انحاء البلاد ووصلت نسبة المتعلمين الى 40% بعد ثلاثين عاماً بعد ان كانت لا تتجاوز 10% في العشرينيات، وفي الجانب المالي تم ترتيب الميزانية بشكل كبير خاصة ما يخص الضرائب بعد استقدام خبير فرنسي فانخفضت ديون تركيا التي تم استدانتها قديماً الدولة العثمانية من 107 مليون ليرة تركية الى 8 مليون ليرة تركية، كما قامت الحكومة باحتكار بعض الصناعات مثل صناعة الملح والكبريت والاسلحة والذخيرة واشترت معظم الخطوط الحديدية التي كان يملكها الاجانب، واستخدمت الحكومة ايضاً مبدأ التخطيط الاقتصادي خلال السنوات بين الحربين العالميتين فوضعت خطط اقتصادية للصناعة والزراعة والطرق واستعانت بالخبراء والشركات الاجنبية بالشكل الذي لا يتعارض مع مصلحة البلاد ولا يؤثر على استقلالها، واسست العديد من المصارف التي تشرف عليها الحكومة فاختص المصرف المركزي بإصدار العملة الورقية والمصرف الزراعي الذي قدم التسهيلات للمزارعين، وعقدت المعاهدات التجارية لأغراض التبادل واسست الغرف التجارية، ولقطع الصلة بالماضي العثماني صدر قانون عام 1934 عرف بقانون الالقاب الغيت بموجبه الالقاب والاوسمة العثمانية

التي تدل على المكانة الاجتماعية مثل الباشا والبيك والافندي والخانم ووضعت محلها القاب اخرى فمنح المجلس الوطني الكبير مصطفى كمال لقب اتاتورك ويعني ابو الاتراك ومنح عصمت باشا وهو احد الضباط الذي حقق انتصارات كبيرة منحه لقب عصمت اينونو تخليداً لانتصاراته على اليونانيين بمعركة حاسمة قرب اينونو، وصدر قرار بعودة جميع المهاجرين الى تركيا.

لقد تزامنت اصلاحات مصطفى كمال مع حدوث الازمة الاقتصادية العالمية (1929–1933) مما ادى الى ان معظم الاصلاحات واجهت مشاكل كثيرة اضافة الى سياسة الحزب الواحد التي اتبعتها حيث كان حزب الشعب الجمهوري هو الحزب الوحيد ولم يسمح بتشكيل احزاب غيره ادى الى زيادة الاستياء، اضافة الى ان اصلاحاته في المجال الزراعي لم تحقق غاياتها بسبب سيطرة الاقطاع على الفلاحين في ولايات عثمانية كثيرة اضافة الى الضرائب الباهضة التي كانت تفرض عليهم لسد النقص الحاصل في خزينة الدولة، وفي المجال الصناعي ايضاً واجهت الاصلاحات مشاكل كثيرة بسبب الازمة الاقتصادية العالمية وفي التجارة فقد شكل الميزان التجاري عجزاً كبيراً لان واردات الدولة اكثر من صادراتها.

لقد استطاعت الحركة الكمالية خلال سنوات حكم مصطفى كمال ان تحقق هدفها في فصل الدين عن الدولة لكنها فشلت في تغيير عقلية الكثير من الافراد وتحريرهم من القيود العقائدية القديمة رغم ذلك استطاع مصطفى كمال ان يحول تركيا من دولة ضعيفة تمثلت بالرجل المريض الى دولة قوية اعدت هيبة المواطن التركي.

حياد تركيا خلال سنوات الحرب العالمية الثانية:-

حرصت تركيا في الحرب العالمية الثانية على التزام موقف الحياد، واعلن رئيس الوزراء التركي في المجلس الوطني الكبير في حزيران 1940 (ان تركيا ازاء ما حدث ستبقى في معزل عن الحرب).

ادرك القادة الاتراك ان في مصلحة تركيا الحصول من الالمان على تعهد بعدم الاعتداء ونجح السفير الالماني في انقرة (فون باخ) في اقناع تركيا على الدخول في مفاوضات مع المانيا لتطوير العلاقات بين الطرفين، وساعد على ذلك وجود عدد كبير من القادة العسكريين الاتراك ممن يكنون شعوراً ودياً لألمانيا، وهكذا وقعت تركيا اتفاقاً تجارياً مع المانيا في 5 تشرين الاول 1941، يتم بموجبه تصدير 90 الف طن من مادة الكروم المهمة الى المانيا في سنتي 1943 و 1944 مقابل حصولها على اسلحة ومعدات حربية المانية بقيمة 100 الف ليرة تركية، بالمقابل حاول الحلفاء اقناع تركيا بدخول الحرب العالمية الثانية الى جانبهم، لاسيما بعد دخول الولايات المتحدة الامريكية الحرب عام 1943، وجرت عدة محاولات للضغط الدبلوماسي ووافق الاتراك على قيام الحلفاء باستعمال القواعد الجوية التركية شرط تزويدهم بالسلاح، وعندما وجد القادة الاتراك ان ميزان الحرب مال لصالح الحلفاء اعلنوا الحرب على المانيا واليابان اعتباراً من اليوم الاول من اذار 1945، وكان ذلك بسبب ان تركيا ان الحرب ستنتهي لصالح الحلفاء، فضلا عن انها اذا لم تشارك في الحرب العالمية الثانية فسوف لن يكون لها مقعد في هيئة الامم المتحدة، وبالفعل عندما انتهت الحرب وتأسست الهيئة اصبحت تركيا عضواً في 5 اب 1945، وهكذا فقد جاءت الاصلاحات لصالح الفئات البرجوازية في الريف والمدينة، فبدأت اتجاهات الرأي العام تضغط باتجاه الدعوة الى المشاركة السياسية في الحكم، خاصة وان اتجاهات الرأي العام العالمي كانت تسير نحو الانتاج الديمقراطي وترسيخ مبادئ الحرية في العالم

المؤسسات الدستورية:

بالنظر الى العناصر التقليدية للنظام السياسي القائم في تركيا فقد نص الدستور على مبدأ فصل السلطات التي تتمثل بـ:

السلطة التشريعية: وتتألف من الجمعية الوطنية (البرلمان): تمارس صلاحية التشريع وفق المادة 7 من الدستور وهي صلاحية لا تفوض وتتألف من 550 عضواً ينتخبون كل اربعة اعوام بعد التعديل الدستوري، ويحق للمجلس اصدار قرار باجراء انتخابات مبكرة او تاجيل الانتخابات لمدة بسبب الحرب وتجديد الانتخابات قبل انقضاء الاعوام الاربعة ويجوز الذهاب الى انتخابات جديدة اذا ما اقر رئيس الجمهورية وفقاً للشروط المبينة في الدستور كما يجوز اجراء انتخابات تكميلية عند حدوث شواغر في اعضاء المجلس وتجري الانتخابات التكميلية مرة واحدة فقط في كل فترة انتخابية.

السلطة التنفيذية: وتتألف من:

أ- **رئيس الجمهورية:** وهو على رأس الدولة، ويمثل الجمهورية التركية ووحدة الشعب التركي، بعد التعديل الدستوري في تشرين الاول عام 2007 اصبح الرئيس ينتخب من قبل الشعب عن طريق الاقتراع العام بالاكثرية المطلقة الاصوات الصحيحة من بين النواب الذين اتموا الاربعين من العمر ممن اكملوا الدراسات العليا او من بين المواطنين الاتراك المؤهلين للانتخاب نواباً، فترة ولايته خمس سنوات يمكن انتخابه لفترتين على الاكثر، علماً انه يجب ان يتنحى من عضوية الحزب حال اعتلائه السلطة، اما مهامه وصلاحياته فهي: تعيين رئيس الوزراء والوزراء المقترحين من قبله وايفاد الممثلين الدبلوماسيين لتركيا وقبول نظرائهم الاجانب والمصادقة على الاتفاقيات الدولية ونشرها

وترأس مجلس الامن القومي ومجلس رئيس الوزراء عند الحاجة والتوقيع على المراسيم والقرارات.

ب- **رئيس مجلس الوزراء:** يتم تعيينه من قبل رئيس الجمهورية وغالباً ما يكون من الاغلبية البرلمانية ويقوم رئيس مجلس الوزراء باختيار وزراء من بيون النواب او بين الاشخاص مؤهلين للانتخاب كنواب ويعرضهم على رئيس الجمهورية كي يتم تعيينهم، يحق لرئيس الجمهورية الاستغناء عن خدمات الوزراء بناء على اقتراح من رئيس الوزراء.

<u>السلطة القضائية</u>: وتتألف من:

أ- **المحكمة الدستورية:** وتعتبر اعلى هيئة قضائية في البلاد وتتكون من 11 عضواً واربع اعضاء احتياطيين من مهامها الاساسية حماية حقوق الانسان والحريات الاساسية وتطويرها والتحقق شكلاً ومضموناً مدى دستورية القوانين والقرارات ذات الصفة القانونية والنظام الداخلي للبرلمان، ويحق لها مقاضاة رئيس الجمهورية واعضاء مجلس الوزراء واعضاء المحاكم العليا القضاة والمدعين العامين ووكيل النيابة العامة بتهم تتعلق بممارسة اختصاصهم وصلاحياتهم، كما تبت المحكمة الدستورية في دعاوى حل الاحزاب السياسية وفي طلب النائب العام الجمهوري لتوجيه انذار الى هذه الاحزاب قبل تقديمها على المحاكمة.

ب- **مجلس الامن القومي:** وهو جهاز دستوري يتألف من رئيس الوزراء ورئيس هيئة الاركان العامة ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية وقادة القوات البرية والبحرية والجوية وقائد قوات الجندرمة (الدرك) تحت رئاسة رئيس الجمهورية، وفي تعديل اجري في 3

تشرين الاول عام 2001 زاد عدد الاعضاء المدنيين فيه باضافة ثلاثة نواب لرئيس الوزراء ووزير العدل، وقد وجد من الناس بتعيين مدني لاول مرة للامانة العامة لمجلس الامن القومي عام 2004، ويتولى مجلس الامن القومي اتخاذ القرارات المتعلقة برسم السياسة الامنية الوطنية وتنفيذها ويقوم مجلس الوزراء بتقييم تلك القرارات.

التعددية الحزبية والحياة الديمقراطية في تركيا:

تطورت الحياة الحزبية في تركيا فقد عاشت تركيا نظام الحزب الواحد الذي اسسه اتاتورك (حزب الشعب) ثم انبثق منه حزب اخر وهو الحزب الديمقراطي ثم الحزب الوطني وتعددت الاحزاب بعد ذلك اي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وانتشار النظم الديمقراطية في اوربا التي تاثرت بها تركيا الحديثة.

ظل حزب اتاتورك حزب الشعب في سدة الحكم منذ تاسيسه واعلان مصطفى كمال اتاتورك رئيساً لتركيا حتى عام 1950 حيث خسر الانتخابات البرلمانية وفاز بها الحزب الديمقراطي الذي ظل في الحكم حتى عام 1960 وانتهى الامر بانقلاب عسكري وتدخل الجيش في السياسة والحكم، ومن الجدير بالذكر ان الديمقراطية ظلت تمارس في عهد اتاتورك وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية من خلال الحزب الواحد وخو الحزب الذي اسسه اتاتورك حزب الشعب كواجهة لنظام الحكم الشمولي، ولكنه سمح لاحد معاونيه بانشاء حزب اخر و(حزب الجمهورية الحرة) الا انه سرعان ما عدل عن رأيه، وقام باغلاقه ولم يستمر هذا الحزب الا ايام قليلة.

كذلك شهدت فترة حكم اتاتورك قيام احزاب اخرى مثل حزب محبي الترقي الجمهوري وضم بعض كبار العسكريين زملاء اتاتورك بعد ان احيلوا الى التقاعد وكانوا

اعضاء في حزب الشعب الاتاتوركي مثل كاظم قره بك وعلي فؤاد وجعفر الطيار، لهذا يعد الحزب الديمقراطي رابع حزب في تركيا في عهد الجمهورية.

وقد ظهرت في تركيا بعد السماح بتعدد الاحزاب بعد الحرب العالمية الثانية احزاب كثيرة غير ان هذه الاحزاب قد خرجت من رحم تيارين سياسيين كبيرين وهو التيار اليساري والتيار اليميني، احتفظ التيار اليساري بوجوده عبر حزب الشعب لسنوات طويلة منذ عهد اتاتورك حتى تم حظره عقب انقلاب عام 1980، ثم ترك موقعه لاحزاب اخرى يسارية مثله فظهر باسم حزب الشعب الاشتراكي الديمقراطي، وحزب اليسار الديمقراطي، وحزب الشعب الجمهوري مجدداً.

اما تيار اليمين الذي مثله الحزب الديمقراطي بزعامة عدنان مندريس الذي تم حظره بعد انقلاب عام 1960 وترك موقعه لحزب العدالة الاجتماعية بزعامة سليمان ديميريل ثم ظهر باسم حزب الوطن الام بزعامة تورغوت اوزال في الثمانينات وحزب الطريق القويم في التسعينات.

اما الحركة الاسلامية فبدأت ظهورها كحزب بقيادة نجم الدين اربكان في مطلق الستينات تحت اسم حزب النظام الملي وايضا حزب السلامة الوطني ثم حزب الرفاع ثم حزب الفضيلة الذي تمخض عنه حزب الحرية والعدالة مؤخراً وهو الحزب الحاكم الان في تركيا، وهناك تيارات اخرى قومية تم حظرها في الانقلاب العسكري وبقى منها حزب الحركة القومية وحزب الوحدة الكبرى.

اهم الاحزاب التي تشكلت بعد الحرب العالمية الثانية، بعد السماح بتعدد الاحزاب في تركيا:

1- حزب الشعب الجمهوري: اسسه مصطفى كمال اتاتورك وظل في الحكم منفرداً حتى عام 1950 فقد تم حظره بعد الانقلاب العسكري عام 1980 ثم ظهر مجدداً بأسماء متشابهة اخرى.

2- الحزب الديمقراطي: تأسس من زعماء الاصلاح في حزب الشعب عام 1946 بزعامة جلال الدين بايار وعدنان مندريس، وشارك في الانتخابات البرلمانية وحصل على 62 مقعداً ثم شارك في انتخابات عام 1950 وفاز بالأغلبية الساحقة وجلس زعيمه جلال بايار على مقعد الرئاسة وعدنان مندريس على مقعد رئاسة الوزراء، وادت الحرب العالمية الثانية دوراً كبيراً في ظهور الحزب لاسيما بعد هزيمة النازية والفاشية ودول المحور، لم يعد مقبول ان تستمر تركيا على نظام الحزب الواحد، وقد ادت ساسة الحزب الواحد الى اضطرابات اجتماعية في المجتمع.

3- حزب الطريق القويم او الصحيح: اسسه الزعيم السياسي سليمان ديميريل الذي غادر السياسة اكثر من مرة بسبب الانقلابات العسكرية التي كانت تشهدها البلاد، وهو حزب يميني علماني محافظ يعتبر نفسه امتداداً للحزب الديمقراطي الذي اسسه عدنان مندريس الذي شنق في اعقاب انقلاب عام 1960 في تركيا ويقود الحزب اليوم محمد اغار.

4- حزب الحركة القومية: حزب يميني قومي متشدد اسسه الضابط التركي الب ارسلان توركيش الذي قاد عام 1960 الحركة الانقلابية ليكون امتداداً للحزب المللي الذي اسس عام 1948 دخل اكثر من ائتلاف حكومي خصوصاً مع الاحزاب اليمينية.

5- حزب السعادة: اسس في عام 1970 من قبل نجم الدين اربكان الزعيم الاسلامي، وهو حزب النظام الملي الذي اغلق لاحقاً بقرار من المحكمة الدستورية العليا التي اتهمته بمحاربة النظام العلماني ومحاولة اقامة دولة دينية، كما شكل اربكان حزب اخر باسم حزب السلامة الوطني عام 1972 الذي حل هو الاخر تاركاً مكانه لحزب الرفاه الاسلامي ويكون مصيره نفس المصير الذي سيواجه حزب الفضيلة في عام 2002 تاركاً الاسلاميين الاتراك امام انشقاق جديد داخلي هذه المرة حيث برز حزب العدالة بزعامة رجب طيب اردوغان والذي يمثل الجناح التجديدي في الحركة الى العلن بينما انشأ الجناح الاخر المقرب الى اربكان حزب السعادة الذي كان يمثل الجناح التقليدي ويقوده نجم الدين اربكان من وراء الكواليس.

6- حزب الوطن الام: اسسه الرئيس التركي السابق تورغوت اوزال بعد الانقلاب العسكري الاخير عام 1980 وهو حزب يميني معتدل يجمع الميول الدينية والفكرية الاربعة في تركيا، حصد نتائج كبيرة على مدى عشر سنوات حملت اوزال الى الرئاسة وتركت الحزب بين يدي مسعود يلمظ الذي فشل في حماية ارث الاخير الحزبي فضعف الحزب وتراجع شعبياً.

7- حزب اليسار الديمقراطي: وهو امتداد لحزب الشعب الجمهوري اسسه مجموعة من السياسيين اليساريين تحت فكرة اليسار الوسط وقادته زوجة السياسي المخضرم بولنت اجاويد لمدة طويلة خلال تواجده في السجن.

8- حزب الوحدة الكبرى: اسسه محسن يازجي وهو المواليد عام 1954 في سيواس شرق تركيا خريج كلية البيطرة في انقرة، التحق بصفوف حركة الشباب القومي باكر في عام 1968 حيث اصبح عام 1978 الامين العام لهذه الحركة القومية المتشددة بدأ

العمل السياسي في صفوف الحزب القومي الذي اسسه توركيش وترقى في صفوف الحزب حتى تسلم منصب الامين العام المساعد في عام 1980 ليمضي بعدها اكثر من سبعة سنوات مسجون في عقاب الانقلاب العسكري الذي شهدته البلاد في ذلك العام انتخب نائباً في عام 1991 في حزب الحركة القومي.

9- حزب المجتمع الديمقراطي: كان حزباً سياسياً كردياً يعتبر الحزب نفسه منتمياً الى الديمقراطية الاشتراكية، يحمل الحزب صفة مراقب في منظمة الاشتراكية الدولية، وقد اعتبر الحزب خلفاً لحزب الشعب الديمقراطي، حصل الحزب على 20 مقعداً في البرلمان التركي بعد الانتخابات التركية العامة في 2007 .

10- حزب الحرية والتضامن: حزب يساري علماني تأسس عام 1996.

11- حزب الاتحاد الكبير: هو حزب سياسي قومي يميني محافظ حصل الحزب على 1% من الاصوات في الانتخابات التركية العامة في عام 2007، افكار الحزب قريبة من (منظمة الذئاب الرمادية) ويعتبر احد اجنحة الحركة القومية المعتدلة التي تتميز بتوجه اسلامي في تركيا.

12- حزب العمل الشعبي الديمقراطي: حزب سياسي ديمقراطي اجتماعي محافظ يساري تأسس في عام 2002، لم يشارك الحزب في الانتخابات التركية العامة 2007 حفاظاً على اصوات اليسار من التشتت.

13- حزب الشباب: حزب سياسي قومي علماني ليبرالي تأسس في 10 تموز عام 2002 بزعامة جيم اوزون، ينادي الاحزاب في التجديد والاصلاح في كافة المجالات في تركيا.

14- الحزب الشيوعي التركي: حزب سياسي شيوعي يساري، كان الحزب محظوراً سياسياً منذ تاريخ تأسيسه عام 1921 واعيد تشكيله عام 2001 .

15- حزب الوطن الام: حزب سياسي قومي تركي من اليمين الوسط اسسه تورغوت اوزال عام 1983، وفي 5 ايار عام 2005 اندمج مع حزب الطريق القويم ليشكلا الحزب الديمقراطي التركي.

وهناك احزاب التي اندمجت مع احزاب اخرى او تفككت وحلت بسبب نزاعات داخلية او عدم وجود ظروف ديمقراطية تسمح بممارسة انشطتها السياسية كالانقلابات العسكرية التي اشتهرت بها تركيا، مثل: حزب تركيا الجديدة الذي انضم الى حزب الشعب الجمهوري وهناك الحزب الجمهوري الليبرالي حل نفسه عام 1929، وحزب العدالة اغلق في عام 1980 اثر الانقلاب العسكري، وكذلك حزب الانقاذ الوطني اغلق عام 1980 اثر الانقلاب العسكري.

مختصر التجربة الاقتصادية التركية

النمو الاقتصادي ومعدل الدخل الفردي:

امضت تركيا الفترة بين 1992–2002 في تراجع اقتصادي واضح، فازدادت الديون الخارجية ازدياداً كبيراً وقل معدل الدخل الفردي، وانتشرت ظاهرة التوزيع غير العادل للثروة، كما ان ضعف الثقة الشعبية في برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي قدم عام 2001 وبقاء نسبة الفائدة مرتفعة، قد اعاق اي اصلاح اقتصادي جاد، وبعد وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم عمل على الاصلاح الاقتصادي بخطى ثابتة من خلال برامج الاصلاح القانوني التي كان يتبناها، اذ اسهم من خلال تقليل نسبة الفائدة في فتح الطريق امام المشروعات، وتشجيع المستثمرين على الاقتراض البنكي دون خوف وهو ما دفع رؤوس الاموال الى القدوم الى تركيا، حيث اصبح معدل النمو في السنة الاولى لوصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم 6.2% وادت الاتحادات التصنيعية الفاعلة في زيادة حجم الصادرات التصنيعية، بعد ان عاشت تركيا طويلاً على تصدير المواد الخام الزراعية، لتقفز من 39.1 مليار دولار عام 2002 الى 157.9 مليار دولار عام 2014.

ولمواجهة التضخم والعجز في الميزانية عمل الحزب على فرض قانون مالي مشدد، تمكن من خلاله من سد عجز الميزانية بشكل كبير، وتقليل التضخم بنسبة عالية، وقد ادى هذا الامر الى جلب رؤوس الاموال بعد حصول الاستقرار الاقتصادي في تركيا، وعاشت تركيا افضل حالات نموها الاقتصادي منذ عام 1950 بين 2002–2007 حيث اسهم في هذا الامر الاستثمارات ورؤوس الاموال المستوردة لفترات متوسطة وطويلة، وقد اسهم في هذا الامر من ثم الى جانب الامور الذي ذكرناها اعلاه

في تقليل نسبة الدين العام من خلال القانون المالي المشدد، وهو ما ادى الى جلب الاستثمارات الاجنبية الى البلاد.

ويمكن تلخيص انجازات حزب العدالة والتمية في هذا المجال بالخطوات الاتية:

1- بلغت نسبة النمو في تركيا بين 2002-2007 نحو 7% ، ولم يتأثر نمو الاقتصاد التركي كثيراً بالأزمة الاقتصادية التي عاشها العالم عام 2008 على الرغم من تأثير الازمة الاقتصادية في كثير من البلدان النامية والكبيرة.

2- بلغ مقدار دخل الفرد عام 2011 قرابة 10469 دولار، بعد ان كان 3492 دولار عام 2002، وكان يهدف حزب العدالة والتنمية الى الوصول الى 12859 دولار عام 2015 لتصبح من ضمن الدول ذات معدل الدخل الفردي المرتفع.

3- عملت تركيا على زيادة نسبة الطبقة المتوسطة التي تعد اهم طبقة في الدلالة على الاستقرار الاقتصادي لأي دولة، واذا كانت هذه الطبقة قد تكونت بصورة اساسية منذ الاصلاح الاقتصادي الذي قاده توغورت اوزال، فإنها قد اتسعت في ظل حكم العدال والتنمية وشكلت القواعد الشعبية الاساسية له.

التحديث في ايران

الحركة الاصلاحية في ايران

بعد سقوط الدولة الصفوية في العقد الثالث من القرن الثامن عشر الميلادي، ظهرت عدة حكومات محلية قبيل الحكومة القاجارية، ففي الفترة (1736–1747) حكم نادر شاه المعروف بقسوته وغلظته، والافشاريون في خراسان، وكريم خان الزند في شيراز (1775–1797)، ولم تتمكن هذه الدويلات من بسط سيطرتها على كافة الولايات الايرانية، ثم بدأت سيطرة اغا محمد خان (1779–1797) مؤسس المملكة القاجارية، على الولايات بالتدريج، والذي تلاه في الحكم فتح علي شاه (1797–1835) وكان ولي عهده عباس ميرزا (1788–1833) حاكماً على اذربيجان ومقيما في تبريز، وقاد الاخير الجيش الايراني في معاركه المريرة مع روسيا (1803–1827) والتي انهزمت فيها ايران واضطرت لتوقيع معاهدة كلستان (1813) بعد نهاية المعركة الاولى، ومعاهدة تركمان جاي (1827)، وبعد نهاية الحرب والفراغ من المعركة الثانية اصيبت السلطنة القاجارية بالارهاق جراء مواثيق وشروط المعاهدتين، ولم تتخلص منها ايران الا بعد ثورة اكتوبر في روسيا عام 1917.

شكلت الهزمة جرحاً عميقاً لدى الايرانيين وحفزت ولي العهد وقائد الجيش عباس ميرزا المعروف بلقب نائب السلطنة للتفكير بجدية باسباب انحطاط ايران، والسبل الكفيلة للنهوض بالمجتمع واصلاح حال الامة، وساهم الموقع الجغرافي لتبريز وارتباطها مع الدولة العثمانية، وروسيا واوربا في تعرف عباس ميرزا والنخبة المصطفة من حوله، على الاساليب الجديدة في اعداد الجيوش الروسية والعثمانية فاستعارها لبناء الجيش الايراني، وحاول ان يقتبس حتى نمط الملابس العسكرية للجنود والمراتب في جيشه، وبالرغم من ردود الافعال السلبية ممن استهجنوا ارتداء المؤمنين لباس الكفار المماثل

للجيوش غير المسلمة، كما حرص على ابتعاث تلميذين الى فرنسا اولاً، وبعد قطع العلاقات بين فرنسا وايران بادر السفير البريطاني لقبولهما في لندن، وبعد ثلاث سنوات ارسل الى لندن ايضاً خمسة اشخاص احدهم ميرزا صالح شيرازي، الذي مكث هناك ثلاث سنوات وتسعة اشهر، وكتب رحلته وانطباعاته عن الحياة الغربية وسجل الكثير من التفاصيل والمفردات عن التقدم الاوربي ونظام الحكم.

اشاع العائدون الى ايران الافكار والمعارف التي تعلموها في اوربا في البلاد وبين النخبة الحاكمة وتحدثوا عن انطباعاتهم ودهشتهم من المعارف والتمدن الغربي، ووفر لهم ولي العهد فرصة مناسبة لابداء ارائهم.

والتمس عباس مورا مختلف السبل للانفتاح على المعارف والشئون الأوروبية، فنشر في الصحافة الأوربية بيانا سنة 1826 يتضمن دعوة لكل من يرغب من (الافرنج في السكن في اذربيجان وعاصمتها تبريز.. وبدلا من أن يذهب الاوربيين الى افريقيا وقيرغستان وداغستان، بوسعهم القدوم الى ايران، والعيش فيها، ليكتشف الايرانيون من خلالهم الحضارة الغربية) وتكفلت الحكومة بحمايتهم، ومنحهم حرية دينية في ممارسة شعائرهم، واعفائهم من الضرائب، ومثلما اهتم عباس ميرزا بتحديث الجيش عمل كذلك على تأسيس مطبعة حجرية في تبريز، وتشجيع الترجمة الى الفارسية، واصلاح الإدارة، و دعم النزوع التحديثي لعباس ميرزا وزيره الميرزا ابو القاسم عيسى الذي حارب الفساد، وحاول تطهير البلاط الملكي لكنه دفع حياته ثمنا لذلك، فقتل بأمر محمد شاه القاجاري الذي خلف فتح علي شاه بالحكم.

وكادت شعلة التحديث أن تنطفئ بوفاة عباس ميرزا ومقتل الوزير أبو القاسم، لولا جهود الميرزا تقي خان أمير نظام المعروف بأمير كبير (١٨٠٧-1851) الذي اصبح

أول رئيس وزراء لناصر الدين شاه القاجاري، وكان أمير كبير قد تعلم في تبريز في بلاط ولي العهد عباس ميرزا على يد مجموعة من الخبراء الأوروبيين، كما اطلع على الإصلاحات والتنظيمات الحديثة في اسطنبول، عندما أضحى سفيرا لإيران في الدولة العثمانية، حيث مكث فيها لمدة أربع سنوات.

وبعد أن تسلم أمير كبير الوزارة لم يلبث في منصبه سوى ثلاثة أعوام، اصر فيها على الإصلاح الإداري والمالي في بلاط الشاه، فقد وضع سلما للرواتب، حدد فيها راتب الملك أولا، وانشا مصحات عديدة، ودائرة للبريد، وتعاقد مع النمسا لإصلاح الجيش، واستورد السلاح من بريطانيا وروسيا، وحارب الفساد.

وأصدر ميرزا صالح شيرازي اول صحيفة في ايران عام ١٨٣٩ باسم (كاغد اخبار) أي ورقة الأخبار وبعد اثنتي عشرة مئة أصدر امير كبير (الجريدة الرسمية لإيران) (روزنامه رسمى ايران) والتي تحول اسمها الى (وقايع اتفاقية) وتعني تسجيل الحوادث بعد مدة وجيزة، ثم امسي اسمها فيما بعد (روزنامه دولت علية ايران) جريدة دولة أيران العلية، وظلت تدار هذه الصحف بواسطة فريق من الموظفين الكبار في الحكومة، وفي عام ١٨٦٣ اهتمت الصحيفة الأخيرة بترجمة المقالات العلمية، وباتت تصدر بالفارسية والعربية والفرنسية.

كما يتلخص الإنجاز الأهم لأمير كبير في تأسيس (دار الفنون) عام 1851، وهي أول مدرسة خارج اطار المدارس الدينية في ايران، وفكرتها مستقاة من (دار الفنون في اسطنبول)، التي أنشئت قبلها بثلاثة أعوام وتمحور التعليم فيها على الطب والتشريح، والهندسة، واللغة الأجنبية، وجاء معظم أساتذتها من بلدان أخرى، مثل: فرنسا، والنمسا.

وغيرهما من البلدان الغربية استوعبت المدرعة 114 تلميذا في مختلف مراحلها، واصل جماعة منهم تعليمهم العالي في اوروبا.

وبمقتل أمير كبير بعد افتتاح دار الفنون بثلاثة عشر يوما، غاب مؤسسها وأمست بلا رعاية، وتحولت الى تأهيل كبار الموظفين والعسكريين في الدولة، واقتصر القبول فيها على ترخيص وزير العلوم، وضاق هامش الحرية فيها، وانحسرت التقاليد الديموقراطية العلمية والتعليمية، التي أرساها امير كبير.

تراجعت حركة التحديث بعد أن قضى امير كبير بأمر ناصر الدين شاه، الذي لم يتحمل مشاريعه ومساعيه الإصلاحية المتنوعة، بالرغم من أنه كان يتمتع بمكانة مميزة عند ناصر الدين، باعتبار امير كبير تولى توجيه وإرشاد وتعليم الأخير في فتوته.

ومنذ مطلع القرن التاسع عشر نلاحظ زيارات متعددة إلى أوروبا، قام بها اشخاص، لم يكن هدفهم الدراسة والتعليم، كما كان يفعل التلامذة المبعوثون الى هناك، رحل هؤلاء الى مختلف البلدان الأوروبية وكان هاجسهم دائما اكتشاف عالم بعيد، غريب، يضج بما هو جديد ومدهش، واهتموا بتدوين مشاهداتهم ورصدوا الكثير من الأحداث، والنظم السياسية والادارية والاقتصادية والمالية.

فترات التحديث

تخطى مسار التحديث في ايران عدة محطات، منذ انطلاقه في مطلع العقد الثالث من القرن التاسع عشر الى اليوم، وتبدت سمات مميزة في كل زمان من الأزمنة التي تحرك فيها. وبوسعنا تحقيب أزمنة التحديث في فترات، تستغرق كل واحدة عدة عقود زمنية، تطول أو تقصر، حسب طبيعة المتغيرات، والاستجابة والتحدي التاريخي للمجتمع، وأشكال التعاطي مع الماضي، ومع الآخر المختلف.

ويمكن ايجاز الحديث عن هذه الأزمنة فيما يلي:

الفترة الأولى: الاكتشاف والإقتباس والتقليد (1820-1878):

اكتشف الإيرانيون الإصلاحات منها (التنظيمات العثمانية)، و(اصلاحات محمد علي باشا) في مصر، فعملوا على استعارتها ومحاكاتها، ودشنت هذه المرحلة بإصلاحات ولي العهد عباس ميرزا، ومساعيه في تحديث الجيش، وابتعاث الطلاب إلى أوروبا، وتعاون وزيره أبو القاسم، ثم محاولات امير كبير البالغة الأهمية في تحديث النظم الإدارية، والمالية، والعسكرية، والتعليمية في الدولة القاجارية، وبلغت المرحلة الأولى ختامها بإقصاء سبه سالار من الوزارة. وكان الميرزا حسين خان القزويني الملقب بمشير الدولة ثم سبه سالار ولد في ١٨٢٠م وبعد عزله من رئاسة الوزراء أصبح واليا لكيلان، ثم وزيرا للخارجية لفترة قصيرة، وأخيراً والياً على خراسان. إلى وفاته فيها عام ١٨٨٠م.

وقد دفع المنحى الاصلاحي لدي ناصر الدين شاه أن يبحث عن بديل لأمير كبير، فعثر على سبه سالار الذي كان أبوه من الشخصيات المرتبطة بالبلاط، تقلد الوزارة، وترعرع في جهاز امير كبير، الذي بعثه سفيرا لإيران في الهند، ثم تفليس. وسبه

سالار من أوائل خريجي دار الفنون، أرسله أبوه بمعية أخيه الى فرنسا، وعمل لمدة ثلاثة عشر عاما في تركيا، وتعلم التركية وتأثر كثيرا بأفكار الإصلاحيين الأتراك الذين كانوا من اصدقائه المقربين. وحينما سافر ناصر الدين الى العتبات المقدسة في العراق عام ١٨٧٠، استقبله سبه سالار واستضافة، باعتباره سفيرا لإيران في الدولة العثمانية، فنال رضا الشاه واعجابه، وجلبه معه الى طهران، واستوزره للعدل أولا، ثم الحرب، وخلع عليه لقب سبه سالار، اي (امير الجيش) واخيرا تبوأ رئاسة الوزارة في ١٨٧١م.

كان سبه سالار تحديثياً، يسعى لإحداث اصلاحات شاملة في البلاد، لم يضطهد خصومه، مثلما فعل امير كبير ومن فرط اعجابه بالمعارف والآداب والفنون والحريات والحقوق في أوروبا روج الموسيقا الغربية، وأسس (دار الشورى الكبرى). وفسح المجال لصدور الصحافة، وأنشأ معاهد لتعليم المعارف الجديدة، ومنح الصحف الحرية بتقويم ونقد الحكومة مما أثار حفيظة رجال البلاط وبعض رجال الدين، الذين وصفوا كلمة الحرية التي يدعو لها سبه سالار بانها قبيحة.

وبمرور الأيام تزايدت الأصوات المعارضة له، وتكاثر خصومه، من رجال البلاط، الذين فقدوا أهم مخصصاتهم وامتيازاتهم، بعد أن أراد مساواتهم بكافة المواطنين امام القانون. وكذلك بعض رجال الدين، إثر محاولاته تأسيس محاكم مدنية، والتخلص من العقوبات البدنية، كالجلد وبتر الأعضاء، ودعوته الصريحة للحرية، فأفتى بعضهم بضرورة اقصاء سبه سالار، وهددوا ناصر الدين ان لم يعزله بترك ايران.

كما تعاقد مع رجل الأعمال الإنجليزي رويتر، كيما يؤسس شبكة للسكك الحديدية والطرق في البلاد، وغير ذلك من البنى التحتية، غير أنه واجه معارضة شديدة، ولم يدعمه أحد سوى ناصر الدين، واتسعت رقعة معارضيه وضجوا بالشكوى من

اصلاحاته، وتحريض ناصر الدين شاه عليه. فرضخ ناصر الدين في خاتمة المطاف وعزله، بالرغم من أنه لم يلبث في رئاسة الوزراء سوى سنتين.

الفترة الثانية: مناهضة الإستبداد (1878-1906)

اشتعلت في ناصر الدين شاه الثورة المشروطة في (١٩٠٩) أو الثورة الدستورية التي سادت فيها الدعوة إلى تشريع دستور لعمل الدولة، والاهتمام بالتنمية الاقتصادية والثقافية، والدعوة للخروج من نفق التخلف. وشدد مجموعة من الكتاب على استلهام النظام السياسي الحديث في اوروبا، وضرورة الاستناد إلى الشعب كمصدر لمشروعية السلطة، وشجبوا الاستبداد، وكافة اشكال احتكار السلطات، وعدم الفصل بينها. فقد كتب الميرزا يوسف خان التبريزي ويلقب بمستشار الدولة (١٨٢٣-١٨٩٥) أن الشعب هو المصدر الوحيد لمشروعية السلطة، وهو اول ايراني يطالب بتدوين دستور، وملكية دستورية، أو سلطنة مشروطة.

وكان مستشار الدولة أحد السياسيين المعروفين في العصر القاجاري، وأصبح وزيرا لفترة وسفيرا لإيران في روسيا وفرنسا. وقد ترجم اعلان حقوق الإنسان من الفرنسية الى الفارسية، وسعى إلى دعم تلك الحقوق بما يؤيدها من الكتاب والسنة والسيرة. كما أصدر رسالة بعنوان كلمة واحدة (يك كلمة) ويقصد بالكلمة الواحدة القانون، وهو يرى أنه السبيل الوحيد للنهوض والتقدم، كما كان لصوت جمال الدين الأفغاني ودعوته استجابات واسعة في ايران (ولد السيد جمال الدين الأفغاني في تشرين الأول (١٨٣٨-١٨٩٧) لأسرة افغانية عريقة ينتهي نسبها إلى الحسين بن علي (ĸ)، ونشأ في كابول عاصمة الأفغان. وتعلم في بداية تلقيه العلم اللغتين العربية والفارسية، ودرس القرآن وشيئا من العلوم الإسلامية، وعندما بلغ الثامنة عشرة أتم دراسته العلوم، ثم سافر إلى

الهند لدراسة بعض العلوم العصرية، وقصد الحجاز وهو في التاسعة عشرة لأداء فريضة الحج، ثم رجع إلى أفغانستان حيث تقلد إحدى الوظائف الحكومية، وظل طوال حياته حريصا على العلم والتعلم، فقد شرع في تعلم الفرنسية وهو كبير، وبذل كثيرا من الجهد والتصميم حتى خطا خطوات جيدة في تعلمها. وحينما وقع خلاف بين الأمراء الأفغان انحاز جمال الدين إلى محمد اعظم خان الذي كان بمثابة وزير دولة، وحدث صدام بينه وبين الإنجليز، فرحل جمال الدين عن أفغانستان سنة ١٨٦٨م، ومر بالهند في طريقه إلى مصر حيث أقام بها مدة قصيرة تردد في أثنائها على الأزهر، وكان بيته مزارا لكثير من الطلاب والدارسين خاصة السوريين. ثم سافر إلى الأستانة، وذاعت شهرته وارتفعت منزلته، ولقيت دعوته بضرورة التعجيل بالإصلاح صدى طيبا لدى العثمانيين، وقد تردد على ايران، وتواصل مع السلطة والبازار ورجال الدين فيها، ففي مايو 1886 رسا في بوشهر، ولبث هناك الى أب 1886م، فبلغ طهران نهاية تلك السنة عبر شيراز واصفهان، وفي نيسان ١٨٨٧م غادر طهران – بعد أن ضاق به ناصر الدين شاه ذرعا – الى موسكو التي أخلد فيها بضعة أشهر، ومنها ذهب إلى سان بطرسبرج بروسيا، فاستقر هناك، ومنها سافر الى المانيا وبعدها الى طهران مرة أخرى في أواخر ١٨٩٠، بناء على دعوة من ناصر الدين شاه، وبعد عدة أشهر تبدلت الأجواء في طهران وشعر الأفغاني وقيعة ناصر الدين به، فتحصن بمقام شاه عبد العظيم الحسني ولبث فيه حتى طرد منه في كانون الثاني ١٨٩١م، وجرى تهجيره بطريقة شنيعة قاسية إلى العراق مرورا بكرمنشاه، فانتهى إلى بغداد في آذار 1891م ومنع من زيارة العتبات المقدسة في العراق، واستقر بالبصرة ومنها الى لندن التي أقام فيها الى مطلع صيف ١٨٩٢م، وجهر بصوته ضد فساد ناصر الدين شاه واستبداده، فسعى ناصر الدين شاه الى السلطان عبد الحميد كي لا يدعوه إلى العاصمة العثمانية، فدعاه عبد الحميد، ورغب اليه أن يساعده

في مشروع (الجامعة الإسلامية)، التي هي أحد مرتكزات مشروع الأفغاني الأحيائي فنزل على رغبة السلطان ووصل الأستانة صيف ١٨٩٢م، وقطن فيها مرغما تحت أعين السلطان الى وفاته في 9 اذار ١٨٩٧م، وحيثما ذهب الأفغاني لا يفتأ عن مناهضة الاستبداد، وتقويض مفاهيم وشعارات السلطات الشمولية المطلقة، وتزييف دعاوي السلاطين والخلفاء.

أصدر الميرزا محمد حسن الشيرازي في عام ١٨٩٠، من سامراء في العراق، فتواه الشهيرة بتحريم التنباك، من أجل إلغاء الامتياز الممنوح من حكومة ناصر الدين شاه الى شركة بريطانية، لانحصار كل ما يتعلق بزراعة وصناعة التبوغ فيها، وحرمت ما يقارب المئتي الف مواطن من أرزاقهم، ممن كانوا يعملون في هذا المجال، وبعد صدور الفتوى مباشرة انهار الامتياز الممنوح للشركة، ورضخ ناصر الدين شاه لسطوة الفتوى، عندما أصاب الشال فاعلية كل المرافق المتصلة بزراعة وتصنيع التبوغ.

وكانت هذه الفتوى اختبارا مدهشة لتأثير المرجعية الدينية العليا في المجتمع، والمكانة السامية لكلمتها في حياة الناس، وهيمنتها على مشاعر الأتباع وعواطفهم وأرواحهم وعقولهم. وهي تؤشر الى عمق وعي الأنا لذاتها، وقدراتها المخبوءة في مقاومة الاستبداد والاستعمار، ولم تتقوض مكانة المرجعية الدينية في ايران أو تتداعى وتضمحل، وانما تكرم وتعزز دورها بمرور الأيام.

الفترة الثالثة: المشروطة أو الدستورية (1906-1925):

استفاق وعي النخبة الإيرانية في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين على أن غياب القانون، وتفشي الاستبداد والملكية المطلقة، غير المقيدة بدستور، هو منبع التخلف والانحطاط، الذي يرزح في اغلاله المجتمع الإيراني.

وكان للمذكرات والانطباعات، التي دونها المسافرون والرحالة والطلاب والبعثات الدبلوماسية الايرانية الى اوروبا، تاثير بالغ في ادراك الدور، الذي يلعبه الدستور في الحد من السلطة، والتداول السلمي لها، من خلال الفصل بين السلطات الثلاث، والتركز على الشعب كمصدر للمشروعية، ومراقبة تنفيذ القانون.

كما شددت المقالات والصحف والمجلات، والرسائل والكتب، وأدبيات الرحلات والأسفار، والنصوص المترجمة الى الفارسية. وسبقت صحيفة (اختر) الإيرانية الصادرة في اسطنبول في القرن التاسع عشر سواها، الى طرح مسالة القانون، والتشديد على ضرورة ترويج ثقافة دستورية بين الناس، وتوعيتهم بأن مشكلات حياتهم ناجمة عن عدم وجود دستور، وعدم تنظيم السلطات وحدودها ومجالاتها في قانون. ولما كانت هذه المسألة من اهم مشاغل النخبة وقتئذ، فظهر ميرزا ملكم خان ناظم الدولة (١٨٣٣-١٩٠٨) الذي ولد في بمدينة اصفهان في إيران في سنة ١٨٣٣م، من أصول أرمينية أعتنق والده الإسلام، تلقى تعليمه بشكل جيد، فدخل مدرسة الهندسة، وسافر إلى باريس وعاش فيها حوالي ثلاث سنوات أطلع هناك على فكر الثورة الفرنسية. عاد إلى إيران ليعمل مدرسية في مدرسة الفنون، وأسس بعد عودته من باريس جمعية السلوان ثم انتقل للعمل في البلاط القاجاري موظفا، وعمل في الشؤون الخارجية، وعين سفيرا لبلاده في بريطانيا، أراد أن يوصل فكرة الليبرالي إلى قمة هرم السلطان الشاه، فألف كتابه الشهير (الإصلاح) ذكر فيه معالم الإصلاح وأهمية الدستور في بناء السلطة التشريعية

والتنفيذية، وركز فيه على الأمور الاجتماعية ورفع المستوى المعاشي للسكان، وأعجب ناصر الدين شاه بهذا الكتاب إلا أنه لم يأخذ شيئا من أفكاره، واعتمد هذا الكتاب كركيزة أساسية لدى قيادات الثورة الدستورية فيما بعد اصدر صحيفة في لندن تحت عنوان (قانون) تمحور اهتمامه فيها على ضرورة سن القوانين، وأن السبيل الوحيد لنهوض ايران هو القضاء على الاستبداد، واقامة حكومة تعمل في اطار قانون، واستوحى ملكم خان تصوراته بشأن القانون من مطالعاته الأثار مفكري الثورة الفرنسية. وقد شدد في رسالته المعروفة بـ (مكتوبات) على هذه المسالة واعتبرها السبب الرئيسي لكافة اشكال التخلف.

كما ظهر (ميرزا عبدالرحيم طالبوف)، الذي ولد في١٨٢4 في مدينة (تبريز). استطاع طالبوف بتعلمه اللغة والأدب الروسي خلال فترة إقامته في داغستان وتفليس استطاع أن يطلع على آثار المفكرين وعقائدهم السياسية والفكرية أقدم ولأول مرة في إيران علي نشر كتب علمية بلغة بسيطة، من كتاباته وآثاره العلمية كتاب (احمد يا سفينة طالبي)، ترجمة عدة رسائل علمية في الفيزياء و علم النجوم و كتاب (مسالك المحسنين)، والذي قد كتب في إطار رحلة فلسفية مع مضمون نقدي، استطاع (طالبوف) بكتابته السهلة ان يبدع أسلوبا جديدا في الأدب الفارسي بحيث يجب اعتباره أحد مؤسسي النثر الجديد، إن مجموعة أفكاره حول العدالة والحرية والوطنية والاهتمام بالتعليم والتقدم العلمي والاجتماعي في إيران، جعلت منه جزءا من التيار المثقف في الحقبة الدستورية.

ربط ميرزا عبد الرحيم طالبوف التبريزي تخلف ايران بغياب القانون، ففي كتابه (سياست طالبي) الذي صاغه على شكل حوار بين شخصين (ميرزا عبد الله وميرزا

صادق) يرمزان إلى المثقف المستنير في عصره، ويبحثان عن تفسير موضوعي علمي لانحطاط المجتمع، يتفقان في خاتمة المطاف على راي واحد.

وسادت كتابات النخبة الإيرانية في هذه المرحلة مصطلحات الحكومة القانونية أو الدستورية (حكومت قانوني، والحرية "حريت)، والنظام البرلماني (نظام برلماني)، ودار الشورى (مشورت خانه)، وانعكست اصداء هذه الكتابات على لسان الوعاظ وخطباء المنابر، ممن يواظبون على تحريض مستمعيهم، وتعبئتهم لمناهضة الاستبداد، عبر المناداة بدولة القانون، ورفع الشعارات المطالبة بالدستور، وتكرارها في كل مناسبة. ويمكننا ملاحظة مدى الإصرار على هذه المسالة والتأكيد عليها، حين تطلع على نموذج لهذه الخطابات الموجهة من على المنبر للجمهور.

كذلك استوعب الوعي الدستوري الإيراني مجموعة تشريعات وقوانين دستورية ولوائح حقوقية فرنسية وعلمانية وعربية، واهتم بثقلها من لغائها الأصلية الى الفارسية، كما لاحق الكتابات الجادة في تشريح الاستبداد وتفكيكه، وترجمها وروج لها، مثل كتاب عبد الرحمن الكواكبي (طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد)، بعد مدة وجيزة من صدوره، ومن قبله ترجم مستشار الدولة لائحة حقوق الإنسان من الفرنسية وترجم ميرزا حسين خان سبه سالار دستور مدحت باشا العثماني الى الفارسية ايضا.

ساهمت أنشطة ومساعي وكتابات النخبة الفاعلة بإيجاد أرضية واسعة للوعي الدستوري في المجتمع الإيراني، بعد أن جعلت مناهضة الاستبداد وتدوين الدستور من أهم أولوياتها، وكرست مختلف الجهود لإشاعة هذه الثقافة وتعميمها، بنحو لم تعد ثقافة خاصة بالنخبة، وانما امتلكها الوعي الشعبي، وصارت القضية المطلبية الأولى في حياة المواطن الإيراني، ووجد جماعة من الفقهاء أن الظروف الاجتماعية والسياسية ممهدة،

لإرغام الملكية المستبدة على تحديد سلطاتها وتقييدها في اطار قانون اساسي، يستمد مشروعيته من الشعب، ويخضع بموجبه الملك الإرادة الأمة، ولا يختصر كل شيء بشخصه، تتألف هذه الجماعة من ثلاثة مجتهدين معروفين من طهران، وهم : الشيخ فضل الله النوري، (1835–1909) الذي قضى فيما بعد شهيدا، بعد أن تحول الى موقع مناهض لهذه الحركة، لاعتقاده بأن المشروطة على الضد من الشريعة الإسلامية، والسيد محمد الطباطبائي، والسيد عبد الله البهبهاني.

ومثلما سادت الدعوة لتقنين عمل السلطة، ونادي بها معظم النخبة، قبل المشروطة، الى أن امتد التثقيف عليها الى عامة المجتمع. انقسم الناس تبعا للانقسام في مواقف الفقهاء حيال المشروطة سنة ١٩٠6، وباتت قضية المشروطة هاجسا نخبويا وجماهيريا شاملا، انخرطت النخبة المدنية والدينية في الكتابة والخطابة والحديث عنه، اثباتا أو نفيا. وصدرت الكثير من المنشورات، والرسائل، والمقالات، والكتب، والمطبوعات المتنوعة، لمعالجة هذه القضية، يتلخص مفهوم المشروطة في تشكيل الحكومة على اساس دستور، ونظام برلماني، وتقييد سلطات الحاكم في اطار القانون.

أسهمت افكار هؤلاء المفكرين اضافة للصحف في قيام اول ثورة في تاريخ ايران هي الثورة الدستورية التي كان السبب المباشر لقيامها هي الامتيازات التي كان يمنحها الشاه القاجاري مظفر الدين شاه للأجانب فارتفعت الأصوات المنددة بالتدخل الأجنبي في البلاد اضافة الى سوء الأوضاع الاقتصادية فقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية الرئيسية كل تلك العوامل دفعت لإعلان الثورة التي كانت من القوة اضطرت مظفر الدين شاه الى الاذعان لمطالب الثوار وصدر اول قانون للانتخابات.

تكون قانون الانتخابات من ثلاث وثلاثون مادة، حددت بموجبها ضوابط الترشيح والانتخابات نصت المادة الأولى فيه على (طبقية الانتخابات) والتي حددتهم بالأمراء القاجاريين، العلماء والطلاب، الأعيان والأشراف، التجار، الملاكين والفلاحين، والأصناف، وعلى الرغم من الأمر الملكي الصادر عن مظفر الدين شاه كان قد اقر تلك الطبقية، غير أن لجنة إعداد القانون لم تعط لنا أي (توضيحاً) أو (تفسيراً) بهذا الشأن، فلا غرو أن نلتمس بانها قد جاءت تقليداً لمجلس فرنسا عام ١٧٨٩ أو دوما روسيا عام 1905 التي أجريت فيهما الانتخابات بصورة طبقية، كما ويمكن القول أن ممثلي أصحاب المهن والطلاب لا يمكنهم الارتقاء إلى المجلس بغير هذه الطريقة، في حين كانت هاتان الفئتان (فاعلتان) للغاية إبان الثورة، فعليه تقرر منح هاتين الفئتين دورا في الأمور السياسية للبلاد. فيبدو لنا واضحة التأثير (السلبي) للتجار على القانون حيث نص البند الرابع من المادة الثانية من القانون على حق الانتخابات لكل من يملك الف تومان وهو مبلغ كبير في حسابي الزمان والمكان، ويلاحظ أن الهدف من إقرار هذا الشرط هو حصر حق الانتخاب بفئة صغيرة ومعينة من الشعب الإيراني وحرمان الأغلبية الساحقة من التعبير عن آراءهم في انتخاب ممثليهم في المجلس، ولابد من الإشارة إلى أن هذا الشرط كان قد (اقتبس) من قانون الانتخابات الفرنسي لسنة ١٧٨٩ والذي خصصت إحدى مواده على شرط امتلاك الناخب لمبلغ من المال لا يقل عن مئتي وخمسون فرنكاً فرنسياً، ولا ننسى التأثير الايجابي لرجال الدين، حيث فرض البند الخامس من المادة الثالثة والبند السابع من المادة الخامسة شرط (سلامة العقيدة الدينية للناخب والمرشح) ونتلمس أن الهدف من وراء ذلك هو الحفاظ على (إسلامية) المجلس وتفويت الفرصة على من يحاول الطعن فيه واتهامه بالكفر والإلحاد باعتباره صنيعة غربية.

تم حرمان النساء والمجانين والأجانب وكل شخص لم يتم الخامسة والعشرين من عمره ، وكل شخص ثبت تقصيره أو ارتكب جريمة قتل أو سرقة أو أن يكون مناسبة للجيش وبصنفيه المشاة والبحرية ومنتسبي الأجهزة الأمنية والشرطة من حق الانتخاب.

وان المرشح لعضوية المجلس يجب أن تكون له معرفة باللغة الفارسية قراءة وكتابة وان يكون إيرانيا ومعروفاً على مستوى منطقته وخدمته للدولة وان لا يقل عمره عن ثلاثون عاما ولا يزيد عن سبعون وأن يكون ملما وبصيراً بأمور المملكة، افتتح اول مجلس نيابي في السابع من تشرين الأول ١٩٠٩ وحضر افتتاحه الشاه مظفر الدين شاه واول عمل قام به هو صياغة الدستور الذي صادق عليه الشاه في كانون الثاني ١٩٠٧ ثم مات الشاه بعد ذلك بأيام وكان هذا الدستور ترجمة حرفية للدستور البلجيكي فهو يقوم على اساس المبادئ الديمقراطية التي كانت شائعة في أوربا ولكن لجنة أعداد الدستور حرصت على أن يكون موافقا للتعاليم الإسلامية.

المرحلة الرابعة: المحاكاة الشكلية للغرب (1914–1941)

عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى اعلنت ايران حيادها في الحرب، لكن الحلفاء لم يحترموا هذا الحياد فتحولت اراضي ايران الى ساحة الصراع بين الدول الكبرى مما انعكس سلبا على اوضاع ايران التي تدهورت بشكل كبير من كافة النواحي وخلال هذه الفترة ظهر رجل قوي تمكن بمساعدة بريطانيا من القيام بانقلاب عسكري في ٢١ شباط ١٩٢١ هو رضا خان ليكون حكمه بداية لحكم اسرة جديدة في ايران هي الأسرة البهلوية فاعلن رضا شاه نفسه شاها على ايران (١٩٢٥–١٩٤١) (ولد رضا خان في سوادكوه في اقليم مازندران في السادس عشر من اذار ١٨٨٧، والده كان ضابطا في الجيش، ووالدته قفقاسية الأصل تركت موطنها بعد سيطرة الروس عليه، دخل الجيش وتدرج بالمناصب حتى أصبح في لواء القوزاق في عهد الدولة القاجارية، قام سنة ١٩٢١م وهو على رأس وزارة الحربية (الدفاع بحل الحكومة تولى ما بين سنوات ١٩٢٣–١٩٢5 منصب رئيس الوزراء، بعد أن قام بخلع أخر الشاهات القاجاريين سنة ١٩٢5م، ثم أجبر البرلمان على أن ينتخبه شاها على البلاد)، وباستلامه السلطة انخرطت ايران في حقبة جديدة من تاريخها، واتخذ مسار التحديث فيها نهجا مغايرا، بعد أن انصب اهتمام رضا شاه على بناء دولة شديدة المركزية، سعى فيها إلى استعارة نموذج التمدن الغربي في الآداب والفنون والادارة والتعليم والتصنيع، والعمل على تشكيل البنية الاقتصادية التحتية للدولة وانفتحت ايران في عصره على أوروبا، وتعززت علاقه الشاه بالجمهورية العديدة التي اسسها أتاتورك على انقاض الخلافة العثمانية في تركيا، وكان رضا خان شديد الاعجاب بأسلوب مصطفى كمال أتاتورك في التحديث، فعمل على تقليده، والاهتمام باقتباس اساليبه ومقرراته وفرضها على المجتمع الإيراني، من قبيل تغيير التقويم من الهجري القمري الى الهجري الشمسي، الذي وضعه الشاعر عمر

الخيام في وقت متأخر، وحظر الحجاب، وخلعه بالقسر والإكراه، وملاحقة رجال الدين، ومنعهم من ارتداء العمامة واللباس الموروث الخاص برجال المؤسسة الدينية، ولم يمكن من ذلك إلا من بلغ درجة الاجتهاد، وحصل على اجازة بذلك من أحد المراجع المعروفين، وبعد تغلغل الدولة وهيمنتها على مرافق الحياة العامة، وتدخلها فيما هو خاص وشخصي، ضاق فضاء الحرية واختنق الاجتماع الإيراني، وضاق ذرعا بالمعاناة الشكلية الزائفة للغرب، واستنساخ ما هو شكلي من تجربة اتاتورك.

وبسبب القسوة البالغة لنظام رضا شاه، ومصادرته للحريات، مضافا إلى آثار الحرب العالمية الثانية على ايران، لا نعثر في هذه المرحلة على مكاسب فكرية أو أدبية أو فنية مميزة، خارج نفوذ الحكومة ومؤسساتها. ان اندلاع الحرب العالمية الثانية، قضى على حكومة رضا شاه، التي سعت لاحتكار كل شيء، وأصرت على فرض نمط زائف للتحديث، تمحور حول اقتباس الأشكال والمظاهر، وعمل على طمس الرموز الدينية والتقاليد الثقافية المتوارثة، في اللباس والأزياء وغير ذلك. لكن ذلك التحديث الشكلي اصطدم بممانعة اجتماعية ومقاومة ثقافية ودينية جريئة، فأفضى في النهاية إلى تجذير الرموز والشعائر والمراسم والتقاليد الثقافية، وتعذر عليه محوها.

المرحلة الخامسة: الدين كايديولوجيا للثورة:

كان انتهاء الحرب العالمية الثانية ايذانا بتدشين محطة هامة في مسار حركة التحديث في ايران، تنامت فيها فاعلية الأفكار والتيارات السياسية والاتجاهات الأيديولوجية المتنوعة، ونشطت الحلقات النقاشية وتطور الحراك الثقافي، وانبعثت طائفة من التساؤلات اللاهوتية، والرؤى الدينية التي تخطت التفكير التقليدي.

في هذا الزمان واسل محمد رضا شاه جلوسه على العرش خلفا لوالده (١٩٤١-١٩٧٩) (ولد محمد رضا بهلوي عام ١٩١٩ في طهران، سافر بعد دراسته الابتدائية الى سويسرا، ثم عاد عام 1936، والتحق بالكلية الحربية، تخرج فيها برتبة ملازم ثان ١٩٣٨، تولى العرش في من الحادية والعشرين)، سار محمد رضا على سياسة والده رغم اظهاره الرغبة في اصلاح اوضاع ايران، فاعلن في بداية تسلمه للحكم أمام البرلمان احترامه لحقوق الشعب، واصدر قرارا بالعفو عن السجناء السياسيين، ويقضي بعودة المنفيين الإيرانيين الى الوطن، وحرية تأليف الأحزاب السياسية، فكان كل شخص له طموح يستطيع تأليف حزب سياسي وظهرت خلال تلك الحقبة ايضاً اعداد كبيرة من الصحف التي كان لها دور فاعل في تسجيل أحداث هذه المرحلة، فقد بلغ عدد الصحف التي ظهرت في ايران ١٥٠ صحيفة، اما البرلمان فقد شهد هو الآخر تغييرات جوهرية، اذ أصبح يمارس صلاحيات واسعة بعد أن كان مجرد أداة بيد رضا شاه، ولكي تعود له هيبته، قام محمد رضا شاه بأداء اليمين امامه، وجعله مسؤولا عن منح الثقة للحكومات، أو عدم منحة.

واجه محمد رضا شاه في بداية تسلمه للعرش مشاكل عديدة، ففضلا عن عدم وجود حكومة كفؤة قادرة على حل مشاكل البلاد، كان هناك مشكلة التنافس بين الدول المتحالفة للحصول على امتيازات في ايران، خاصة بعد دخول الولايات المتحدة الأمريكية ميدان التنافس الدولي، وقد حظيت الولايات المتحدة بدعم كبير من الشاه الذي أراد أن يلجا الى قوة ثالثة يستطيع الاعتماد عليها في مواجهة السوفييت والبريطانيين، فقد أوضح وزير الخارجية الإيراني ان الايرانيين لا يثقون بالوعود البريطانية، ولا يملكون القوة العسكرية للوقوف بوجه السوفييت، لذلك يتمنى أن تظل الولايات المتحدة الأمريكية

دائمة الاتصال بالسوفييت والبريطانيين لكي تحمي اراضي ايران، وبالفعل ظلت الولايات المتحدة الأمريكية العين المتابعة للأحداث هناك للتدخل في الوقت المناسب.

أرادت الولايات المتحدة الأمريكية، في مقابل وقوفها إلى جانب ايران، الحصول على امتياز نفطي في اراضيها، لذلك دخلت الحكومتان في مفاوضات مطولة، وكاد الطرفان أن يتوصلا الى اتفاق لولا تدخل السوفييت ومطالبتهم بالحصول على امتياز نفطي في شمال ايران، فاضطرت الحكومة الإيرانية، وتحت ضغط واشنطن، التي كانت تخشى المد البلشفي، الى عدم منح اي امتياز لأي دولة أجنبية في ايران الا بعد نهاية الحرب.

وعقد البرلمان الايراني المنتخب في تشرين الثاني 1943، الذي يعد اول برلمان في عهد محمد رضا شاه، جلسة خاصة ناقش فيها الامتيازات الأجنبية، وقدم الدكتور مصدق (الدكتور محمد ميرزا هدايت مصدق ولد عام ١٨٧٩، اكمل دراسته في سويسرا، وحصل على الدكتوراه في الحقوق، تولي مناصب عديدة منها معاون وزير المالية ١٩١٧ ، متصرف لواء فارس ١٩٢٠، ووزيرا للمالية ١٩٢٣، للخارجية 1924 ثم نائباً في البرلمان) عضو المجلس- اقتراحا يقضي بإصدار قانون يمنع رئيس الحكومة، او اي جهة اخرى في الدولة، الدخول في مفاوضات لمنح الامتيازات الا بعد موافقة المجلس، ومن يخالف هذا القانون يعاقب بالسجن، فتمت الموافقة على الاقتراح الذي واجه معارضة كبيرة من بعض الأحزاب الشيوعية، فخرجت التظاهرات المطالبة بمنح الامتياز للسوفييت لأنه سيحل مشكلة العاطلين عن العمل، ويخفف من ازمة البلاد الاقتصادية، اما السوفييت فقد عدوا القرار موجهة ضدهم، وسيؤدي الى توتر العلاقات بين البلدين.

تحولت ايران خلال سنوات الحرب العالمية الثانية الى ساحة الصراع بين الدول المتحالفة فساءت الأحوال الاقتصادية مما أدى الى زيادة السخط على الشاه الذي اضطر في نهاية الحرب على عقد معاهدة مع الحلفاء من اجل الانسحاب من البلاد او بعد نهاية الحرب اخذ الشاه بدلا من إصلاح أوضاع بلاده يتجه نحو الدكتاتورية ويقمع أي حركة أو موقف معارض لحكمه وقد زاد من سياسته التعسفية محاولة الاغتيال التي تعرض لها عام 1949 لتكون حجة لبث الرعب بين الإيرانيين وحول الشاه محاولة الاغتيال الفاشلة هذه الى انقلاب ملكي، اراد الشاه، مستغلا هذه الظروف، اجراء تعديلات دستورية تمنحه صلاحيات أوسع بحيث يكون له الحق في حل مجلس النواب، واجراء انتخابات جديدة، فعقدت جلسة لمجلس النواب وافق فيها على تعديل الدستور، وأجريت انتخابات جمعية تأسيسية في نيسان عام 1949، وافتتحت هذه الجمعية في الحادي والعشرين من نيسان، ونفذت مطاليب الشاه بتشكيل مجلس شيوخ الى جانب مجلس النواب بعين الشاه نصف اعضائه، كذلك حصل على موافقة البرلمان على زيادة مخصصات الجيش الذي شعر محمد رضا شاه انه الدعامة الأساسية لحكمه، وزيادة رواتب العسكريين، وبناء قوات مسلحة بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، ومنح المجلس الشاه السابق رضا بهلوي لقب الكبير، كما تم استعادة الأراضي التي سبق أن نقلها محمد رضا شاه الى ملكية الدولة، فأصبح لدي الملكية في ايران من القوة والسلطة ما كان لها قبل آب 1941.

حركة مصدق وتأميم النفط الايراني:

وفي انتخابات الدورة السادسة عشرة للبرلمان في أب ١٩٤٩ ظهرت عمليات التزوير واضحة، فقد حاول البلاط الحصول على اغلبية المقاعد لمؤيدي الملكية، ودفع هذا التزوير المعارضة إلى الاحتجاج، وفي الرابع عشر من تشرين الأول ١٩٤٩ اعتصم مصدق وعدد من الساسة والطلاب في حدائق القصر الملكي لإبلاغ وجهة نظرهم إلى الشاه الذي وعدهم بالحد من عمليات التزوير، لكن هذا لم يكن صحيحاً، مما دفع احد اعضاء منظمة (فدائيان اسلام) الى اغتيال وزير البلاط حسين هاجر في الرابع من تشرين الثاني ١٩٤٩ المتهم بعمليات التزوير، فاضطرت اللجنة المشرفة على الانتخابات في طهران لإجراء انتخابات جديدة في الحادي عشر من تشرين الثاني عام 1944 وصفت بأنها نزيهة نوعا ما، وقد فاز في هذه الانتخابات ثمانية من الوطنيين، وعلى رأسهم مصدق، وقد تمكن هؤلاء من تشكيل تجمع خاص بهم عرف بالجبهة الوطنية التي تعود فكرة انشائها الى الاعتصام الذي قام به مصدق ورفاقه في حدائق القصر الملكي، وقد طالبت الجبهة في اول بيان لها بإجراء انتخابات حرة وحرية الصحافة وانهاء الأحكام العرفية، وتنفيذ القانون وفقا للدستور، ولكن اهم المطالب هو تأميم شركة النفط الانكليزية–الايرانية (هي شركة نفط تأسست عام 1908 بعد اكتشاف كميات كبيرة من النفط في مسجد سليمان في إيران كانت تسيطر على النفط الإيراني) كانت تعمل في ايران وكأنها دولة داخل دولة، مستغلة جهود العمال بأجور منخفضة، فقد كانوا يعملون لمدة اثنتي عشرة ساعة مقابل أجر قليل جدا بينما كان الموظفون البريطانيون يعملون نصف المدة وباجر مرتفع جدا، كذلك كانت الأرباح التي تدفعها للحكومة الإيرانية قليلة مقارنة بأرباح الشركة ونتيجة للتنافس بين الدول الاستعمارية تقدم السوفييت بطلب لأنشاء شركة مشابهة للشركة الانكليزية مما ادى الى استياء كبير من

الوطنيين الذين طالبوا بضرورة التفاوض مع الشركة البريطانية، لكن الشركة مقابل ذلك قدمت مقترحات اخرى تقضي بمشروع اتفاقية، تتضمن زيادة عوائد الحكومة، وتخفيض أسعار النفط الذي تبيعه لإيران، وقد وافقت الحكومة الإيرانية على الاتفاقية، وقدمت المشروع الى مجلس النواب وطلب منه تشكيل لجنة لدراسة الاتفاقية، فتشكلت لجنة من ثمانية عشر شخصا برئاسة مصدق، وكان تقرير اللجنة ضد الاتفاقية لأنها لا تخدم مصالح ايران مما اثار رئيس الوزراء (رزم آرا) الذي كان معروفا بتعاونه مع الغرب.

دعت اللجنة النفطية الى جعل العلاقة مع الشركة قائمة على اساس مبدأ مناصفة الأرباح، الا ان الشركة رفضت ذلك في بداية الأمر، لكن مع تصاعد الأصوات بتأميم النفط الإيراني وافقت الشركة، لكن بعد فوات الأوان، فقد قدم الدكتور مصدق في التاسع عشر من شباط ١٩٥١ اقتراحاً الى اللجنة النقطية يقضي بتأميم النفط الإيراني، ونقل هذا الاقتراح الى رئيس الوزراء الذي عارضه بشدة، والقي خطابا في مجلس النواب اشار فيه إلى الأرباح التي تجنيها ايران من هذه الشركة في وقت هي بأشد الحاجة اليها .

أثار خطاب رئيس الوزراء الوطنيين الإيرانيين لذلك تم اغتيال رزم آرا فاصبح للجبهة الوطنية دور كبير بعد اغتيال رزم آرا، واصبح مصدق رجل إيران الأول الذي اقدم على تقديم مقترح تأميم النفط الإيراني مرة أخرى على اللجنة النفطية، فتمت المصادقة على ان تتم دراسة الكيفية التي يتم فيها تنفيذ القانون، وفي الخامس عشر من أذار ١٩٥١ عرض قرار اللجنة الخاص بتأميم النفط على مجلس النواب، والقى الدكتور مصدق خطابا أكد فيه حق ايران بتأميم نفطها، ووقف التدخل البريطاني في الشؤون الداخلية لإيران، بعد ذلك جرى التصويت، فحظي القرار بتأييد اغلب الاعضاء، وصودق

عليه في السادس والعشرين من نيسان ١٩٥١، وعرف (بقانون سحب اليد) فتقرر في هذه الجلسة تكليف مصدق لرئاسة الوزراء، فجاء هذا القرار مفاجئة للشاه الذي كان يعد العدة مع البريطانيين لتكليف شخص موالي لهم، ولكن لم يكن أمام الشاه سوى الموافقة على تولي مصدق للمنصب.

القى مصدق بعد توليه منصب رئيس الوزراء خطابا أوضح فيه أن أهداف الجبهة الرئيسة هي نشر الديمقراطية والحرية وتحقيق رفاهية الشعب الإيراني عن طريق ضمان الاستقلال الاقتصادي، وتحقيق السيطرة على الموارد الصناعية للشعب. وفي خطابه أمام المجلس شرح مصدق الخطوط العريضة البرنامج حكومته الذي تقرر أن يقوم على وضع قرار التأميم موضع التنفيذ، وتحقيق الإصلاحات في قوانين الانتخابات المجلس النواب ومجالس البلدية.

واجه مصدق ازمة سياسية واقتصادية كبيرة، فنتيجة لقرار التأميم تدهورت العلاقات مع بريطانيا، ولم تجد المذكرات التي ارسلتها الحكومة البريطانية ولا المفاوضات نفعا أمام اصرار الحكومة الإيرانية، لذلك أرسلت بريطانيا سفنها الحربية إلى عبادان وفرضت حصارا على تصدير النفط الإيراني، مما سبب ازمة اقتصادية كبيرة دفعت مصدق لطلب العون من الولايات المتحدة التي كان دورها في بادي الأمر دور الوسيط، الا انها سرعان ما ادركت خطورة قرار التأمين على مصالحها الخاصة اذا ما حدت دول أخرى في الخليج حذو ايران، لذلك وقفت ضد قرار التأميم، وأعلنت ايقاف أعمالها في ايران الى حين النظر بقرار التأميم.

حاول الشاه القضاء على حكومة مصدق لكنه واجه معارضة واسعة مما اضطره لإبقاء محلق في منصبه وقد طالب مصدق بمنحه صلاحيات واسعة تمكن من خلالها

الى الحد من سلطات الشاه وقام بنقل أراضي الشاه الى الدولة، وقلص ميزانية البلاط، واوقف توزيع اراضي التاج، وزاد من عدد حراس الشاه ليكونوا رقباء على تصرفاته، واستقطع 15% من ميزانية الجيش، وزاد عدد فرق المشاة، وطهر القوات المسلحة من العناصر الموالية للشاه فأبعد ١٣٠ ضابطاً، منهم 15 برتبة جنرال، وشكل لجان للتحقيق في الفساد المنتشر بالمؤسسة العسكرية، واصدر قانون للإصلاح الزراعي حرم فيه اغلب الإقطاعيين والملاك من المميزات التي كانوا يحصلون عليها، واصلح نظام الضريبة.

لقيت اجراءات مصدق معارضة كبيرة داخل البرلمان وخارجه، لذلك قام بحل مجلس الشيوخ بتقليص مدته من ست سنوات إلى سنتين، واراد حل مجلس النواب، وعندما رفض الشاه قام انصار مصدق بالاستقالة، ادت سياسة مصدق الى تعدد الأطراف الراغبة في ازاحته، وفي مقدمتها الشاه الذي أصدر اور امره في الخامس عشر من أب عام ١٩٥٣ بتنحية مصدق، وتعيين الجنرال زاهدي محله، ثم سافر الشاه الى بغداد وبعدها إلى روما ليظهر أن الانقلاب الذي سيقوم ضد مصدق هر انقلاب الشعب، وصل الجنرال زاهدي واثنان من الضباط الى دار مصدق، وتم القضاء على الحرس الخاص وتدمير الدار بالدبابات، أما مصدق فقد انهزم في بادئ الأمر، الا انه سرعان ما سلم نفسه، ليقدم الى محكمة عسكرية في طهران، وبذلك شعرت بريطانيا وامريكا بارتياح شديد.

محاولات التحديث في عهد محمد رضا شاه:

حاول محمد رضا شاه اعادة ما فقدته الملكية من هيبة في عهد مصدق، فتجربة مصدق جعلت الشاه يشعر بالخوف دائما، هذا الخوف الذي دفعه لإيجاد مرتكزات اساسية يقيم عليها نظام حكمه الذي تهاوى امام اول هزة ريح جابهته، فاراد تثبيت دعائم الحكم باتخاذ جملة اجراءات، احتل الاهتمام بالجيش أولها، و ايجاد مؤسسات تكون مهمتها حماية الشاه، وفرض دكتاتورية واسعة في جميع انحاء ايران حتى يرضخ الجميع له.

عمد الشاه، بعد عودته إلى البلاد، لتقوية نفوذه، فبدأ أولا بالإعلام بوصفه الوسيلة المثلى للدعاية لسياستها فأجبر الصحفيين على نشر اخبار وصور الشاه يوميا على الصفحة الأولى، والتأكيد دائما على أن الشاه لم يعد ملكاً بالوراثة، وانما جاء هذه المرة بترشيح من الشعب الذي هب لأسقاط مصدق، وتصرف الشاه، رغم ضعف شخصيته وكانه اقوى رجل في ايران، فكان يتحدث دائما عن الضعف في المجتمعات الشرقية وكم هي بحاجة الى أن تحكم بيد من حديد، توسعت صلاحيات الشاه عما كانت عليه قبل الانقلاب، فأصبح صاحب الحق الوحيد بتعيين رئيس الوزراء واقالته وليس المجلس، وان رئيس الوزراء اصبح مسؤولا اساسه، يتخذ القرارات التي يوافق عليها الشاه، وكذلك اصبحت الانتخابات لا تأتي الا بالأشخاص الذين يرشحهم الشاه عن طريق التلاعب والتزوير، وبذلك فقد البرلمان أي سلطة له، واصبح مجرد أداة تنفذ ارادة الشاه، مع كل ذلك حاول الشاه أن يصبغ سياسته بصبغة الديمقراطية، ففي الوقت الذي منعت فيه الأحزاب السياسية من ممارسة نشاطاتها، عمد الشاه الى تشكيل حزبين أحدهما موالي للحكومة وهو (حزب مليون)، والأخر معارض وهو(حزب الشعب)، لم يكن لهذين الحزبين أي دور يذكر على الساحة الايرانية لان تأسيسهما جاء لأغراض تخدم الشاه شخصيا.

كذلك انشأ الشاه عام ١٩٥٨ مؤسسة بهلوي على أساس أنها منظمة انسانية، نقلت اليها كل أملاك التاج باستثناء الأراضي الزراعية، وأصبحت هذه المنظمة، بنشاطها الكبير في كل فروع الاقتصاد الإيراني، اخطر واقوى مؤسسة اقتصادية في ايران بعد شركة النفط، وكانت تجني ارباحا طائلة لا يعرف بها سوى الشاه والمقربين منه، وقد وجهت المؤسسة استثماراتها نحو النشاطات ذات الربح السريع مثل الصيرفة، التأمين، والمعامل والفنادق، ومساحات واسعة من الأراضي الزراعية، وكانت في بعض الأوقات تلعب دورا موازيا للدولة ولغرض مكافحة الفساد والرشوة المستشرية في البلد، عمد الشاه الى اصدار قانون يحظر على كبار موظفي الدولة والبرلمان وأعضاء الحكومة وعائلاتهم من المشاركة بالصفقات الحكومية، كذلك تم اصدار قرار اخر عرف بقرار (من اين لك هذا) الذي كان يتعين بموجبه على جميع العاملين في وظائف الدولة تقديم تقارير عن مدخولاتهم وأملاكهم.

لم يقتصر الأمر على النواحي السياسية، بل امتدت يد محمد رضا بهلوي الى النواحي الأخرى كالتعليم، فقد تبني الشاه برنامج تحديثية شمل التعليم، لذلك ازدادت اعداد المتعلمين، وتوفرت فرص العمل خريجي الجامعات والثانويات، فارتفعت نسبة موظفي الدولة من حملة الشهادات الثانوية بين عامي 1956و ١٩٦٢ من 18% الى 21%، ولكن رغم هذا الأجراء الا أن التعليم كان ضعيفاً في ايران، فلم يحصل على مكرمة الشاه هذه سوى اعداد قليلة، وبقي الأخرون محرومون من التعليم.

لكن أبرز اجراءات الشاه هو اصداره (قانون الإصلاح الزراعي) في التاسع من كانون الثاني عام ١٩٦٢ تقرر بموجبه تحديد الملكية بقرية واحدة بأجزائها الستة، ومنح الملاكين حق اختيار قرية واحدة أو ستة أجزاء من قرى مختلفة، وتم استثناء الغابات

ومزارع النخيل والشاي، على أن يعوض الاقطاعي من قبل الدولة خلال مدة خمسة عشر عاما على اساس الضرائب التي كان يدفعها للدولة، بينما يقوم الفلاحون الذين يحصلون على الأرض بدفع اثمانها زائدة عشرة بالمئة خلال خمسة عشر عاما، والفلاح الذي لا يتمكن من تسديد القسط خلال ثلاث سنوات تسترد منه الأرض، كذلك نص القانون على أن الأرض التي توزع اذا كانت مؤجرة قبل صدور القانون السابق في كانون الأول عام ١٩٥٩ فإنها تبقى على حالها مدة خمس سنوات من ذلك التاريخ، مما يعني بقاء أعداد كبيرة من الفلاحين تحت سطوة الملاكين، واكد القانون ضرورة انتماء الفلاحين الذين وزعت عليهم الأرض إلى الجمعيات التعاونية، وأن يؤلف مجلس يعرف بمنظمة الإصلاح الزراعي يقوم بإعداد البرامج الخاصة بالإصلاح الزراعية والاشراف على تنفيذ القانون.

بدأت الحكومة تتخذ الخطوات اللازمة لتنفيذ قانون الإصلاح الزراعي، بتوضيح هذا القانون للفلاحين على انه ضروري لإنقاذ ابناء الريف من وضعهم الاقتصادي السيء، وأنه عبارة عن (ثورة بيضاء) لخدمة ابناء الشعب الإيراني لن تشمل الإصلاح الزراعي فقط وانما أصبحت تضم بنودة اخرى هي :

1- توزيع الأراضي على الفلاحين والغاء نظام الملاك

2- تأميم الغابات في جميع انحاء البلاد.

٣- بيع مصانع الدولة إلى القطاع الخاص واعطاء ارباحها إلى العمال بنسبة 20%.

4- تعديل قانون الانتخابات لإعطاء اللجان المشرفة حصانة اكبر، ولتوسيع المجال أمام الفلاحين والعمال للمشاركة فيها، وتوسع هذا القانون فيما بعد ليعطي للمرأة حق الانتخاب .

5- تشكيل كتائب المعرفة والتعليم لمحو الأمية في الريف.

6- انشاء كتائب الصحة.

بدأ تنفيذ المشروع بتوزيع الاراضي على الفلاحين فوزعت الحكومة مساحات من الأراضي قدر اصحابها منها (13) بليون ريال، لكن ما حصل عليه المزارعين الصغار المبعثرون في ألاف القرى اقل من (٣) ملايين ريال، فكانت بذلك الثورة خيراً على كبار الإقطاعيين الذين استثمروا ما حصلوا عليه من أموال في المشاريع الصناعية والتجارية، فنشأت في ايران طبقة من رجال الأعمال والتجار حلت محل الطبقة القديمة من ملاك الاراضي، وادى الى تحويل المدن الايرانية وفي مقدمتها طهران إلى مناطق (جذب بشري) إذ وفد إليها مئات الالوف من أبناء الاقاليم والعمال الزراعيين والقرويين العاطلين، وبدا واضحا أن هدف التنمية هو خلق قطاع صناعي لصالح الاثرياء والاستثمارات الغربية، الأمر الذي يصب في المدن ويؤدي إلى تفريغ الريف، وقد بلغ الذين نزحوا من الريف إلى المقر في المدة ١٩٦٢-١٩٧٢ حوالي ثلاثة ملايين نازح، وسكن طهران ثلاثة ارباع المليون، تمركزوا حول العاصمة في (44) حياً سكنياً فقيراً.

ونتيجة للثورة الزراعية، لم تحصل طبقة الفلاحين على اي نصيب من عملية التنمية الاقتصادية، فقد كانت تعيش تحت الحد الأدنى من الفقر، وبعد مضي عشر سنوات من إصلاحات الشاه الزراعية كان ما يقرب من 80% من أفراد الريف الإيراني يحصلون على ما يقرب من ٢٠٠ دولار فقط في العام وحوالي نصف سكان الريف لا يزيد دخل الواحد منهم عن ٧٠ دولار في السنة.

محاولات التغريب:-

ان الفرس من أوائل الشرقيين ممن إفتتنوا بالغرب وقيمه الحضارية، فظهر لديهم مصطلح (غرب زادغي) الذي ينطوي على هذا المفهوم، وقد سعى البهلويون منذ عهد رضا شاه للاقتداء بقيم الحضارة الغربية، فادخل العلوم والفنون الغربية، وتغيرت بنية النظام القضائي والتعليمي والصحي في عهده، وحاول اسقاط النزعة القبلية والقومية، وتوسيع التعليم ورأسمالية الدولة وفي عهد محمد رضا شاه ترسخت هذه السياسة واصبح هاجس الشاه الكبير تحقيق حلم والده الذي لم يستطع اكماله، سعى محمد رضا شاه الى غرس الأفكار الغربية التي تربى عليها من خلال دراسته في الخارج، فكان يرى أن خلاص أيران ونجاتها من تقلبات القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ومن هيمنة القوى العظمى التي كانت تسيطر على مصالح البلاد، يمكن تحقيقه بوساطة التغريب، وكسر قيود وتقاليد الماضي لبناء ايران التي تستطيع أن تكون متكافئة مع ما يسمى بالمجتمعات الغربية.

بدأت رغبة الشاه بجعل ايران بلداً غربياً بالجذور، اي بالتعليم والثقافة، فكان التأثر بالغرب ثقافياً يوازي الاعتماد عليه اقتصادياً، لذلك كان التعليم اكثر المؤسسات الثقافية تغريباً، فتم تغيير مناهج التعليم لتكون صورة عن المناهج والأفكار الغربية، وكانت المناهج مترجمة حرفياً دون محاولة تكييفها لتتناسب مع البيئة الايرانية من اجل ايجاد جيل جديد مؤمن بالأفكار الغربية بشكل الأساس الذي ستتركز عليه ايران مستقبلا، وامتد هذا التأثير ليشمل الجامعات التي أصبحت هي الأخرى تستمد مناهجها وطرائق تطويرها من الدول الغربية، سيما من الولايات المتحدة الأمريكية، فتم توقيع عدد من العقود مع جامعات أمريكية لتطوير المؤسسات التعليمية في ايران، ويقدر بان اكثر من 90% من نصوص التربية وعلم النفس المستخدمة في مدارس تدريب المعلمين الإيرانية كانت نصوص علماء التربية الأمريكيين مترجمة إلى اللغة الفارسية، كان الشاه

في محاولة منه لإلغاء الطابع الإسلامي في الحياة الإيرانية، قد سار في سياسة بعيدة عن كل تقليد ودين، وكأن الانتماء الى الاسلام يؤذي شعوره، فاراد التمثل بالشعوب الغربية، والعودة باران الى ماضيها فقام الشاه بإلغاء التاريخ الهجري وحل محله التاريخ الفارسي، قفز التقويم من ١٣٩٥ الى ٢٥٣٥، مما أثار حماسة المجتمع المجوسي الذي ارسل رسالة شكر الى الشاه يعده فيها برد الجميل، وأصدرت الحكومة قرار ألغى بموجبه القسم على القرآن عند الترشيح لتلك المجالس وحل محله اي كتاب سماوي أخر، والغى شرط الاسلام بين المرشحين، واعطى القانون المرأة حق الترشيح والانتخاب في البرلمان، لذلك دخلت المرأة ميدان العمل السياسي واصبحت اعداد كبيرة من النساء اعضاء في البرلمان، كما وأسندت اليهن مناصب وزارية علاوة على فسح المجال أمامها للتعلم الذي كان مقتصرا على الرجل، فازداد عدد الفتيات في المدارس الابتدائية من 31% في العام 1965 إلى 60% في العام ١٩٧٠، والى 67% عام ١٩٧4، ودخلت المرأة ميادين العمل، وقل اعتمادها اقتصادياً على الرجل، لكنها بالمقابل اصطدمت بالقيم الاجتماعية السائدة، وازدادت حالات الطلاق بسبب اصرارها على الاستمرار بالعمل، فارتفعت نسبة الطلاق في المدينة الى ٩ لكل الف اسرة، وفي العام ١٩٦٧ صدر(قانون حماية الأسرة) الذي رفع سن الزواج للفتيات من 15 الى ١٨ وللفتيان من ١٨ الى ٢٠، وحد من تعدد الزوجات والطلاق، وأوعز الى وزارة التعليم العالي بعدم تسجيل النساء اللواتي يرتدين الشادور.

كما سارعت الحكومة ضمن مخططاتها التغريبية الى انشاء مناطق سياحية مشابهة لما موجود في الدول الغربية، ومؤسسات خدمية في جزيرة كيش لتجعل منها مونت كارلو ايران، واقامت لهذا الغرض فيها مطارا ضخما لهبوط الطائرات، وأصبحت الجزيرة منطقة غربية تماما، فالمضيفون جلبوا من فرنسا، والحدائق نظمت على النمط

الانكليزي، وجلبت محطة التلفزيون من الولايات المتحدة الأمريكية واجهزة تصفية المياه وتحليتها من اسرائيل، واقيمت مراكز تجارية واسواق حديثة للملابس والعطور المشهورة في العالم، وكانت الكهرباء التي تستهلكها الجزيرة تعادل نصف ما تستهلكه العاصمة طهران كلها.

لم تجد محاولات الشاه لتغريب ايران قبولاً في افكار اغلب أبناء الشعب الإيراني لأنهم وجدوا انها لم تكن تهدف الى تحسين الوضع بحيث يتلائم مع الدول المتقدمة بقدر هدفها في الغناء الفكر الإسلامي السائد في ايران، لذلك أتسمت هذه التغيرات بالسطحية، واجهت سياسة الشاه التغريبية وقراراته في مختلف جوانب الحياة معارضة واسعة قادها رجال الدين وظهر عدد كبير من المفكرين الذين ساهموا في ايقاظ الشعب الايراني ودعوته إلى عدم الانجرار وراء نوايا الحكومة الرامية إلى جعل ايران بعيدة عن مجتمعها وجيرانها، وكان أبرز هؤلاء المفكرين:

١ -الدكتور محمد نخشب (1923-1976):

الذي أسس مع بعض المثقفين حركة (نهضة الموحدين الاشتراكيين) (نهضت خدابرستان سوسياليست)، وهم جماعة من الشباب المتدينين ذوي نزعة اشتراكية، وانصب اهتمام نخشب وجماعته على الأبعاد الأخلاقية والإنسانية في الدين، اصدر عدة مقالات منها الانسان المادي، قاموس المصطلحات الاجتماعية، ايران على أعتاب تحول كبير، ونشرها في الأربعينيات والخمسينيات. وكان يقيم اجتماعا اسبوعيا في منزله، يحضره الكثير من الشباب، الذين أصبحوا من الفاعلين الناشطين سياسيا وثقافيا واجتماعيا فيما بعد، لجأت هذه الحركة نتيجة للصراعات الداخلية وضغوطات السلطة

الى تغيير اسمها إلى جمعية حرية الشعب الايراني (جمعيت ازادي مردم ايران)، واصدرت نشرة تحت عنوان (مردم ايران) أي الشعب الإيراني.

٢ -الدكتور علي شريعتي (1923-1977):

كان شريعتي من ابرز دعاة القراءة الأيديولوجية النضالية للإسلام، ذلك أنه عاش في عصر طغى فيه صوت مقاومة الاستعمار، والثورة على الأنظمة التابعة له، وتسابق المثقفون لتأييد ومساندة الانتفاضات والحركات الثورية، ومنذ بداية حياته أغواه بريق الشعارات، وشغف بفعل الاحتجاج والاعتراض، فتضامن مع استغاثات الكادحين، وانصب اهتمامه على دراسة مواقف المعارضين والثوار في التاريخ الإسلامي، وتمجيد ذكراهم، والاشادة بشعاراتهم، واعتبارهم الممثلين الحقيقيين للدين والانسان في الاسلام.

٣ -الدكتور احمد فريد (١٩١٠-1994):

احد ابرز المفكرين الذين كرسوا حياتهم القضية الهوية واستدعاء المواريث والخصوصيات الحضارية الذاتية، وعرف عنه تبرمه وسخطه على كل ما هو وافد الى البيئة المحلية الإيرانية من الغرب، وقد كان له دور رائد في تعليم الفلسفة الألمانية في ايران.

٤ -جلال آل احمد (١٩٢٣-١٩٦٩):

الذي تأثر بمفهوم وباء الغرب (غرب زدگي) من فريد، لكنه صاغه صياغة أيديولوجية، وعباه بأفكاره، التي استقى شيئا منها في المرحلة الماركسية من حياته، وهي أفكار تمنح الات الانتاج والماكنة دورا مركزيا في حركة التاريخ، وبناء المجتمعات وفقا لمعاييرها

الخاصة، ولعل مصدر هذا الفزع هو خيبة الأملة من الغرب الذي أسقط حكومة الدكتور محمد مصدق، وأطاح بإصلاحاته، التي جسدت بعض احلام جلال آل احمد والنخبة الايراني.

الحياة البرلمانية في عهد الجمهورية الاسلامية 1979:

أدت معارضة الإمام الخميني العارمة للمؤامرة الأميركية التي سميت (الثورة البيضاء) وشكلت خطوة نحو ترسيخ النظام الدكتاتوري وتعزيز تبعية إيران السياسية والثقافية والاقتصادية للإمبريالية العالمية، الى انطلاق حركة شعبية موحدة تحولت مباشرة بعد ذلك إلى ثورة عظمى للأمة الإسلامية في شهر حزيران 1963م وعلى الرغم من الدماء التي سالت في هذه الثورة، إلا أنها في الحقيقة أعلنت بدء نمو انتفاضة مجيدة ساحقة، أكدت على الدور الأساسي للإمام الخميني بوصفه قائداً إسلامياً. وتوطدت العروة الوثقى بين الأمة والإمام على الرغم من نفيه إلى خارج إيران بعد اعتراضه على القانون الذي منح الحصانة القضائية للمستشارين الأميركيين واصل الشعب المسلم، والمفكرون الملتزمون وعلماء الإسلام المجاهدون على الرغم من النفي والسجن والتعذيب والإعدام نضالهم ضد نظام الشاه.

وفي هذه الأثناء، قامت الشريحة الواعية والمسؤولة من المجتمع بتنوير الشعب من مراكز قوتها في المساجد والحوزات العلمية والجامعات وشرعت بجهد متواصل ومثمر في رفع مستوى الوعي العقائدي والثوري للشعب المسلم، مستلهمة في ذلك من العقيدة الإسلامية الثورية الخصبة. وقام النظام الطاغي، والذي بدأ بقمع الحركة الإسلامية بهجوم همجي على المدرسة الفيضية والحرم الجامعي في طهران، وسائر المراكز الثورية الفاعلة، باتخاذ تدابير في منتهى القسوة والوحشية تفاديا لغضب الشعب الثائر وفي هذه الظروف كان الإعدام على يد فرق إطلاق النار وتحمل التعذيب الوحشي الشبيه بجرائم القرون الوسطى والسجن لفترات طويلة، ثمناً قدمه الشعب المسلم ليبرهن على عزيمته الراسخة في مواصلة كفاحه. وهكذا استمدت ثورة إيران الإسلامية استمراريتها من دماء مئات الشباب المؤمن من الرجال والنساء، الذين كانوا يهتفون عند الفجر في ميادين الإعدام (الله أكبر)، أو الذين سقطوا بنيران الأعداء في الأزقة والشوارع

وكانت بيانات الإمام وخطبه المستمرة في مختلف المناسبات تمدد ونسق وعي الأمة الإسلامية وتصميمها الى أبعد حد، لقد أصبح ١١ شباط 1979 تاريخاً لانهيار الصرح الشاهنشاهي وتحطم الاستبداد الداخلي والهيمنة الأجنبية المتكئة عليه واعلن الشعب قراره النهائي والحاسم في الاستفتاء العام على إعلان قيام نظام الجمهورية الإسلامية، الذي شارك فيه الشعب قاطبة بما في ذلك مراجع التقليد وعلماء الإسلام والقيادة، عن قيام نظام سياسي جديد هو الجمهورية الإسلامية، وصوت بالموافقة على هذا النظام باغلبية.

تتميز مؤسسات النظام السياسي الإيراني ما بعد الثورة الإسلامية عام (١٩٧٩) بكونها انتجت نظاماً إسلامياً ارادت من خلاله أن تقدم نموذجا معاصرة للحكم الإسلامي هو (الجمهورية الإسلامية) أي الدمج بين الفكرة الغربية والفكرة الدينية الإسلامية. ويتركب النظام الإيراني من عدة مؤسسات غير تقليدية في الأنظمة السياسية، وهذا التركيب المعقد هو بهدف إحكام قبضة رجال الدين على السلطة لكن بصورة ديمقراطية، ويوجد في إيران عدة هيئات ومؤسسات تؤثر في السياسة الداخلية والخارجية، لترسم سياسة البلد وأهم هذه المؤسسات مؤسسة وسلطة الولي الفقيه والمؤسسات الدستورية الثلاثة الأخرى.

تمثلت أبرز نتائج الثورة الإسلامية في وضع أسس ومقومات النظام السياسي الجديد بوضع دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الدستور التي وضعت مسودته الأولى في باريس عام ١٩٧٨م، إذ كلف الأمام الخميني الدكتور حسن حبي، (ولد في طهران عام 1937 ودرس فيها، وتخرج من قسم الحقوق وعلم الاجتماع في جامعة طهران، سافر إلى فرنسا لدراسة علم الاجتماع والقانون وفي عام 1969 حصل على درجة الدكتوراه في القانون من جامعة السوربون وانظم إلى الجبهة الوطنية) وبالتعاون

مع عدد من المثقفين الاسلاميين القيام بكتابة مسودة الدستور، وقد ظهر اتجاهين حول كتابة واقرار الدستور:

الاتجاه الأول: الاتجاه الليبرالي والذي يدعو إلى إجراء انتخابات جمعية تأسيسية تأخذ على عاتقها مهمة وضع مسودة الدستور (كتابة الدستور)، وتتكون من عدد من الأعضاء يمثلون مختلف الاتجاهات والتيارات والأحزاب والأقليات.

الاتجاه الثاني: والذي مثله (الإمام الخميني) وأتباعه والذي كان يريد عرض اجراء استفتاء ثاني للتصويت على الدستور. فبينما كان (الاتجاه الليبرالي) يدعو جاهداً بضرورة تأسيس جمعية تأسيسية. كان (الإمام الخميني) يدعو لتجاوز هذه الجمعية وكانت الحجة، هي أن الجمعية التأسيسية لم تكن ضرورية حقاً من أجل تبني الدستور، وان الشعب يمكن أن يعطي تأييده المباشر عن طريق استفتاء ثاني وكان الكثير من أتباع (الامام الخميني) ينادون بعدد من الحجج منها أن المشورة الثانية مع الشعب اولى طريق استفتاء ثاني ولا يخفى ان هذا التوجه كان من اجل إبعاد جهات ليبرالية عن عملية كتابة دستور لنظام كان لها الكثير من التحفظات عليه رقد دخل هذان الاتجاهان في حل وسط هو أن يختار الشعب بدلا من الجمعية التأسيسية جمعية مصغرة والتي عرفت فيما بعد بـ(مجلس خبراء الدستور) وهي تتولى البحث النهائي في الدستور وتدقق المسودة الأولية وتقدمها للاستفتاء الوطني، وتتألف هذه الجمعية من أربعين مندوبا وطالب الامام بأن يأخذ الدستور بالحسبان أن التشريع في الاسلام امتياز لله وان الهيئة التشريعية المنصوص عليها في المسودة الأولية لهذا الغرض لا تقوم على أسس إسلامية وان هنالك نوايا بإبعاد علماء الدين عن السياسة معلنة أن ذلك خيانة تستهدف استبعاد للإسلام وأكد أنه ينبغي أن يعهد بحق الحكم إلى الفقيه العادل (الذي يمارس

الحكم بوصفه الشخص الأول في الدولة) ويؤدي وظيفة رئيس الجمهورية وتجتمع في يديه فروع الحكم الثلاث.

وبحلول الثالث من آب من عام ١٩٧٩م، فتح ما لا يقل على (١٨) الف مركز تصويت في مختلف انحاء البلاد وقام رجال الحرس الثوري الإيراني بتنظيم عملية الاستفتاء في مختلف انحاء البلاد وبسبب بعض الإجراءات المتخذة والتي لم تعجب اعضاء الجبهة الوطنية حيث قاموا بسحب مرشحيهم من انتخابات لجنة صياغة الدستور وعلى الرغم من ذلك ظهرت مشاركة واسعة من قبل المقترعين بنسبة (90%) وفوز كبير لأنصار الأمام الخميني بنسبة خمسة وخمسون عضوا ونقلت صحف المعارضة أن هناك عملية ضغط على المشاركين بالاستفتاء وحدوث عمليات تزوير.

شكلت سلطة الولي الفقيه القائد أهم وأول سلطة في الدستور الإيراني، وهذا ما اعطى للدستور ميزة أخرى بالإضافة إلى طابعه الإسلامي وهذه الميزة هي تضمين الدستور مبدأ ولاية الفقيه، فقد أورد الفصل الثامن من الدستور فصلاً خاصاً عن الولي الفقيه القائد بعنوان القائد أو مجلس القيادة بعدما ثبت مادة خاصة في الفصل الأول تتضمن التزام الدولة حكم الولي الفقيه القائد وتم استحداث مؤسسة اخرى هي (مجلس خبراء القيادة) هو حجر الأساس في السلطة لأنه ينتخب الولي الفقيه القائد ولهم صلاحية عزله ومناقشة أعماله وذلك حسب الضوابط الشرعية والدستورية التي حددها الدستور. وتوجد مؤسسية أخرى ترتبط بالولي الفقيه القائد وهذه المؤسسة تقوم بمثابة المؤسسة الاستشارية للولي الفقيه القائد، وهذه المؤسسية هي (مجمع تشخيص مصلحة النظام) الذي يضم بين أعضائه رؤساء السلطات الثلاث التشريعية، التنفيذية، القضائية

وتقوم هذه المؤسسة بالتشاور مع الولي الفقيه القائد لتعيين السياسة العامة للنظام السياسي الإيراني.

ويجب أن يتمتع الفقيه بعدة صفات منها الكفاءة العلمية اللازمة للإفتاء في مختلف أبواب الفقه، وكذلك صفة العدالة والتقوى الملازمتان لقيادة الأمة الإسلامية والرؤية السياسية الصحيحة والكفاءة الاجتماعية والإدارية والتدبير والشجاعة والقدرة على القيادة، أما صلاحيات الولي الفقيه (القائد) حسب الدستور الايراني فهي:

1. تعيين السياسات العامة لنظام الجمهورية الاسلامية الايرانية بعد التشاور مع مجلس تعيين مصلحة النظام.

2. الاشراف على حسن تطبيق السياسات العامة للنظام.

3. اصدار الأمر بالاستفتاء العام.

4. القيادة العامة للقوات المسلحة.

5. اعلان الحرب والسلام والفقير العام وغيرها من الصلاحيات الأخرى المهمة.

اما بالنسبة للانتخابات.

تشكل الانتخابات الرئاسية الأولى في عمر النظام السياسي الايراني اهمية خاصة من حيث كونها المرة الأولى في تاريخ ايران التي يختار فيها الشعب الإيراني، رئيس السلطة التنفيذية، بعد ما ظل عقودا طويلة يعيش في ظل نظام ملكي وراثي كما تعد هذه الانتخابات الأولى في نظام الجمهورية وانتخاب اعضاء مجلس صيانة الدستور وهو من الهيئات التنظيمية الرئيسية في إيران وظيفتها الإشراف على عمل مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) وجميع قوانين البرلمان في إيران يجب أن تحصل على

موافقة هذا المجلس قبل اعتمادها ويعتبر مجلس صيانة الدستور في جمهورية إيران الإسلامية، واحدة من المؤسسات الحكومية الأكثر أهمية وضمان أشرعية وإسلامية النظام الإسلامي هذه المؤسسة هي مشابهة جدا لبعض المؤسسات الضامنة للدستور في عدد من البلدان. ففي دساتير بعض البلدان توجد مؤسسات تسمى (المحكمة الدستورية) أو (المجلس الدستوري) أو ما شابه ذلك وعلى الرغم من بعض الاختلافات، من حيث الهيكل والمسؤولية لديهم الكثير من أوجه التشابه مع بعضها البعض، وتعد هذه الانتخابات هي الخطوة التالية من خطوات ومراحل. انشاء المؤسسات القانونية ومن اركانها الرئيسية رئاسة الجمهورية الإسلامية، افتتحت حملة الترشيح للانتخابات في شهر كانون الأول من عام ١٩٧٩، بينما تقرر اجراء الانتخابات في الخامس والعشرين من كانون الثاني من عام ١٩٧٩ وحسب الدستور، فضلا عن موافقة الإمام الخميني على المرشحين للانتخابات الرئاسية قبل بداية الانتخابات وحسب ما جاء في الدستور أن منصب رئيس الجمهورية يأتي بالمرتبة الثانية بعد منصب الولي الفقيه.

أجريت الانتخابات الرئاسية في الثامن من كانون الثاني عام ١٩٨٠ وقد حقق ابو الحسن بني صدر انتصارا ساحقا على منافسيه وذلك بحصوله على ما يقارب على (عشرة ملايين صوت) أي ما يعادل 70% من نسبة الأصوات، تسلم ابو الحسن بني صدر في اليوم التالي رئيسا للجمهورية مرسوم تنصيبه ثم اعلن الإمام الخميني بهذه المناسبة موضحا موافقته على نتائج الانتخابات ودعا الأمة إلى مساندة رئيس الجمهورية وبذلك أصبح ابو الحسن بني صدر اول رئيس للجمهورية الإسلامية الايرانية.

ماليزيا:

ماليزيا بلد اسلامي يقع في جنوب شرق آسيا صغيرة المساحة نسبيا، ولا تزيد مساحتها عن 330000 كم مربع، يسكنها 30 مليون نسمة، وتتكون من عدة جزر كما هو الحال في اغلب دول جنوب شرق آسيا، وتتكون من ثلاثة عشر ولاية احد عشر في ماليزيا الغربية، واثنتان في الشرقية.

التركيبة السكانية:

ويعرف الملاويون والسكان الأصليون الأخرون جميعهم باسم بوميبوتر أي أبناء الأرض، أما السكان الأخرون فينحدرون من المستوطنين المهاجرين اللاحقين. وإبان حقبة الحكم الاستعماري البريطاني، جاء الصينيون إلى مالايا وهو الاسم الذي كانت تعرف به ماليزيا آنذاك للعمل في مناجم القصدير والتجارة والأشغال العامة، اما الهنود فقد جلبهم البريطانيون كعمال مستقدمين للعمل في مزارع المطاط فضلا عن العمل كمدرسين وحرفيين في ميادين متنوعة.

تتكون التركيبة السكانية في ماليزيا من ثلاث عناصر رئيسية وهي:

1- العنصر الملايو: الذي يتركز على سواحل ماليزيا الشرقية والغربية والغالبية العظمى تتجمع في المدن والموانئ، ويمثل هذا العنصر حوالي نصف السكان أو أكثر بقليل، أي عشرة ملايين نسمة بنسبة ستين بالمائة من إجمالي المكان، وهم السكان الأصليون لماليزيا.

2- العنصر الصيني: وهم الوافدون من الصين الجنوبي خلال فترة الاستعمار البريطاني، ويمثلون خمسة ملايين بنسبة ثلاثين في المائة من إجمالي السكان.

3- **العنصر الهندي:** جاء بهم الاستعمار أيضا في القرن الماضي، ويمثلون 1, 5 مليون نسمة بنسبة عشرة بالمائة من إجمالي السكان.

يحد ماليزيا من الشمال مملكة تايلاندا، وبحر الصين الجنوبي، أما من الجنوب فتحدها إندونيسيا، ومضيق جوهر الفاصل بينها وبين سنغافورة، ومن الغرب مضيق ملقا الذي يفصل بينها وبين إندونيسيا، وتحدها ولاية بورينو التابعة لإندونيسيا من الشرق.

دخل الإسلام إلى ماليزيا عن طريق التجارة بين المسلمين وشبه جزيرة الملايو، وفي عام 675 هـ اسلم ملك ملقا، إحدى مناطق الملايو وتسمي باسم السلطان محمد شاه، وتبعه رعاياه وخلفه في الحكم ابنه مظفر شاه، وكانت ملقا هي نقطة انطلاق الإسلام إلى باقي الجهات.

بدأ امتداد التأثير البريطاني على شبه جزيرة ماليزيا عام ١٨٦٧م، بعد أن أصبحت مستوطنات المضايق مستعمرة تابعة للتاج البريطاني، وكان السبب الرئيسي للوصاية البريطانية على شبه جزيرة ماليزيا حماية مصالحها الخاصة فيها. وتمكن البريطانيون، بعد توقيع معاهدات مع الحكام المحليين، من اختيار موظفين عرفوا بالمستشارين، لتولي رئاسة كافة الأمور الإدارية، ماعدا ما يتعلق منها بالإسلام والتقاليد الماليزية.

حصلت ماليزيا على استقلالها عام ١٩٥٧ ودمجت كل من سنغافورة واتحاد مالايا جميعها لتشكل ماليزيا يوم 16 ايلول ١٩٦٣، وحصلت في السنوات التالية توترات ضمن الاتحاد الجديد أدت إلى نزاع مسلح مع إندونيسيا وطرد سنغافورة في 9 أغسطس ١٩٦٥.

بعد اعلان استقال ماليزيا بدا الاتجاه نحو تحسين الأوضاع الاقتصادية في البلاد ووضع الدستور عام ١٩٥٧، وقد تضمن:

١. اعتماد الملايوية لغة رسمية ووطنية للبلاد.

٢- إنشاء قومية واحدة، والأخذ بعين الاعتبار، إمكانية حصول كل مواطن ملايوي على حق المواطنة

3- إيجاد نظام يتم بمقتضاه انتخاب حاكم أعلى من بين الحكام التسعة بالتعاقب من قبل الشعب مرة كل خمس سنوات

4 - إنشاء مجلس النواب بالانتخاب، ومجلس الشيوخ بالتعيين

5. الإقرار بالوضع الخاص للملايويين بكونهم السكان الأصليين وبالإسلام دينا رسميا للبلاد.

القوانين الماليزية:

صدر قانون التعليم عام ١٩٥٧ الزم القانون، المدارس الابتدائية استعمال اللغات الملايوية، والإنجليزية (بصفة مؤقتة) والصينية والتاميلية، لغات للتعليم كما نص على استخدام المرحلة الثانوية للغة الملايوية والإنجليزية (بصفة مؤقتة) فقط، كما نص القانون على ضرورة توحيد المناهج الدراسية لكافة المدارس.

تم تأسيس هيئة تطوير الأراضي الاتحادية لتطوير الأراضي الريفية الفقيرة، واستصلاح أراض جديدة للزراعة، توزع على الفلاحين لرفع مستوى الحياة الريفية ، وتأسست عام 1959م، وزارة تطوير الريف، لتنسيق كافة الأنشطة الإدارية والتقنية في كافة أنحاء البلاد، كما جرت الانتخابات الثانية عام 1959م، وفاز حزب التحالف، بأربعة وسبعين

مقعدا من بين مائة وأربعة مقاعد برلمانية ، رجاء تون عبد الرازق رئيس وزراء ماليزيا الثاني برؤية طموحة لوضع حد للتمايز الاقتصادي بين العرقيات الثلاث (المالاي، الصينيين، الهنود) أطلق عليها السياسة الاقتصادية الجديدة.

تطور ماليزيا في عهد مهاتير محمد:

مهاتير محمد " مؤسس النهضة الماليزية الحديثة" ١٩٨١-٢٠٠٣:

يعتبر مهاتير محمد هو رابع رئيس وزراء لماليزيا منذ استقلالها ومؤسس نهضتها الحديثة حيث نجح في الانتقال ببلاده من دولة نامية صغيرة تضم نحو ٢٠ مليون نسمة

الي مصاف النمور الصناعية الأسيوية واحدة من أسرع الاقتصاديات نموا في المنطقة الأسيوية.

وبرغم الجدل الذي يثار حوله، فانه يظل واحدا من أشهر القادة السياسيين الآسيويين الذين تمتعوا بروح المبادرة والتأثير في الأحداث بدرجة أكبر من أن يكون في موقف رد الفعل منها وطيلة حياته السياسية أثبت مهاتير محمد قدرته كمنقذ لبلاده من الاضطرابات السياسية والأزمات الاقتصادية على مواجهة التحديات سواء في إطار قيادته للبلاد أو لحزبه "الامنو"

ويمكن معالجة التطور التاريخي لماليزيا في عهد مهاتير محمد من خلال القاء الضوء على أهم ملامح نشأته وحياته السياسية وشخصيته الكاريزمية ثم التطرق إلي طبيعة النظام الماليزي واهم التحديات السياسية والاجتماعية التي واجهت محاضير محمد، والسياسات التي اتبعها هذا الأخير للنهوض بالاقتصاد والارتقاء بمكانة ماليزيا الدولة.

أولا: نشأته وحياته السياسية: ولد مهاتير محمد عام ١٩٢٥م في مدينة اور سيتار بولاية قدح الشمالية وذلك لأسرة متوسطة، حيث عمل والده مدرسا في أول مدرسة حكومية إنجليزية في عام ١٩٠٨م وظل بها الي ان تحولت الي كلية السلطان حميد حيث عين مديرا لها، وقد تلقي مهاتير تعليمه في هذه المدرسة الي سنغافورة في عام 1948م لدراسة الطب، وبذلك يختلف مهاتير عن سابقيه من رؤساء وزراء في انه لم يتعلم في الغرب او يتأثر بثقافته.

وقد بدأ نجمه يسطع مع انتخابه عضوا في البرلمان عام ١٩٩٤ ودفاعه عن المالاي ووحدة دولة ماليزيا إذا دعا إلي إعطاء المالاي نصيبا عادلا من الثروة القومية

لماليزيا، وفي هذا الخصوص هاجم بعض الأحزاب التي ينتمي اليها غير المالاي وبخاصة الصينين واتهمها بأنها تعمل ضد مصالح المالاي، كما عارض مهاتير خلال تلك الفترة المبكرة من حياته السياسية انفصال سنغافورة عن ماليزيا، وانتقد في هذا الشأن رئيس الوزراء أنذاك تونكو عبد الرحمن لسماحه بمثل هذا الانفصال ودعاه الي فرض الحكم المباشر على سنغافورة.

غير أن هذا لا يعني أن الطريق السياسي كان ممهدا امام مهاتير، وانما واجهته العديد من التحديات سواء قبل شغله لمنصب رئيس الوزراء أو بعد شغله لذلك المنصب فقي عام ١٩٩٩م تعرض مستقبله السياسي لهزة عنيفة كادت تقضي عليه، إذا هزم من ناحية في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في ذلك العام بسبب تأييد غير المالاي من الصينين لمنافسه مرشح الحزب الإسلامي المعروف يوسف راوا، نظرا لتبني مهاتير لقضايا المالاي في البرلمان. ومن ناحية أخرى تم طرده من حزب الأمنو بسب انتقاداته لرئيس الوزراء أنذاك تونكو عبد الرحمن ودعوته الضمنية له في رسالته اليه بالاستقالة من منصبه، وذلك في أعقاب أحداث الشغب التي قام بها المالاي في ذلك العام احتجاجا على تردي أوضاعهم الاقتصادية. والاجتماعية مقارنة بغيرهم من غير المالاي.

وقد تغلب مهاتير على كافة هذه التحديات وخرج منها منتصرا، حتى أنه لم يحدث في تاريخ الحياة السياسية الماليزية أن تمكن سياسي من الصعود في فترة قياسية أشبه بالمعجزة والبقاء في منصبه كرئيسا للوزراء وللحزب لأطول فترة مثلما حدث لمهاتير، فبعد أن كان مهزوما في الانتخابات ومطرودا من حزب الأمنو في عام ١٩٩٩م تمكن من العودة الي الحزب والي البرلمان بعد فوزه في انتخابات عام ١٩٤٩م

ثم اختياره في ذات العام وزيرا للتعليم في حكومة تون عبد الرزاق وأحد نواب الحزب في عام ١٩٧5م، ثم وزيرا للتجارة والصناعة في عام ١٩٧6م، ثم رئيسا للوزراء وللحزب في تموز ١٩٨١م في أعقاب استقالة حسين عون.

ويرجع هذا الصعود السريع لمهاتير خلال عقد السبعينيات الي ظهور مهاتير محمد في أعقاب فشله في انتخابات ١٩٩٩م وطرده من حزب الامنو كرمز لطائفة المالاي والمضحي بمصالحه من اجل قضاياهم في مواجهة غير المالاي وبخاصة الصينين. حيث أكد على ذلك في أحد أهم كتابته وهي "معضلة المالاي" الذي أكد فيه على ضرورة تعزيز قدرات المالاي والنهوض بهم اقتصاديا وعلميا، بما يقلل الفجوة بينهم وبين غيرهم من غير المالاي في المجتمع مما جعل الشعب الماليزي يلتف حوله وحول حزب الأمنو الذي يراسه في كل الانتخابات.

بنى مهاتير خطته الأولى لنهضة ماليزيا على ثلاثة أسس (ثقافية) رئيسية، يمكن أن تتمثلها في الآتي:

أولا: التعددية: فقد آمن مهاتير –في مرحلة مبكرة– أن حالة الصدام المستمرة بين الأعراق الثلاثة في ماليزيا (الملايو– الصينيين– الهنود) هي العقبة الأكبر في تحقيق النهضة؛ لذلك سعى مبكرا إلى معالجتها بطريقتين عمليتين:

أولاهما: الوقوف في وجه هذا الصدام الناتج عن التعدد، ومواجهته في التعليم والإعلام ومؤسسات الدولة الكبرى، وفرض حالة حقوقية تربط حقوق الفرد وواجباته بانتمائه الوطني وليس بانتمائه العرقي.

وثانيهما: استثمار التعدد العرقي في ملف النهضة، وجعله أحد المقومات الرئيسة للنمو الاقتصادي، وقد صرح مهاتير محمد بأنه قد استغل الملايو في إقامة علاقات ثقافية

واقتصادية مع العالم الإسلامي وتحديدا دول الخليج، في حين استغل الصينيون والهنود في الانفتاح الاقتصادي على الصين (في مجالات الصناعة) وعلى شبه القارة الهندية (في مجالات الزراعة)، استطاع بذلك أن ينقل المجتمع الماليزي من حالة (التعدد) إلى حالة من (التعددية).

ثانيا: إصلاح نظام التعليم: فقد كان مهاتير محمد مؤمنا بأن التعليم أساس الثلاث حالات مهمة تحتاجها النهضة، هي: الأمن، والمعرفة، والرفاهية، وخصص لإصلاح نظام التعليم اكثر من ربع الدخل القومي لبلاده، ثم وضع أسساً مهمة لصناعة علاقة إيجابية بين ثلاث بينات، هي: البيئة التعليمية (العام والجامعي)، وبيئة العمل (التي تؤسس مزاياها المادية والمعنوية على مقدار ما حمله الماليزي من مادة علمية أو خبرة مهارية في مشواره العلمي أو التدريبي)، والبيئة المفتوحة الأجتماعية (التي تعتمد في ممايزتها بين أفراد المجتمع على أساس مخزونهم المعرفي وإنتاجهم الوظيفي).

ثالثا: الدمج الواعي بين المحافظة والانفتاح: وربما كان هذا الدمج سمة من أهم سمات الحداثة التي عاشتها ماليزيا في العقود الثلاثة الماضية. إن العقلية المنفتحة التي انطلق منها مهاتير محمد لم تدفعه إلى تنحية المبادئ الإسلامية ابتداء، ولا إلى الثورة المفتوحة على قيم المجتمع واعرافه وتقاليده وفي المقابل لم يمنعه اعتزازه بدينه، ولا محافظته على قيم مجتمعه من التواصل مع الآخر، فقد انفتح ثقافيا وسياسيا واقتصاديا على دول الشرق والغرب، فأفاد في مجال التعليم من بريطانيا وألمانيا، وأفاد في ثقافة العمل من اليابان والصين، وكان يسير باي شكل من أشكال التواصل مع العالم كله.

عوامل نهضة ماليزيا الإسلامية:

لعل أبرز ما يميز المرحلة المهاتيرية تلك الطفرة الاقتصادية اللافتة، حيث أصبحت فيها ماليزيا دولة صناعية متقدمة، يساهم قطاعي الصناعة والخدمات فيها بنحو 90% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي عهده بلغت نسبة صادراتها من السلع

المصنعة 85% من إجمالي صادراتها، وانتجت 80% من السيارات التي تسير في طرقاتها، واصبحت من انجح البلدان في جنوب آسيا، بل وفي العالم الإسلامي بأكمله.

إذا نظرنا لهذه المرحلة نظرة تحليلية متعمقة نجد أن الدكتور مهاتير محمد أنطلق في عدة محاور وفي وقت واحد، ولكنه قام بالتركيز على ثلاثة محاور بصفة خاصة، وهي: محور التعليم، ويوازيه محور التصنيع، ويأتي في خدمتهما المحور الاجتماعي.

وكان اهتمامه بالتعليم منذ مرحلة ما قبل المدرسة الابتدائية؛ فجعل هذه المرحلة جزءا من النظام الاتحادي للتعليم، واشترط أن تكون جميع دور الرياض وما قبل المدرسية مسجلة لدى وزارة التربية وتلتزم بمنهج تعليمي مقرر من الوزارة، كما تم إضافة مواد تنمي المعاني الوطنية، وتغرز روح الانتماء للتعليم الابتدائي، أي في السنة السادسة من عمر الطفل، ومن بداية المرحلة الثانوية تصبح العملية التعليمية شاملة، فبجانب العلوم والآداب تدرس مواد خاصة بالمجالات المهنية والفنية، والتي تتيح للطلاب فرصة تنمية وصقل مهاراتهم، وإلى جانب ذلك كان إنشاء الكثير من معاهد التدريب المهني، التي تستوعب طلاب المدارس الثانوية وتؤهلهم لدخول سوق العمل في مجال الهندسة الميكانيكية والكهربائية وتقنية البلاستيك، وكان من أشهر هذه المعاهد معهد التدريب الصناعي الماليزي، والذي ترعاه وزارة الموارد البشرية، وقد أصبح له تسعة فروع في مختلف الولايات الماليزية، كما واكب الاهتمام بالتعليم دخول ماليزيا مرحلة التصنيع، الأسمنت والحديد والصلب، بل وتصنيع السيارة الماليزية الوطنية (بريتون)، ثم التوسع في صناعة النسيج وصناعة الإلكترونيات، والتي صارت تساهم بثلثي القيمة المضافة القطاع الصناعي، وتستوعب 40 % من العمالة

وكانت التسعينيات من القرن الماضي مرحلة نضج الثمرة، حيث وضعت ماليزيا في قائمة الدول المتقدمة؛ ففي مجال التعليم، وتوافقا مع ثورة عصر التقنية، قامت الحكومة الماليزية في عام ١٩٩٦م بوضع خطة تقنية شاملة، من أهم أهدافها إدخال الحاسب الآلي والارتباط بشبكة الإنترنت في كل مدرسة بل في كل فصل دراسي، وبالفعل بلغت نسبة المدارس المربوطة بشبكة الإنترنت في كانون الثاني ١٩٩٩م أكثر من 90%، وبلغت هذه النسبة في الفصول الدراسية 45%، كما أنشأت الحكومة الماليزية العديد مما يعرف بالمدارس الذكية التي تتوفر فيها مواد دراسية تساعد الطلاب على تطوير مهاراتهم واستيعاب التقنية الجديدة، وذلك من خلال مواد متخصصية عن أنظمة التصنيع المتطورة وشبكات الاتصال، ونظم استخدام الطاقة التي لا تحدث تلوثا بالبيئة ، كما تنفذ عملية التدريس والتعليم في هذه المدارس وفقا لحاجات الطلاب وقدراتهم ومستوياتهم الدراسية المختلفة، ويتم اختيار مدير المدرسة من القيادات التربوية البارزة، ويساعده فريق من الأساتذة ممن لديهم قدرات مهنية ممتازة، كما تتيح مشاركة الطلاب في اختيار البرامج الدراسية، بجانب حرص هذه المدارس على التنويع والتطوير في أساليب التدريس، مثل الرحلات العلمية والأيام الترفيهية.

لقد حددت الدولة أولوياتها بدقة، فإذا نظرنا إلى إجمالي ما أنفقته الحكومة الماليزية على التعليم في عام ١٩٩٦م على سبيل المثال نجده ٢،٩ مليار دولار، بنسبة ٢١،٧% من إجمالي حجم الإنفاق الحكومي، وازداد هذا المبلغ إلى ٣،٧ مليار دولار عام ٢٠٠٠م بما يعادل نسبة 23،8% من إجمالي النفقات الحكومية، وكان إنفاق هذه المبالغ على بناء مدارس جديدة، وخاصة المدارس الفنية، وإنشاء معامل للعلوم والكمبيوتر، ومنح قروض لمواصلة التعليم العالي داخل وخارج البلاد بالإضافة إلى الدعم والتسهيلات الكبيرة التي تقدمها الدولة، فإن إلزامية التعليم أصبحت من الأمور

التي لا جدال فيها، وأصبح القانون الماليزي يعاقب الأباء الذين لا يرسلون ابناءهم إلى المدارس وكل ذلك بجانب الحرص على الانفتاح، والاستفادة من النظم التعليمية المتطورة في الدول المتقدمة، وفي هذا السياق تم إنشاء أكثر من 400 معهد وكلية جامعية خاصة، تقدم دراسات وبرامج توأمة مع جامعات في الخارج، كما أتاحت الفرصة للطلاب الماليزيين لمواصلة دراستهم في الجامعات الأجنبية، إلا أن ما يستحق التسجيل ويدعو إلى الإعجاب، تلك الفكرة الجديدة التي قامت بها الحكومة الماليزية، عندما عملت على تقوية العلاقة بين مراكز البحوث والجامعات وبين القطاع الخاص بعبارة أخرى تم فتح المجال الاستخدام أنشطة البحث الجامعية لأغراض تجارية، وقد كان لتلك الفكرة أعظم الأثر على الجميع، فلم تعد الحكومة الأن مطالبة بدعم كل الأنشطة البحثية بمفردها، بل شاركتها في ذلك المصانع والمؤسسات المالية والاقتصادية، كل حسب حاجته وفي ذات الوقت لا تكاد تجد مركز أبحاث يشكو من قلة الدعم الحكومي ، وهذا إضافة إلى أن الدولة استطاعت أن توجه ما كان يمكن أن يصرف على هذه الأنشطة إلى مصارف أخرى مهمة ومن جراء ذلك امتلكت المصانع الماليزية القدرة على التطوير، بل والابتكار والمنافسة، وإثبات وجودهافي الأسواق المحلية والعالمية.

ولم تنس الحكومة المرأة الماليزية، والتي حصلت على نصيبها من التعليم كالرجل تماما، بل تقدم الحكومة قروضا بدون فوائد التمكين الآباء من إرسال بناتهم إلى المدارس وتوفير مستلزمات المدرسة، وتعطي الفقراء مساعدات مجانية لهذا الغرض.

مهاتير محمد ونهضة اقتصاد ماليزيا:

كان النظام الرأسمالي هو السائد في ماليزيا في الفترة الممتدة منذ تاريخ حصولها على الاستقلال عام 1957م إلى نهاية الستينات من القرن الماضي تقريبا، مرورا بقيام

اتحاد ماليزيا في عام 1963م وحدوث المشاكل والاضطرابات العرقية في عام 1969 م ثم ظهور قوانين السياسة الاقتصادية الجديدة في عام 1970م، وانتهاء بإنشاء البنك الإسلامي الماليزي عام 1983م، وهي فترة يطلق عليها (فترة مفترق الطرق)، أفرزت المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في هذه الفترة نوع من المؤسسات التعاونية لتقديم خدمات إلى الفئات الفقيرة والمستضعفة التي همشها الاستعمار الإنجليزي.

وهذه المؤسسات قامت اساسا لخدمة طبقة المسلمين المالاوي الفقراء، ولقد شجعت الحكومة مثل هذه المؤسسات، واستغلتها في خطتها الاقتصادية، فهي تريد من وراء ذلك تحقيق العدالة الاجتماعية وتوازن الأعراق في ماليزيا. إذ فهمت الحكومة أن تحقيق النمو مقترن بالمساواة في الفرص، خاصة وأن المجتمع الماليزي يقوم على التعددية العرقية والدينية مما دفعها إلى نهج خطة اقتصادية تبدأ من عام 1970م وتنتهي في عام ١٩٩٠م، والتي أطلق عليها اسم السياسة الاقتصادية الجديدة هذه السياسة قامت على إعادة الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية، والهادفة إلى رفع نسبة ثروة الأغلبية المالاوية إلى 30% والتي تكفل للمالاي المسلمين الحصول على نصيبهم من الإنتاج الاقتصادي ، وقد وضح ذلك محمد مهاتير في قوله : "إن مفهوم اقتران التنمية بالمساواة في الفرص بماليزيا ينطوي على أهمية خاصة، نظرا لأن مجتمعنا يقوم على التعددية العرقية والدينية، ذلك أن السكان الأصليين الذين يعرفون بلفظ بومبيترا يشكلون نحو 60% من مجموع سكان البلاد، لكننا عندما نتحدث عن الثروة والمداخيل، فإنهم يحتلون موقعا متأخرا مقارنة ببقية السكان الذين ينحدرون من جنسيات أخرى هذا الواقع الذي دفعنا إلى ندشن في عام 1970م سياسة اقتصادية جديدة تم تصميمها بما يكفل للبومبيترا للحصول على نصيبهم من (الكعكة الاقتصادية) ، وفي عام 1971 م، وفي إطار التحرر من التبعية التي أرادها الغرب، قامت بإصدار قانون المناطق التجارية

الحرة لتجهيز الصادرات، واعطت من خلاله حوافز لجذب رأس المال الأجنبي إليها، كما أنها في سبيل التحرر من التبعية الرأسمالية قامت بإنشاء بنك إسلامي، وهو البنك الإسلامي الماليزي عام 1983م وكذلك سمحت للبنوك التجارية الأخرى بتطبيق النظام الإسلامي في معاملاتها، مما شكل فرصة ذهبية للاقتصاد الإسلامي للنمو على أرض ماليزيا.

ولكن هذه التوجهات لم تشفع لماليزيا في النجاة من فترات الأزمات، خاصة في بداية الثمانينات من القرن العشرين حيث وصل العجز في الميزانية إلى 17%، 14% من الناتج القومي الإجمالي على التوالي في عام 1983 وتراجعت معدلات التبادل بشدة في عام 1985–1986 والتي حدثت بسبب الاعتماد المبالغ فيه على تصدير السلع الأولية للخارج، وذلك لأن هذه الخطوات لم تكن كافية ولم تكن قد أتت ثمارها بعد، وفي نهاية 1986 وصل الدين الخارجي إلى 85% من الناتج القومي الإجمالي، ووصلت نسبة خدمة الدين إلى 20% من إجمالي الصادرات، ودخل الاقتصاد في حالة ركود، وانخفض الاستثمار الخاص بنسبة 25% ، وتقلصت أسواق الأسهم والعقارات في عام 1987، الأمر الذي ادى إلى إفلاس العديد من المؤسسات المالية، ولهذا أقدمت ماليزيا بدءا من 1986 بوضع إستراتيجية للتنمية من خلال خطة خماسية (1986– 1990) تقوم على تحفيز القطاع الخاص الاعتباره المحرك الأساسي للنمو، وقامت أيضا بمجموعة من الإصلاحات والتعديلات في كافة القطاعات الاقتصادية، فركزت في ذلك على:

1 – مناخ الاستثمار بخفض الضرائب على أرباح الشركات و تخفيف القيود.

2- إعادة هيكلة قطاع المشروعات العامة، من خلال وضع برنامج للخصخصة، مع وقف إنشاء مشروعات عامة جديدة.

3- اتخاذ العديد من الإجراءات لدعم وتقوية الجهاز المصرفي والمالي، و لزيادة كفاءة و عمق الأسواق المالية

4- وضع سياسة لسعر الصرف لتامين القدر المناسب من المنافسة.

5- اتخاذ موقف متحفظ حيال الاقتراض الخارجي، خاصة من الصندوق النقد الدولي الذي عرض عليهم نموذج التطوير، الإصرار على التعجيل في مداده، مع إعادة تمويل الدين القائم، فيقول محمد مهاتير: "من المهم هنا بيان أن ماليزيا قد أعرضت عن نموذج التطوير الذي مدحته وقامت بالدعاية له الدول الشمالية من خلال البنك الدولي المصرف الدولي للإنشاء والتعمير والاتحاد العالمي للتسويق".

أخذ الاقتصاد الماليزي في استعادة قوة الدفع المعهودة بدءا من عام 1987، كما مكنت السياسات الإصلاحية، من وضع الاقتصاد الماليزي في موقع يمكنه من الاستفادة من التحولات في المنافسة الدولية والشروع في خطة جديدة بدء من ١٩٩٠ - ٢٠٢٠ في عهد رئيس الوزراء محمد مهاتير، وتعرف هذه الخطة بالخطة الاستراتيجية 2020 التي تطمح إلى تصنيف ماليزيا كدولة صناعية بحلول عام 2020م ورفع معدل دخل الفرد إلى أربعة أضعاف مستوياته عام 1991، ومن هنا فإن ماليزيا تسعى من خلال هذه الخطة إلى تكثيف النشاط الصناعي على أرضها، ففي الستينات كان النمو يركز على الإنتاج الزراعي الذي يمثل 40% من الناتج، وكان إسهام القطاع الصناعي 10% من هذا الإنتاج وكانت سلعتين (المطاط والقصدير) تشكلان 70% من الصادرات وهذا التكثيف في النشاط الصناعي سيقوم باستهلاك كل المواد الخام التي تنتجها، وهذا يعني

توفير ملايين من فرص العمل الجديدة من أجل تلبية حاجة النشاط الصناعي، وبهذا انخفضت نسبة البطالة إلى 3%، وارتفع نصيب الفرد الماليزي من الدخل وبفضل الخطة التي قامت بها ماليزيا منذ إنشاء الاتحاد في عام 1963 انخفض نسبة الفقراء من 52% في عام 1970 إلى أقل من 5% 2013.

التحديث في المجال الصحي والاجتماعي

توفر ماليزيا خدمات صحية مدعومة من الدولة إلى حد كبير بتكلفة متدنية جدا أو مجانا في مرافق الرعاية الصحية وتتكفل الحكومة بتغطية نحو 98% من تكاليف الرعاية الصحية والمرافق المذكورة مفتوحة أمام الجميع دون تمييز، بغض النظر عن الانتماء الاجتماعي، أو الجنسية، او القدرة المالية، بما في ذلك أمام العمال المهاجرين بغض النظر عن وضعهم القانوني ، كما أن هذه المرافق الصحية موزعة توزيعا في مختلف المواقع الجغرافية في البلد ، أما في الأماكن التي لا يتوفر فيها ما يكفي من المرافق الصحية الثابتة، فإن الحكومة توفر للمجتمعات المحلية خدمات دعم تشمل العيادات المتنقلة والأطباء الجوالين.

وفي إطار الجهود الرامية إلى ضمان الوصول إلى مستوى رفيع من الرعاية الصحية، استحدثت وزارة الصحة نظام الرعاية الأولية الإلكتروني، وهو نظام إلكتروني لإدارة العيادات الطبية وهو وسيلة لتمكين المسعفين والأطباء العاملين في مناطق نائية ومناطق يصعب الوصول إليها من إدارة الحالات الطبية على نشر يتسم بالفعالية والكفاءة ويضمن إنقاذ الأرواح ويضع هذا النظام الرعاية الطبية المتخصصة في متناول المرضى كما يحد من عزلة الأخصائيين.

كما باشرت الحكومة تنفيذ برامج لتعزيز الصحة تشمل التثقيف والإعلام وإسداء المشورة لفئات مستهدفة، بغية تمكين عامة الجمهور من اتخاذ خيارات وقرارات مستنيرة بشان جميع الجوانب المتعلقة بالصحة.

وقد حققت ماليزيا نجاحا كبيرا في السيطرة على العديد من الأمراض المعدية عاما بعد عام. اضافة الى ذلك شملت الإصلاحات توفير سكن لائق وتحسين مستوى المعيشة والرفاه للجميع.

وقد اصدرت الحكومة الماليزية قانون الأمن الداخلي الذي صدر في عام 1960 ،وبدأ سريانه في (1 أب أغسطس ١٩٩٠) في ماليزيا الغربية وفي ١٧(ايلول/ سبتمبر ١٩٩٣) في ماليزيا الشرقية إلى مكافحة العناصر المخربة والأعمال الهدامة التي تهدد الأمن القومي.

وغرض هذا القانون هو وضع الأحكام اللازمة لتحقيق الأمن الداخلي في ماليزيا، وضبط المسائل المتصلة بالحبس الاحتياطي، ومنع الأعمال التخريبية، والقضاء على اعمال العنف المنظم ضد الأفراد والممتلكات في ماليزيا، وما يتصل بذلك من أمور، وقانون الأمن الداخلي ضروري لحفظ السلم والاستقرار وضمان أمن الأفراد في ماليزيا ويخول قانون الأمن الداخلي الوزير سلطة احتجاز أي شخص للحيلولة دون قيامه بأعمال تخل باي شكل كان بأمن ماليزيا أو بأمن أي جزء من أجزائها أو تخل بضمان توفر الخدمات الأساسية فيها أو بحياتها الاقتصادية.

النظام السياسي في ماليزيا والانتخابات التشريعية:

الحكم في ماليزيا ملكي دستوري، ونظام الحكم فيدرالي يجمع 14 ولاية ماليزية، وهناك حكومة فيدرالية مركزية يرأسها رئيس الوزراء، الذي يفوز حزبه في الانتخابات

على مستوى الدولة، وهو ذو صلاحيات واسعة، كما أن هناك حكومات محلية للولايات، يرأس كلا منها رئيس الوزراء الذي يفوز حزبه في الانتخابات على مستوى الولاية، وقد وفر نظام الحكم مجموعة من الضمانات والإجراءات التي تعطي للدولة صبغة ملايوية، كالملكية ولغة الملايو ودين الدولة الإسلام، وتضمن سيطرة الملايو على الحياة السياسية وعلى الخدمة المدنية، فضلا عن إعطائهم بعض المزايا الاقتصادية والتعليمية.

وقد ضمن نظام الحكم أن يكون الملك من بين سلاطين الملايو التسعة، والذين يحكم كل منهم، بالوراثة إحدى الولايات الماليزية (والتي كانت سلطنة قبل الاستقلال)، ويقوم مجلس السلاطين باختيار ملك مرة كل خمس سنوات.. ولذلك لم يكن غريبا أن يشهد مهاتير بن محمد، عندما كان رئيسا للوزراء في الفترة 1981–2003، عهود خمسة ملوك لماليزيا وسلطات الملك في ماليزيا أقرب إلى سلطات الملك في بريطانيا، فهو يملك ولا يحكم، ويقوم بسلطات رمزية، وفي معظم الأمور يتصرف بناء على "نصيحة" الحكومة وهو القائد الأعلى للجيش. وقد تمكن مهاتير من تقليص صلاحيات السلاطين سنة ١٩٩٣، عندما تمت الموافقة على رفع الحصانة عنهم، وعلى محاكمتهم قضائيا في محاكم خاصة في حالة اتهامهم؛ كما قللت صلاحياتهم في إعطاء العفو الملكي.

تعقد في ماليزيا كل خمس سنوات انتخابات ديموقراطية حرة، لانتخاب أعضاء مجلس النواب الماليزي (ديوان الرعية) ولانتخابية مجالس الولايات، وتتم الانتخابات على أساس حزبي، وعادة ما تتم الانتخابات وفق درجة نزاهة معقولة، لكنها لا تخلو أحيانا من الاتهامات باستخدام المال السياسي أو أصوات الموتى. وتتميز الانتخابات بأنها تحدث بشكل منتظم في مواعيدها، كما تتميز بالهدوء النسبي والسلاسة ثم إن تقبل

الأطراف المختلفة للنتائج، أو الاعتراض عليها، إن وجد، لا يؤثر في الأغلب على النتائج العامة للانتخابات.

ومن جهة أخرى، تلجا القيادة السياسية إلى "ضمان نجاحها في الانتخابات عن طريق:

1- تشكيل تحالفات موسعة بقيادتها من مختلف الطوائف والأعراق.

2- تيتي نظام انتخابي يعتمد الأكثرية العددية البسيطة للفوز في الدوائر الانتخابية بحيث يفوز عن كل دائرة مرشح واحد فقط.

3- تقسيم الدوائر جغرافيا، بحيث تعطي نسبة تمثيل أعلى للملايو، وفرص نجاح أفضل مرشحيهم.

4- حصر الحملات الانتخابية في مدة لا تتجاوز ثلاثة أسابيع، وهي فترة لا تراها أحزاب المعارضة كافية، في أجواء يسيطر فيها التحالف الحاكم على وسائل الإعلام، ويكون قادته ورموزه ملء السمع والبصر طوال سنوات حكمهم، كما أن الرئيس الوزراء صلاحية تقديم موعد الانتخابات، وتحديد التاريخ الذي يراه مناسبا لانعقادها

ويسجل نحو 80% من الماليزيين أسماء هم في قوائم المشاركين في الانتخابات، ويقوم عادة نحو ٧٠-٨٠ % منهم بالإدلاء بأصواتهم وبالإضافة إلى مجلس النواب هناك مجلس الشيوخ (المجلس الوطني) ويقوم كل مجلس من مجالس الولايات باختيار اثنين يمثلان الولاية في عضويته، ويعين الملك باقي الأعضاء ال 43، وتستمر ولاية المجلس لمدة ثلاث سنوات، وصلاحيته ذات طبيعة استشارية.

حاول حزب أمنوا (حزب منظمة الملايو الوطنية المتحدة أو إختصارة امنوا) أن ينفرد بتمثيل الملايو ويشدد قبضته على القيادة السياسية الماليزية، وقد نجح إلى حد كبير في الاحتفاظ دائما بالكتلة النيابية الأكبر في مجلس النواب، وعادة ما يزيد عدد أعضائه في البرلمان من نصف عدد أعضاء التحالف الحاكم اي الجبهة الوطنية، فحصل الحزب على ٧١ مقعدا من أصل 148 مقعدا حصلت عليها الجبهة الوطنية (48%)، ولكن التحالف الذي يقوده، كان لا يزال في وضع يمكنه من الاحتفاظ بأغلبية الثلثين في مجلس النواب (١٤٨ من أصل ١٩٣ مقعدا أي بنسبة ٧٩,٧%). وبالرغم من أن عدد أعضاء أمنوا في البرلمان في انتخابات سنة ٢٠٠٨، زاد عن نصف عدد أعضاء التحالف الحاكم أي الجبهة الوطنية، حيث بلغ ٧٩ عضوا من أصل 140 مقعدا حصلت عليه الجبهة الوطنية، إلا أنها كانت المرة الأولى التي يفقد فيها التحالف الحاكم أغلبية الثلاثين منذ استقلال ماليزيا، وهو ما أعطى مؤشرات على بوادر لاختلال المعادلة المعتادة، سواء بسبب تراجع قوة التحالف أو بتحسن أداء المعارضة.

زود نظام الفوز بالأكثرية البسيطة لصاحب أعلى الأصوات في الدائرة الانتخابية، الجبهة الوطنية بفرص عالية للفوز لأنها تقدم مرشحا واحدا فقط يمثلها في أي دائرة وتقوم جميع الأحزاب المنضوية في الجبهة بالتصويت مجتمعة لصالحه كما منح هذا التحالف الفرصة الأكبر للفوز في الدوائر المختلطة، لأنها عادة ما تنافع مرشحا عن لون واحد (كالحزب الإسلامي بانتمائه الملايوي، أو حزب العمل الديموقراطي بانتمائه الصيني)، ولذلك تنحصر فرص الأحزاب ذات الأغلبية العرقية أو الطائفية في معاقل عرقيتها أو طائفتها فقط، وبالتالي فإن عدد المقاعد الذي تفوز به الجبهة الوطنية، لا يعكس بالضرورة حجم الشعبية التي تتمتع بها وهو الذي جعلها تحصل عادة على أغلبية تزيد عن ثلثي المقاعد، على الرغم من أنها لم تحصل في أي من الدورات الانتخابية

على نسبة ثلثي عدد الناخبين وعلى سبيل المثال فقد حصلت سنة ١٩٨٩ على 55,8 % من الأصوات، بينما حصلت ٨٣،6% من المقاعد، وفي سنة ٢٠٠4 حصلت على ٦٣،٨ % من الأصوات، بينما حصلت على ٩٠’4% من المقاعد.

دستور ماليزيا:

أما بالنسبة لدستور ماليزيا فقد جاء متأثرا الى حد ما بالدستور البريطاني فهو قريب منه في بعض البنود، وعندما تشكلت ماليزيا في 11 ايلول عام 1963، تم تعديل الدستور ودخول ولايات صباح وسرواك وسنغافورة. لكن خروج سنغافورة من الاتحاد عام 1965، أدى الى تعديل الدستور مرة أخرى، وشهد الدستور ايضا تعديلين عامي ١٩٧4 و ١٩٨4 كان من شأنهما تأسيس ولايتي كولالمبور ولابوان كاقليمين فيدراليين فضلا عن تعديلات اخرى، وفي عام ١٩٩4 ادخل تعديلا يقضي يتقيد سلطة رئيس الدولة في الاعتراضات على تشريعات مجالس السلاطين، وعلى سريان مفعول أي مشروع لم يصادق عليه الملك خلال 30 يوما، وبهذا يشار الى أن الدستور الماليزي تم تعديله أكثر من اربعين مرة منذ الاستقلال، ويتكون الدستور الماليزي من (١٨١) مادة تم تقسيمها إلى عشرة أجزاء وثلاثة عشر ملحقا، وتشمل هذه الأجزاء كالاتي:

الجزء الأول: الولايات والدين وقانون الاتحاد

الجزء الثاني: الحريات الأساسية

الجزء الثالث: المواطنة (الجنسية)

الجزء الرابع: الاتحاد

الجزء الخامس: الولايات والتنظيمات النوعية

الجزء السادس: العلاقات بين الاتحاد والدول

الجزء السابع: السياسة المالية

الجزء الثامن: الانتخابات

الجزء التاسع: النظام القضائي

الجزء العاشر: الخدمات العامة

يسعى الدستور الأعلى لاقامة حكومة منتخبة من الشعب وبرلمان نيابي منتخب وسلطة قضائية مستقلة وسلطة المراجعة القضائية وحكومة تخضع للمساءلة وفقا لسيادة القانون في ظل تقسيم السلطة بين الولايات الاتحادية ،وقد حدد الدستور في الجزء الرابع منه النظام السياسي للسلطات الثلاث، (التنفيذية – التشريعية – القضائية) وتركيبها وتكوينها.

الهيئات الممثلة للسلطة في ماليزيا

١ –**السلطة التنفيذية:** حدد الدستور السلطة التنفيذية وجعلها تتمثل في الملك ومجلس الوزراء. اذ تم انتخاب الملك من قبل مؤتمر لمدة خمسة أعوام، حيث يمثل الملك الرئيس

الأعلى للاتحاد، لذا ينبغي أن يكون أحد الحكام التسعة الورثة. حيث يتم اختيار حاكم واحد من الحكام التسعة بالتعاقب لحكم البلاد عبر اقتراع سري، وكذلك الحال بالنسبة لنائب الملك. حيث يمارس الأخير سيادته في حالة غياب الملك او اخفاقه في أداء مهامه أو في حالة وفاته او استقالته، ويعتبر الملك السلطة العليا في ماليزيا، ورغم قراراته يعتمد على نصيحة رئيس الوزراء الا انه يكون مسؤولا على المهام التالية:

أ- تعيين رئيس الوزراء.

ب- تعيين القضاة في المحكمة الفدرالية والعليا.

ج – رئاسة القوات المسلحة.

د- تعيين الوزراء.

هـ – تعيين حكام الولايات والقضاة والسفراء.

أما بالنسبة المجلس الوزراء فيقوم الملك بتعيينه، حيث يتألف المجلس من رئيس الوزراء وعدد غير محدد من الوزراء الذين يتم اختيارهم من البرلمان على شرط أن يكون رئيس الوزراء شخصا مولودا في ماليزيا وعضوا في مجلس النواب، وزعيم الحزب الحاصل على أغلبية المقاعد في مجلس النواب وحائزا على ثقة الأغلبية في المجلس، وتتركز مهام رئيس الوزراء في رئاسة مجلس الوزراء، هذا فضلا عن تنسيق السياسة الخاصة بالدولة وتوجد وظائف دستورية ووضعية معينة لرئيس الوزراء حيث يقوم بتقديم النصح الى الملك حول تعيين القضاة ولجان الخدمات الانتخابية أما منصب نائب رئيس الوزراء فهو منصب تقليدي يتولى الادارة في حالة غياب او عدم قدرة رئيس الوزراء على أداء الوظيفة.

٢- **السلطة التشريعية:** يحدد الدستور السلطة التشريعية، وترتكز السلطة على البرلمان الذي يتكون من مجلسين هما:

أ- **مجلس النواب الأصغر (ديوان راكيات):** يبلغ العدد الإجمالي لأعضائه المنتخبين ٢١٩ عضوا وتجري الانتخابات العامة له مرة كل خمس سنوات. حيث توجد في ماليزيا لجنة انتخابات يقوم الملك بتعينيها، وتنقسم اللجنة إلى دوائر انتخابية حيث ينتخب اهل كل الدوائر ممثلا لهم في ديوان راكيات. ويمثل الشخص الذي يرأس جلسة البرلمان الناطق الرسمي او رئيس البرلمان

ب- **مجلس النواب الأكبر (ديوان نيغارا) أو مجلس الشيوخ:** يتكون من ٧٠ عضوا تختار المجالس التشريعية في الولايات 26 منهم ويقوم الملك بتعيين الأربعة والأربعين الأخرين على اساس خبرتهم لتمثيل القطاعات كالمهنيين والتجار والأقليات. ولكل ولاية ممثلين يتم انتخابهم من قبل الهيئات التشريعية في الولايات، أما رئيس مجلس الشيوخ ونائبه فينتخبون بطريقة مشابهة لأنتخاب رئيس مجلس النواب ونائبه ويعمل اعضاء ديوان نيغارا عادة لمدة ثلاث سنوات، وبامكان البرلمان زيادة عدد الاعضاء المنتخبين الى ثلاثة لكل ولاية، ويعتبر مجلس الشيوخ هيئة تشريعية اصغر بكثير وأقل قوة من مجلس النواب.

3- **السلطة القضائية:** وتتالف السلطة القضائية في ماليزيا من:

أ- **المحكمة العليا:** وهي أعلى سلطة قضائية، ولها صلاحية تفسير نصوص الدستور والفصل القضائي في النزاعات بين أي ولاية والحكومة الفدرالية أو بين الولايات، كما أنها تمثل أعلى محكمة استئناف.

ب- يلي المحكمة العليا في المستوى محكمتان رفيعتان، احداهما في شبه جزيرة ماليزيا والأخرى في شبه جزيرة بورنيو.

ج- المحاكم الدورية تقع في المراكز الحضرية والريفية الرئيسة.

د- محاكم الجنح ولها سلطة قضائية في الأمور المائية الجنائية البسيطة

<u>هيئات الحكم في الأقاليم التابعة لدولة ماليزيا:</u>

حددت دولة ماليزيا فضلا عن السلطات الرئيسية الثلاث، هيئتين أضافيتين لأدارة النظام السياسي في الدولة وهي كالاتي

1- **مؤتمر الحكام:** تأسس المؤتمر في ١٩٤٨ بموجب دستور اتحاد الملايو والذي يعرف رسميا باسم مجلس (راجا - راجا) وهو هيئة رسمية تم تأسيسها بموجب الدستور ويتالف من (٩) حكام وارثين و(4) غير وارثين يوفر هذا المؤتمر صلة عالية المستوى بين الحكومة الفدرالية وحكومات الولايات، ويتم حضور اجتماعاته من قبل الملك ورئيس الوزراء، كما ويمنح هذا اللقاء فرصة لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك التي تهم الولايات وترتكز وظائف مؤتمر الحكام على ما يلي

أ- انتخاب وعزل الملك، ونائبه

ب- مناقشة مسائل السياسة الوطنية

ج- الموافقة أو رفض اي قانون ديني، والاحتفالات الخاصة باتحاد ماليزيا بشكل عام.

د- قبول أو رفض أي قانون بعد التشاور مع اعضاء مؤتمر الحكام.

2- **المجالس التشريعية والتنفيذية للولايات:** نجدها قريبة الشبه بديوان راكيان من ناحية التنظيم، الا انه ليس هناك مجلس شيوخ أو مجلس أعلى في الولايات، بل تعقد المجالس والمناقشات وتميز القوانين فيما يتعلق بالموضوعات المتعلقة باختصاصها كما يقوم المواطنون في كل ولاية بانتخاب ممثلين لهم في المجالس التشريعية لمدة خمس سنوات وينتمي أغلبهم الى احزاب سياسية تشكل المجالس التشريعية في عدد محدد من الأعضاء لكل ولاية، أما المجالس التنفيذية فهي بمثابة مجالس وزارة لحكومات الولايات وتعرف عادة بمجلس (الكيراجان) هو الرئيس المحلي التنفيذي في كل ولاية او ما يسمى الوزير الأول حيث تشبه وظيفته الى حد كبير وظيفة رئيس الوزراء في الحكومة الفيدرالية.

العوامل الداعمة لعملية التنمية في ماليزيا:

تعد ماليزيا إحدى قصص النجاح التي حققها المسلمون اليوم بتمسكهم بهويتهم الإسلامية، وبكل ما تحمله من مظاهر التسامح والإخاء مع مواطنيهم من غير المسلمين، وهي شاهد على أن التطبيق الإسلامي الصحيح في سياسة العلم والعمل دافع قوي للنهضة، وإثبات واقعي معاصر لمفهوم التنمية بالإيمان أن ماليزيا دولة انمائية تلتزم سياسية واقتصاديا بتحقيق التنمية وتتخذ من هذا الإنجاز الاقتصادي اساسا لتحقيق الشرعية السياسية لنظامها السياسي، ويمكن القول أن النجاح الاقتصادي والتنموي الذي شهدته ماليزيا يعود في جانب كبير منه إلى الدور الكبير الذي لعبته الدولة، بدءا من التخطيط للسياسات الاقتصادية حتى متابعة تنفيذها ووضع الضوابط المنظمة النشاطات الاقتصادية في شتى المجالات، وقد برهنت تجربة ماليزيا على صدق التأثير الإيجابي للحكم المحلي في مساعي التنمية عن طريق الخطط والاستراتيجيات التنموية التي

مكنتها من أن تصبح دولة صناعية حديثة، فقد استطاعت ماليزيا ان تقدم إنموذجا تنمويا فريدة عن طريق الأخذ بنظام الحكم المحلي والذي يرجع نشأته إلى عهد الاستعمار البريطاني الذي ظل ما يقرب من مائتي عام عن طريق تطبيق الولايات لهذا النظام، وتعد حقبة رئاسة الدكتور مهاتير محمد من العام ١٩٨١-٢٠٠٣، هي الحقبة التي شهدت انطلاقة النموذج الماليزي للتنمية فقد تضاعف متوسط دخل الفرد وارتفع رقم الصادرات وحدث نمو ملحوظ في الاستثمار الأجنبي، وارتفع نصيب الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا كله بمقتضى قوانين عقد السبعينيات من القرن الماضي التي قادت الى نقل المسؤولية الى المستوى المحلي او ما يعرف باللامركزية الإدارية، ويمكن اجمال العوامل السياسية والاقتصادية التي ساعدت على نجاح التجربة التنموية في ماليزيا بالنقاط الاتية:

أ. مناخ سياسي يتميز بتهيئة الظروف الملائمة للإسراع بالتنمية الاقتصادية.

ب- يتم اتخاذ القرارات دائما من خلال المفاوضات المستمرة بين الأحزاب السياسية القائمة على اسس عرقية ما جعل سياسة ماليزيا توصف بأنها تتميز بديمقراطية توافقية في جميع الأحوال.

ج- رفض الحكومة الماليزية تخفيض النفقات المخصصة لمشروعات البنية الأساسية والتي هي سبيل الاقتصاد الى نمو مستقر في السنوات المقبلة لذا قد ارتفع ترتيب ماليزيا لتصبح من الدول الاقتصادية الخمسة الأولى في العالم في مجال قوة الاقتصاد المحلي .

التحديث في اندونيسيا:

إندونيسيا أو كما تعرف رسميا باسم جمهورية إندونيسيا هي عبارة عن دولة أسيوية تقع تحديدا في الجنوب الشرقي من قارة آسيا، وتحيط بها من نواحيها المختلفة العديد من الدول ومنها ماليزيا وسنغافورة والفلبين عاصمتها جاكرتا، ومساحة الدولة تقدر بما يقارب حولي 1.919.440 كيلو متر مربع تضم فيها ١٧٥٠٨ جزيرة، ويقطنها ما يقارب حوالي ٢٣٨ مليون نسمة من السكان، وهي بذلك تحتل المرتبة الرابعة في العالم من حيث عدد السكان، عاصمتها جاكارتا، تضم جمهورية اندونيسيا عدد من المجموعات المختلفة من ناحية العرق والدين واللغة وبناء على ذلك حملت الدولة شعار الوحدة في التنوع هناك حوالي ٣٠٠ عرق مختلف في أندونيسيا ومنها الأسترونيزية وهي تشكل الأصل لمعظم سكان أندونيسيا، وهناك أيضا الميلانيزية والجاوية وهم الغالبية العظمى من السكان، وكذلك السونديون والملايويون والمادوريون، والأقليات تشمل على من أصولهم صينية وهندية وعربية وأوروبية، أما عن اللغة فهناك حوالي ٧٤٢ لغة ولهجة في أندونيسيا، ومنها اللغة الأندونيسية وهي اللغة الرسمية وهناك لهجة الملايو والجارية.

في اندونيسيا ستة أديان معترف بها بالرغم من إقرارها بحرية الأديان وهذه هي الإسلام حيث تعد أندونيسيا من أكبر الدول من ناحية كون أكبر عدد من سكانها من المسلمين، وهناك البروتستانية والكاثوليكية وهناك البوذية والهندوسية والكونفوشيوسية، أما معنى الأمم فهو ان كلمة اندونيسيا تتكون من كلمتين أحدهما (اندو) ومعناها الهند، والثانية (نيسيا) ومعناها الجزر.

تعرضت اندونيسيا الى صراعات الدول الاستعمارية فيما بينها للسيطرة عليها منها الإسبان والهولنديين والإنكليز لكن في النهاية تمكن الهولنديون من تثبيت اقدامهم

في إندونيسيا، وبدأوا بمحاولة كسب ود الشعب الإندونيسي، ففي عام ١٩١٨ تم إنشاء أول مجلس نيابي عرف بالفولكسراد كان هذا المجلس يتكون من ستين عضوا، ثلاثون منهم فقط من الإندونيسيين، وخمسة وعشرون من الأوربيين، وخمسة من الشرقيين الأجانب، وكان قسم منهم يعين بالانتخاب غير المباشر، أما القسم الآخر فيتم تعيينهم من قبل الحكومة الا ان هذا المجلس لم يمثل الشعب مطلقا، اذ لم يكن له حق في التشريع، ولم تكن الحكومة مسؤولة أمامه، بل كان مجلس استشاريا. لذا، طالب الزعماء الإندونيسيون بانشاء برلمان حقيقي، إلا أن الحكومة الهولندية رفضت ذلك كذلك بدأت بالاهتمام بالتعليم وانشاء العديد من المدارس إلا انها تجاهلت الحركة القومية رعنتها مقتصرة علي فنه صغيرة من الثوريين لذا عمل المثقفون الأندونيسيون على إنشاء جمعيات كانت مهمتها الإهتمام بالتعليم والثقافة ومنها جمعية بودي اوتومو (الأخلاق الفاضلة)، التي تأسست في عام ١٩٠٨ .

وفي عام ١٩١١ تأسست رابطة من صغار التجار والحرفيين الإندونيسيين عرفت باسم (شركة دانغ إسلام)، بهدف الدفاع عن مصالح رجال الأعمال الوطنيين ضد القهر الاستعماري ثم تحولت هذه الرابطة الى حزب سياسي عرف بشركة إسلام.

انتهج حزب شركة إسلام في بادئ الأمر سياسة التعاون مع الحكومة الهولندية، فقدم مذكرة وقعها ابرز رجالات اندونيسيا، وقد طالب الموقعون بإنشاء حكومة وطنية ذات برلمان، فوعدت الحكومة الهولندية بلاهاي لإنشاء تلك الحكومة، انها الشات بعد الحرب مجلساً مختلطاً لا يمثل الشعب، فأدرك الحزب حقيقة النيات الهولندية، فقرر اتباع سياسة التعاون مع السلطات الهولندية ،ومع ظهور بوادر الحرب العالمية الثانية، بدا الهولنديون ينادون بمبدأ التعاون مع الاندونيسيين، لاسيما بعد الاحتلال الألماني

لأراضي هولندا عام 1940 وبالمقابل اشتدت المطالبة بإيجاد دستور حقيقي يحقق رغبة الشعب في الأشتراك بالحكم الفعلي. إلا أن هولندا رفضته هذه المطالب، وظلت على هذه الحال حتى الاحتلال الياباني لاندونيسيا عام ١٩٤٢، إذ احتلت القوات اليابانية اندونيسيا في الثامن من آذار عام 1946 بعد ان خاضت معارك لمدة ثلاثة ايام استسلم على اثرها الجيش الهولندي، وقد قسم اليابانيون اندونيسيا الى ثلاث مناطق عسكرية لتسهل عليهم السيطرة على البلاد.

ارتبط الاحتلال الياباني لاندونيسيا بتطور اليابان الاقتصادي خلال القرن التاسع عشر، ان بدأت اليابان بالبحث عن مجال حيوي لها في الدول المجاورة، خاصة بعد ازدياد عدد سكانها، وازدياد الإنتاج الصناعي فيها، لذا فقد نادت بمبدأ "أسيا للأسيويين"، وعملت على منع تدخل الدول الأوربية في الشرق الاقصى، ثم أخذت تتطلع الى اندونيسيا، وحاولت ادخال اندونيسيا في مضمار الاتحاد الاقتصادي الذي أطلقت عليه اسم "منطقة الرخاء الاسيوية" المشتركة، بهدف ابعاد النقود الأجنبي عن المنطقة الأسيوية الا ان هولندا رفضت الانضمام، في الوقت الذي اصرت فيه اليابان على تنقية ذلك بالقوة، فقامت باحتلال اندونيسيا كان هدف اليابانيين من احتلالهم لإندونيسيا هو وضعها في خدمة المجهود الحربي الياباني واول محاولة لتعبئة الجهود الأندونيسية ضمن ذلك المجهود رفع شعار الحركة الثلاثية المستندة الى ثلاثة اسس هي اليابان قائدة اسيا، اليابان حامية آسيا، اليابان شعلة آسيا.

خلال هذه الفترة ظهرت شخصية قيادية قادت حركة المعارضة للوجود الأجنبي هو سوكارنو ولد عام 1901 في مدينة سورابايا في جارة الشرقية، وتلقى تعليمه في المدارس الاستعمارية الهولندية الحديثة، وفي عام ١٩٢٩ تخرج من كلية الهندسة في

باندونغ ومنذ صباه نكت لديه الروح الوطنية، اذ قضى مدة دراسته في بيت احد الزعماء السياسيين الوطنيين وفي عام ١٩٢٧ اسس الحزب الوطني الاندونيسي الذي كان يهدف الى استقلال اندونيسيا، وبعد عامين القت السلطات الهولندية القبض عليه الا انها افرجت عنه عام ١٩٣١، فأعاد نشالة السياسي مرة أخرى، وفي عام 1933 اعتقل للمرة الثانية، ونفي الى جزيرة فلورس ثم نقل الي سومطرة وظل هناك حتى عام ١٩٤٢، حاول سوكارنو أقناع الادارة اليابانية بإمكان الإندونيسيين تقديم المساعد لهم عن طريق اقامة تنظيم يعبر عن طموحاتهم الحقيقية وان يتعاون الطرفان عبر هذا التنظيم وقد وافق اليابانيون على ذلك واقيم التنظيم في التاسع من آذار عام 1943، وعرف باسم بيوترا ومعناه (مركز قوة الشعب) وتم تعين سوكارنو رئيسا له.

حاول اليابانيون كسب دعم القادة المسلمين الذين كانوا يسيطرون على أعداد كبيرة من الجماهير الريفية ومن خلال كسب دعمهم يمكن الحصول على دعم جماهيري كبير يخدم سلطات الاحتلال ، لذلك الشات منظمة اسلامية عام ١٩٤٣ عرفت بالماشومي مجلس الشورى الاندوئيسي للمسلمين، وفي اواخر عام ١٩٤٣ وجد اليابانيون أن منظمة البيوترا لم تحقق الأهداف التي انشأت من أجلها، لذلك قاموا بحلها وأنشأوا بدلا عنها منظمة الإخلاص الشعبي وأصبح سوكارنو رئيسا لها؛ إلا أن سيطرة السلطات اليابانية على تلك المنظمة فاقت سيطرتهم على البيوترا.

بدأت بوادر الاستقلال تظهر في إندونيسيا منذ تشرين الأول، اذ لم يعد اليابانيون يرفضون رفع العلم الوطني، كما تولى عدد من الإندونيسيين بعض المناصب العالية في الادارات الاقليمية في جاوة، واخذ سوكارنو وزملاؤه يتحدثون عن الاستقلال بصراحة،

كما تم إنشاء معهد اندونيسيا الحرة، والقيت فيه المحاضرات على الطلبة عن القومية والاقتصاد والعلوم السياسية وغيرها.

وخلال عام 1945 أصبحت أوضاع اليابانيين سيئة، وبلغ تذمر الشعب الإندونيسي اقصى ذروته. لذا، حاول اليابانيون اتخاذ بعض الإجراءات التي تظهر رغبتهم في منح الإندونيسيين استقلالهم، إلا أن الزعماء الوطنيين رفضوا أن يكون استقلالهم ملحة يابانية، واعلنوا استقلال اندونيسيا في السابع عشر من أب 1945.

وقد نجح سوكارنو في جعل القومية أهم مبدا للأمة الإندونيسية التي يجب عليها أن تتغلب على ما يسمى بالمجتمعات العرقية، وظهرت قدرة سوكارنو، وحنكته السياسية من خلال هذه الطروحات، فقد اراد ايجاد محور موحد لجميع الاندونيسيين يقلل من الاختلافات الدينية والعرقية الموجودة في البلاد. وعلى الرغم من أن الديانة الغالبة في الاسلام، الا انه حاول الموازنة في هذا الموضوع املا في تحقيق الوحدة الوطنية، وقد التي سوكارنو اول خطاب له بوصفه رئيسا للجمهورية في الثالث والعشرين من آب عام 1945، وحاول من خلاله تفسير أهداف الجمهورية والتشديد على اهمية الحصول على اعتراف دولي بها، ودعا الأمة الإندونيسية لمساندته ودعمه في سعيه هذا .

ومن اول الأعمال التي قام بها سوكارنو تشكيل أول وزارة برئاسته في الرابع من ايلول، ضمت وزراء كانوا يعملون سابقا مستشارين في اختصاصاتهم تحت القيادة اليابانية، لقد عارضت قوات الحلفاء، التي أصبحت مسؤولة عن اندونيسيا بعد هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية الاستقلال، وخاصة هولندا التي تريد اعادة سيطرتها على اندونيسيا لذلك بدا فترة من الصراع بين الحركة الوطنية الاندونيسية وقوات الحلفاء حتى اعلان الاستقلال الحقيقي في كانون الأول عام ١٩٤٩ .

دستور 1940

اصبحت اندونيسيا بعد الاستقلال دولة فيدرالية تضم الجمهورية وخمس عشرة ولاية واقليما ذاتي الحكم، وكان عدد الولايات ست عرفت بالنيغارات وان وجود عدد من

الولايات منفصلة أدى إلى ضعف اوضاع اندونيسيا لذلك سعت أغلب الولايات للانضمام إلى الجمهورية فعقد اجتماع في تموز عام ١٩٥٠ ضم مجلس الوزراء في الولايات المتحدة الإندونيسية، وساد اتجاه عام بضرورة أخذ التدابير اللازمة لتأسيس بنية الدولة الإندونيسية الموحدة وفي الخامس عشر من آب عام ١٩٥٠ اعلن إلغاء الولايات المتحدة الإندونيسية وتشكيل الدولة الموحدة ، التي عرفت بـ(الجمهورية الإندونيسية) التي ضمت كل جزر إندونيسية باستثناء أيريان الغربية، وأقرت جاكارتا عاصمة للدولة، واصبح سوكارنو رئيسا للجمهورية.

وفي الوقت نفسه وضع دستور جديد للبلاد من جانب لجنة تم اختيار أعضائها من بين أعضاء البرلمان السابق للولايات المتحدة الإندونيسية، وقد أعتمد الدستور النظام البرلماني المعروف في أوربا أساساً للنظام السياسي الإندونيسي وقد تضمن الدستور مبادئ خمسة يطلق عليها (بنتشاسيلا) "بانتشا" تعني خمسة، و"سيلا" علي مبادي هي اساس قيام الدولة قد تضمنتها مقدمة الدستور عام 1945 ، وهي ما يلي:

١ –الإيمان بالرب الواحد الأحد

٢ –الإنسانية العادلة والمتحضرة

٣ –الوحدة الإندونيسية

4– الديمقراطية التي تقودها المحكمة الداخلية

5– العدالة الاجتماعية لجميع افارد الشعب الإندونيسي

واشار الدستور إلى كون الولايات المتحدة الإندونيسية دولة ديمقراطية ذات بنية فيدرالية، مقترحة بأن تلك الفيدرالية يجب أن تعتمد على رغبات المواطنين التي يتم

التعبير عنها بحرية من خلال وسيلة ديمقراطية، كما عد هذا الدستور الجمهورية ولاية ضمن الولايات المتحدة الإندونيسية، وحدد دور الرئيس على اله دور صوري، رغم ذلك فقد منح الدستور الجديد الرئيس صلاحيات مهمة من بينها اختيار أعضاء السلطة التنفيذية كالوزراء ونائب الرئيس، فضلا عن الحصانة التي يتمتع بها الرئيس ضد أي اتهام از طلب مبرر للقرارات التي يتخذها، كما ضم الدستور فقرة تنص على عدم امكان استبدال الرئيس او نائبه قبل أن يجتمع مجلس دستوري منتخب على وضع مسودة دستور جديد يعطي الفقرات الضرورية للقيام بالانتخاب من اجل هذه المناصب.

إن الدستور الجديد كان غامضاً في تعريف وضع الرئيس ودوره، وبالتالي أعطى هذا الغموض فرصة لسوكارنو لكي يفسر بعض الفقرات بالطرائق التي تسمح له ليقوم بدور يتجاوز من خلاله السلطات المحددة له، ولكن بشكل مناسب ومبرر فمثلا ما ورد في الفقرة التي اعطت الصلاحيات الكاملة للوزارة والبرلمان في تشريع القوانين دون تحديد صلاحيات كل جهة يضاف إلى هذا إنها تضمنت حق الرئيس بالتشاور مع الوزارة في إصدار المراسيم المهمة كحل البرلمان أو إعلان حالة الطواري او تشكيل مجلس وزراء جديد، وهذه المواضيع من الأمور المهمة التي قد تجعل الرئيس يمارس دوراً مركزياً في إدارة الدولة في الوقت نفسه لم يشر الدستور إلى إجبار الرئيس على التصديق على توصيات وقرارات مجلس الوزراء، مما جعل الرئيس يعمل بشكل غير علني على نقض أو تأخير التشريعات التي لا يوافق عليها، الأمر الذي يؤدي إلى إحراج الوزارة أمام البرلمان حتى تضطر للخضوع للرئيس أو تجبر على الاستقالة.

ولكي تكتمل هيمنة الرئيس على الواقع السياسي، أشار الدستور الجديد على إن الرئيس "هو القائد الأعلى للقوات المسلحة"، ومنح بموجب ذلك حق تعيين كبار

الضباط، وتأتي أهمية ذلك في إن السيطرة على القوات المسلحة تعد عاملا حاسما في الواقع السياسي الإندونيسي في تلك المراحل، واكد الدستور على تكوين مجلس الشورى الشعبي من أعضاء مجلس النواب الشعبي، وأعضاء مجلس نواب الأقاليم الذين يتم انتخابهم من خلال عملية انتخابات عامة، يعقد مجلس الشورى الشعبي جلسة واحدة على الأقل كل خمسة أعوام في عاصمة البلاد ويتم اتخاذ كافة القرارات الصادرة باغلبية الأصوات، ويكون المجلس الشورى الشعبي سلطة تعديل الدستور وإدخانه حيز النفاذ وله الحق في اختيار رئيس الجمهورية او نائب الرئيس ولا يجوز له أقالتهم اثناء فترة الولاية الا بموجب الدستور، وتقسيم الدولة الموحدة الجمهورية إندونيسيا إلى محافظات، وتقدم هذه المحافظات إلى مقاطعات ويكون لكل منها حكومات إقليمية ينظم عملها القانون وتتمتع بالحكم الذاتي ويتم اختيار اعضائها من قبل الشعب في انتخابات عامة تكون السلطة القضائية مستقلة، ويكون لها سلطة تنظيم النظام القضائي بغية إنفاذ القوانين والعدالة، تتم ممارسة السلطة القضائية من قبل محكمة عليا وجهاتها القضائية التابعة لها والتي تتمثل في محاكم عامة قد حدثت تعديلات الدستور عام 1945 أربع مرات، وبعد التعديلات تبلور النظام السياسي الإندونيسي وتم انتخاب رئيس الجمهورية ونائبه بشكل مباشر ويقوم الرئيس بتعيين وزرائه.

بداية التحول الديمقراطي في اندونيسيا

لقد كانت اندونيسيا تدار خلال الفترة من (١٩٤٩-١٩٥٧) من قبل الأحزاب السياسية وكان ابرز هذه الأحزاب (حزب الماشومي) و(الحزب الوطني الإندونيسي) والحزب الشيوعي وحزب شهرير الإشتراكي الذي كان له تأثير على النخبة الحاكمة

بصورة عامة لاسيما في المستويات العليا للإدارة والجيش، فضلا عن وجود أحزاب صغيرة أخرى، إلا إن فعاليتها كانت محدودة مقارنة مع الحزبين الوطني والماشومي.

لقد كان حزب الماشومي من الأحزاب السياسية الرئيسة في أندونيسيا، ظل هذا الحزب محافظة على أكبر نسبة من المقاعد في البرلمان المؤقت الذي تشكل عام 1950، وقد فاز ب (44) مقعدا من مجموع (234) مقعداً، وفي انتخابات عام 1955 حصل هذا الحزب على المركز الثاني في عدد الأصوات اذا حصل على (57) مقعدا من مجموع (٢٦٠) مقعدا في البرلمان المنتخب ولم يكن حزب الماشومي على علاقة ودية مع الرئيس سوكارنو الذي كثف جهوده خلال خمسينات القرن الماضي لإضعاف سلطة هذا الحزب لأن أعضاء هذا الحزب كانوا أقل خضوعا لنفوذ سوكارنو مقارنة بالقادة الكبار في الحزب الوطني ولان هذا الحزب كان يملك دعما قويا من الشعب الإندونيسي.

اما الحزب الوطني ثاني أكبر حزب في إندونيسيا قبل انتخابات عام 1955 لامتلاكه (42) مقعدا من مجموع (234) مقعدا في البرلمان المؤقت وبينما أصبح أكبر حزب في البلاد بعد الانتخابات، إذ حصل على عدد أصوات يفوق عدد الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب الأخرى وفاز هذا الحزب باكبر عدد من المقاعد في البرلمان المنتخب، إذ حصل على(٥٧) مقعدا من مجموع (٢٦٠) مقعدا، اتسمت العلاقة بين هذا الحزب وسوكارنو بالودية لتقارب أفكارهما بشان العديد من المسائل، وأبرزها الموقف من حزب الماشومي، انطلق سوكارنو في تبنيه لفكرة الديمقراطية الموجهة من افكار عدة، يعود في اغلبها الى الموروث الاجتماعي والسياسي الإندونيسي، الذي عده الأساس

الفكري الذي يجب أن تسير عليه اندونيسيا في ادارة شؤونها الداخلية، وان أية فكرة خارج هذا الإطار تعد دخيلة على الواقع الاندونيسي.

وتستند فكرة الديمقراطية الموجهة لدي سوكارنو على ثلاثة أسس أولها، المارهينية التي تصف نضال الشعب الإندونيسي في مقاومته للمستعمر، على الرغم من حالة الفقر والبؤس التي كان يعيشها الشعب وخاصة الفلاحين المعدمين، وكيف أثمر ذلك في حصول الإندونيسيين على استقلالهم متجاوزين تباعد الجزر واختلاف الأعراق والأديان وفي هذه الفكرة معي سوكارنو إلى التركيز على الأخوة الإندونيسية التي يجب أن تظل الرابطة التي ينضوي تحتها كل إندونيسي.

اما الأساس الثاني فقد تمثل بالزعامة القوية والتوجيه من القمة ، وضمن هذا الأساس سعى سوكارنو الى عد نفسه المحور الأساس المحرك الرئيس السياسة الدولة، من خلال قدرته على مواجهة مخاطر الاختلافات التي قد تؤدي الى الاضرار بمصلحة الأمة الإندونيسية، وضمن هذا السياق خاطب سوكارنو اعضاء البرلمان الإندونيسي عام 1960 قائلا : "اذا لم تستطيعوا التوصل الى اتخاذ قرار بشأن قضية ما بسبب اختلاف خطير في وجهات النظر، فإنني أطلب من رئاسة البرلمان أن تتجه الى الرئيس والقائد الأعلى، لاتخاذ قرار اساسه كل تلك الآراء التي تمخضت عنها نقاشاتكم".

تناول الأساس الثالث مسألة المشاورة التي تعني اجراء حلقة نقاش لحل المشكلات الموجودة، وإعطاء كل فرد رأيه الخاص حتى يتمكن الجميع من التوفيق بين تلك الآراء شيئا فشيئا والوصول الى راي موحد بشأن القضية المطروحة دون اللجوء الى اجراء عملية التصويت في اتخاذ القرار.

وفي البداية اشار سوكارنو الى ضرورة أحداث تغيير جذري في النظام السياسي الحكومي، ثم أشار إلى الأزمات التي واجهت الوزارات المتعاقبة يسبب افتقارها للسلطة، فضلا عن المعارضة المستمرة من مختلف المجموعات القوية في البرلمان ولحل هذه المشكلات طرح سوكارنو فكرته الجديدة التي تضمنت تشكيل وزارة على اساس وزارة التعاون المتبادل التي تشمل جميع الأحزاب والجماعات الممثلة في البرلمان

فضلا عن ذلك، فقد تضمن الاعلان اقتراحاً لتشكيل المجلس الوطني الذي سيضم ممثلين من جميع طبقات الشعب، كالعمال والفلاحين والشباب وعلماء الدين والنساء ورؤساء أركان القوات المسلحة الثلاثة، ويكون برئاسة رئيس الدولة، كما سيقدم المجلس اراءه للوزارة سواء كانت بحاجة لها أم لا ، وان النظام الجديد نص على اشتراك الحزب الشيوعي الاندونيسي في الحكم، ولإيضاح ذلك امام المجتمعين، قال سركارنو: "واني اعلم أيها الإخوان أن عددا منكم او عددا من الجماعات تعارض اشتراك الحزب الشيوعي في الوزارة، ولكنني أسالكم بإخلاص هل نتمكن من اهمال هذه الجماعة التي نالت في الانتخابات ستة ملايين صوتا".

دأب الشيوعيون على تنظيم المظاهرات ورفع اللافتات والاعلانات، كما امتلأت الشوارع بالكتابات المؤيدة لفكرة سوكارنو، وفي الرابع والعشرين من شباط عقدت المنظمات الشيوعية اجتماعا حضره الرئيس سوكارنو، قدمت فيها عريضة للرئيس تؤيد فكرته، كما أعلنت بأن اكثرية الأمة تؤيده وان اراء الأحزاب ليست سوى اراء فردية.

من جهة أخرى نظم المسلمون اجتماعات عدة من بينها الاجتماع الذي عقد في السابع والعشرين من شباط، الذي صادف ذكرى يوم المعراج، وخلال الاجتماع عمل الزعماء المسلمون على تحريض الناس لمقاومة فكرة سوكارنو. وقد اعلن احد قادة حزب

الماشومي بان سبب رفض اشتراك الحزب الشيوعي يعود الى أن ولاء هذا الحزب لموسكو وليس لإندونيسيا.

دفع الصراع بين الأحزاب السياسية في إندونيسيا من اجل الوصول الى السلطة سوكارنو نهاية عام ١٩٥٨ الى التفكير في ايجاد مؤسسة يستطيع من خلالها أضعاف سلطة الاحزاب دون الغائها، واعطاء الجيش نوعا من السلطة الشرعية الدائمية، لكن دون أن تكون له هيمنة وسيطرة لا يمكن تحديهما ولتنفيذ ذلك وجد سوكارنو ان توسيع المجلس الوطني من مجرد مجلس وطني تخطيطي الى برلمان من شانه ان يكون افضل وسيلة لتحقيق هدفه.

ومنذ الخامس من كانون الأول عام ١٩٠٨ بدأت المناقشات المطولة بين الرئيس والاحزاب. واخيرا نجح سوكارنو في تحقيق هدفه، اذ صدرت صيغة نهائية تقرر بموجبها اعطاء نسبة (50%) من مقاعد البرلمان الى ممثلي المجموعة الفاعلة بحيث تصبح للجيش نصية (35%) من المقاعد من مجموع (260) مقعداً، ويتم انتخاب المرشحين من خلال تشكيل الجبهة الوطنية التي ستقوم باختيارهم، الا ان هذه الصيغة لم تحظ بموافقة معظم الأحزاب السياسية وبعد مناقشات مطولة دامت أكثر من شهرين، قرر مجلس الوزراء في العشرين من شباط قطع المشاورات والبدا بتطبيق الديمقراطية الموجهة من خلال مقترح العودة الى دستور 1945.

بدأ سوكارنو بتطبيق الديمقراطية الموجهة من خلال ترؤسه للوزارة الجديدة ومنع اي وزير بوزارته من الانتماء الى أي حزب سياسي وطبقا لدستور عام 1945 تم تأسيس مجلس التداول الشعبي الذي كان يتولى مهمة اختيار الرئيس ونائبه، وتحديد الخطوط الرئيسية السياسية الدولة فضلا عن ذلك، تم تأسيس المجلس الاستشاري

الأعلى بدلا من المجلس الوطني السابق، واصبح سوكارنو رئيسا للمجلس، وضم المجلس 44 عضوا، من بينهم الأمين العام للحزب الشيوعي، فضلا عن ثمانية أحزاب أخرى، باستثناء حزب الماشومي الذي تم استبعاده.

اضاف سوكارنو مجلسا اخر عرف بـ "مجلس التخطيط الوطني"، كانت مهمته تهيئة مخطط لتطوير الاقتصاد الإندونيسي تحت قيادة الديمقراطية الموجهة ويتكون من ٧٧ عضوا، وفي الخامس من اذار عام ١٩٩٠ سدد سوكارنو اخر ضربه ضد ما تبقى من النظام البرلماني، اذ قام بتفكيك البرلمان بعد رفضه لقبول ميزانية الحكومة.

وحال تفكيكه اعلن سوكارنو بانه سيغير البرلمان بحيث يكون أعضائه على مستوى ردح دستور 1945، وعلى الرغم من الاعتراضات الكثيرة، عين سوكارنو البرلمان الجديد في الخامس والعشرين من حزيران. وفي الجلسة الافتتاحية اوضح سوكارنو بان سلطات البرلمان ستكون سلطات استشارية وليست تشريعية، فضلا عن انه سيمارس سلطه نهائية على كل القرارات البرلمانية، ومن اجل ادخال الشيوعيين في الحكم، اعلن سوكارنو عام ١٩٩٠ جزءا من تطبيق الديمقراطية الموجهة، اتخاذ مبدأ الناس اكوم والذي يعني اشراك الوطنيين والدينيين والشيوعيين في الحكم.

وعلى صعيد الاقتصاد أعلن مجلس التخطيط الوطني في الثالث عشر من اب عام ١٩٩٠ عن وضع خطة تطوير اقتصادية أمدها ثماني سنوات، اذ دعا الى برنامج استثماري كبير بلغ (5,4) مليار دولار، ودعت الخطة الى استثمار ما يقدر بـ (13%) من الدخل الوطني الاندونيسي السنوي الذي يقدر بـ (٢٣٦) مليار روبية، وذلك لتحقيق زيادة بنسبة (١١،6%) في الدخل الوطني لسنة ١٩٦٩ ولدعم المشروع مالية اقتضى الأمر طلب نحو (1,5) مليار دولار من المساعدات الخارجية.

وفي عام ١٩٩٢ مرت إندونيسيا بأزمة اقتصادية كبيرة لذا عبرت الولايات المتحدة عن عزمها الأبداء المساعدة، وقام فريق امريكي للمسح الاقتصادي بزيارة لإندونيسيا أصدر في اعقابها تقريرا يوصي بأنشاء برنامج خمس سنوات لإعانة اندونيسيا بقيمة 30 مليون دولار على أن تساهم الولايات المتحدة بـ ٢٣٣ مليون دولار من اصل المبلغ، وكان هذا العون مشروطا بتعاون اندونيسيا مع صندوق النقد الدولي في مسائل تخفيض قيمة الروبية وتقليص الموازنة العامة ،وقد توجهت بعثة من الصندوق الى اندونيسيا لمساعدة الحكومة في ابتكار برنامج يحقق الاستقرار النقدي، وفي اذار عام 1963 عرضت الولايات المتحدة قرضا لمدة عشر سنوات بقيمة 13 مليون دولار من اجل تحويل الواردات التي يتطلبها برنامج تثبيت النقد وفي حزيران منح مجلس مساعدة التنمية التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مساعدة لإندونيسيا بلغت 400 مليون دولار، لسد العجز في ميزان مدفوعاتها وكانت ستراتيجية الولايات المتحدة تقضي بان تسهم هي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بنحو نصف المبلغ، على أن يؤمن أعضاء الكونسورينوم الأربعة الأخرون بريطانيا، فرنسا، ألمانيا الغربية، واليابان بقية المبلغ، وفي اب اتفقت اندونيسيا مع صندوق النقد الدولي، بتشجيع من الولايات المتحدة، على اجراءات تتيح لها أن سحب مبلغا لا يتجاوز 50 مليون دولار في العام التالي شهدت اندونيسيا مظاهرات كثيرة نددت بسياسة سوكارنو قاد التظاهرات سوهارتو والأحزاب الإسلامية.

إندونيسيا في عهد سوهارتو

ولد في 8 حزيران عام ١٩٢١ إبان الاستعمار الهولندي، الأسرة تشتغل بالزراعة في وسط جزيرة جارا، وعاش متنقلا بين أمه وأبيه وأقاربه بعد انفصال والديه ولم يكن قد جاوز عمره سنتين.

تلقى سوهارتو تعليمه في مدرسة جاوية محلية، ثم عمل لفترة قصيرة في أحد البنوك ليلتحق بعد ذلك بجيش الاحتلال الهولندي سنة 1940، وفي سنة ١٩٤٢ رقي سوهارتو لرتبة رقيب، وهو ثاني رؤساء إندونيسيا، حكم اندونيسيا على مدى 37 عاما من عزل أحمد سوكارنو في عام ١٩٦٧ حتى استقالته في ١٩٩٨. وقد تم اختياره كرئيس موقت لحين اجراء انتخابات جديدة لاختيار الرئيس الرسمي عام ١٩٧1، لقد كان الهدف من الفترة الانتقالية هو معالجة بعض الأمور السياسية والاقتصادية الطارئة، ومعالجة جميع السلبيات التي خلفها نظام سوكارنو.

ولقد لقي سوهارتو قبولا من جميع أفراد الشعب بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو السياسية، فقد رأوا أن الالتفاف حوله يؤدي إلى استقرار البلاد، واستئصال الوجود الشيوعي، ووجد سوهارتو دعما من الطلاب الذين ساعدوا على تصفية جيوب الحزب الشيوعي، فعمل العامة من الشعب على معاقبة قادة هذا الحزب وإعدامهم بعد أن أذن لهم القادة المسلمون بذلك.

وجد سوهارتر قبولا حسنا من عامة الشعب، لأنه قضى على الحركة الشيوعية الثورية غير أن بعض المصادر ذكرت انه استخدم سياسة الترقب والانتظار، فقد كان يترقب ما يسفر عنه الرضع، فلما رأى أن الانقلاب لا محالة فاشل، تظاهر بمساندة الإسلاميين، مما يدل على أن نواياه تجاه الإسلام لم تكن صادقة؛ إذ سرعان ما قام بتهميش المبادئ الإسلامية، والاعتماد على مبادئ العلمانية التي كان يؤمن بها، ويظن أنها الأمثل لإدارة دفة النظام ويلاحظ أن الفرق بين سوكارنو وسوهارتو، أن الأول اعتمد على الشيوعية مرجعا في إدارة الدولة، وذلك بإبعاد الإسلام علانية؛ اما سوهارتو فاعتمد العلمانية في إدارة الدولة، وهي لا تختلف عن الشيوعية في شيء، إلا أن الفارق هو أن

سوهارتو عمل على ضرب الدين الإسلامي بصورة خفية فما يجمع بين الزعيمين هو العمل على تهميش المبادئ الإسلامية وتشويهها تمهيدا للقضاء عليها ويجب أن نشير هنا بان سوهارتو في بداية حكمه عمل على توحيد السياسة، وصهر جميع الإيديولوجيات في بوتقة واحدة، وقد وجد قبولا شعبيا لا مثيل له.

لقد التقت الأحزاب الاسلامية حول سوهارتو لاعتقادها هو المنقذ لهم وأن عهده سيشهد نظاما ديمقراطيا جديدا، يتيح العدل والمساواة للجميع، ولهذا كوفي (حزب ماشومي) بالاشتراك في إدارة الدولة في الفترة الانتقالية، وقد جاءت هذه المكافأة مقابل ما بذله هذا الحزب من جهد في الكفاح ضد الشيوعيين. هذا وقد كان حزب ماشومي محروما من المشاركة السياسية منذ 6 أكتوبر 1966، لكن بعد فترة من حكم سوهارتو تنكر لموقف الحزب واتهمه بانه لا يختلف عن الحزب الشيوعي لأنه يعمل على تغيير فلسفة الدولة وتشكيلها وفق الإيديولوجية الإسلامية وكان هذا الرد بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير، فبدأ التنافر بين سوهارتو وعامة الناس من المسلمين؛ إذ رأوا في عدم الاختلاف بينهم وبين الحزب الشيوعي إهانة, لذلك اتجهوا إلى تأسيس حزب جديد أطلقوا عليه حزب مسلمي إندونيسيا، الا أن سوهارتوا رفض تأسيس الحزب او مشاركة أي حزب اسلامي بالسلطة، وقد قام سوهارتو بدءا من عام ١٩٧١م، بتقليص عدد الأحزاب، فقد قلصها من عشرة أحزاب إلى متبعة فقط، ثم اختزلت الأحزاب السبعة إلى ثلاثة أحزاب إسلامية، والحزب الديمقراطي الإندونيسي الذي يضم جميع العناصر النصرانية، وحزب العمال المدعوم ماديا ومعنويا من قبل الحكومة. وقد عملت الدولة على محاربة أي محاولة لدحل البلاد تسير على الشريعة الإسلامية، رأت الدولة ضرورة استخدام مبادئ الـ بنتشاسيلا عند ممارسة الأعمال الدينية، وهي مبادئ غامضة وغير واضحة. هذا وقد قامت الدولة ببناء المساجد المعروفة من حيث المنارة والقبة ولكن في

شكلها تعبر عن مبادي فلسفة الدولة. فضلا عن ذلك فإن بعض العبادات، مثل الزكاة والصدقات أطلق عليها اسم زكاة الـ بنتشاسيلا؛ إذ أنشأ سوهارتو مؤسسة الزكاة تحت الـ بنتشاسيلا، وهي زكاة تخصم من مرتبات موظفي الدولة شهريا. كما نلاحظ اختفاء رمز الكعبة من شعار الحزب الإسلامي "اتحاد" كان سوهارتو في إدارته للدولة يعول كثيرا على المخابرات، والنظام البوليسي، والعمل على إبعاد الإسلام عن السياسة.

ظل نظام سوهارتو يقاتل من أجل إرساء دعائم الـ بنتشاسيلا، والعمل على غرسها في نفوس الشباب والجيل الصاعد، بحيث تصير إيديولوجية ثابتة وراسخة في النفوس؛ فأخذت الحكومة تبذل جهدها لشرح المبادئ الخمسة شرحا تفصيليا، بل ذهبت ابعد من ذلك فادخلتها ضمن المناهج التربوية في جميع المستويات التعليمية، بدءا من المرحلة الابتدائية وانتهاء بالمرحلة الجامعية وأدرجت مادة الأخلاق، وهي مادة بديلة عن المواد الدينية. وواضح أن الحكومة كانت تسعى لنزع بذرة الإيمان من قلوب المؤمنين، وزعزعة عقائدهم، ونشر الأفكار الهدامة الباطلة المنافية لتعاليم الإسلام. فالحكومة جرياً وراء الحفاظ على القومية، كانت تضحي بالدين؛ ولعل هذا الاتجاه هو الذي قاد إلى ثورة شديدة ضد الدولة ليس من المسلمين فقط، بل شاركهم في العطاء والثورة غيرهم من أهل الديانات النصرانية والبوذية والهندوسية، لأنهم رأوا استحالة أخذ الأخلاق من مبادئ غامضة ومبهمة، مثل مبادئ الـ بنتشاسيلا فمثل هذه السياسة الغامضة كانت تتجه نحو تشكيك الشعب في دينه. لذا توحدت جميع الديانات على عدائها للدولة، ورأي أصحابها أن تلك المبادئ غايتها نشر الفكر الليبرالي، ومحاربة كل شيء يدور في فلك الأديان.

وقد ظهرت في اندونيسيا شخصيات تبنت الفكر العلماني منها نور خالص مجيد ولد نور خالص مجيد في 17 مارس ١٩٣٩م، وكان والده عبد المجيد أحد أهم زعماء المسلمين التقليديين.

أن ظهور الفكر الليبرالي كان يرمي إلى خدمة النظام القائم –نظام سوهارتو– ذلك النظام الذي كان يسعى للنهوض بإندونيسيا اقتصاديا، وقد زين البعض لسوهارتو أن العائق الذي يقف أمام النهضة هو الدين، لذا لما ظهرت أفكار ليبرالية، مثل أفكار نور خالص، وجد النظام أن نور خالص قدم له هدية على طبق من ذهب فقد أراد نور خالص إبعاد الدين عن الدولة، فهو يرى أن الدولة تستخدم العقل والفكر الإصلاح حال الأمة؛ أما الدين فهو أمر فردي لا علاقة له بالدولة، لذا يجب الفصل بينهما.

الليبرالية الاقتصادية

بدأ التحرير الاقتصادي في إندونيسيا عام ١٩٩٩م، استندت فيه الحكومة إلى جماعة التكنوقراط الذين تلقوا تعليمهم في الغرب، وكان على رأسهم رئيس المجلس الوطني للتنمية والتخطيط ما بين (1967–1983م)، وهو واحد من جماعة يطلق عليها عصابة بركلي (نسبة إلى تخرجهم في بركلي الأمريكية) وقد هدفت هذه العصابة إلى تأهيل إندونيسيا للتعاطي مع اقتصاد مفتوح، يتخذ من الاستثمار علامة ليبرالية تميز النظام الجديد من غيره. وقد كانت هذه العصابة الليبرالية ناجحة فيما يتعلق بالسياسة المالية والضريبية، فقد أسهمت في تحفيض التضخم من 636% عام 1966م إلى 9% عام ١٩٧٠م؛ مما جعل حكومة سوهارتو تثق بالحلول الليبرالية في القضايا الاقتصادية. ولا شك أن النجاح الكمي أضفى على الليبرالية بعدا وطنيا لأن القادة الإندونيسيين شعروا بأن السياسات الليبرالية، لاسيما السياسات الاقتصادية الكلية قد أتت أكلها، فشرعوا في تكثيف عملية الاستثمار الأجنبي الذي بلغ ٨٣ مليون دولار خلال سنتين، وارتفع إلى ٢٧١ مليون دولار أمريكي عام ١٩٧٢م؛ إذ ع صناع القرار الاقتصادي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعزز من هذه السياسات الليبرالية وينعكس بالإيجاب على النمو الأقتصادي في البلاد الذي بلغ 10.9% عام ١٩٦٨م وشكل النفط سنداً ماديا لاستمرار نجاح مسيرة السياسات الليبرالية في أرض إندونيسيا، إلى جانب وفرة عنصر العمل الرخيص، والادخار، وإحلال الواردات، والاقتراض.

بعد الأزمة النفطية عام ١٩٨٩م، زادت وتيرة التحرير الاقتصادي، ومن ثم اتخذها التكنوقراط فرصة التحرير التجارة ونظام الاستيراد وإطلاق القروض، وقد عدوا هذه الأزمة النفطية بمثابة نعمة، فرفعوا شعارهم العملي: "أوقات عصيبة لصنع سياسات جيدة"، هؤلاء التكنوقراط هم خريجو "جامعة هارفارد"، حيث اطلق عليهم "جماعة هارفارد". وقد اعتمدت هذه الجماعة على خبراء أجانب عملوا مباشرة مع وزارتي المالية

والتجارة لإعادة هيكلة الاقتصاد. وقد أفضى هذا التعاون الليبرالي المحلي والعالمي إلى تقدم اقتصاد إندونيسيا وإصلاح الاقتصاد الجزئي، وحدث تطور في القطاع الصناعي، والتكنولوجيا العالية، ونمو القطاع الخاص؛ إذ بلغ متوسط النمو السنوي 6,7% في الفترة (١٩٨٧-١٩٩٢م) وعملت الأسواق بلا قيود من غير مراقبة من الدولة، لاسيما مع إقبال الشركات الكبرى على الاستثمار في إندونيسيا بطرق ليبرالية غير مشروعة، فبعد الاجتماع الذي جرى مئة ١٩٩4م، بين رؤساء دول ورؤساء حكومات الآبيك (التعاون الاقتصادي الأسيوي الباسيفيكي) في جاكرتا، شجع الرئيس الامريكي كلينتون الشركات الأمريكية على المجيء إلى إندونيسيا، واستجابت شركات كثيرة، وفي الغالب بشروط مغرية.

لقد اعتمد عهد سوهارتو على الاستثمار الخارجي المباشر بشكل مفرط، ووفر حماية خاصة للصناعات المنتجة، وقد استفادت هذه الصناعات التي يديرها القطاع الخاص من اليد العاملة الرخيصة في الوقت الذي ظلت فيه حكومة سوهارتو تعتمد على عائدات النفط في تمويل البنية التحتية لجلب الاستثمار الخارجي؛ لكن انهيار سوق النفط في منتصف الثمانينيات كشف عن ضعف الاقتصاد الإندونيسي الذي يعتمد على الاستثمار الأجنبي بشكل مفرط وغير صحي عن التسهيلات التي يلقاها هذا الاستثمار وعلى رأسها الإعفاء من الضرائب لا سيما في الصناعات الإستراتيجية؛ مما فرض على الحكومة تقييم سياستها الاقتصادية وإدخال إصلاحات جديدة، وعدت وجودها المكثف في إدارة الاقتصاد ليس عملا اقتصاديا، ورأت أن السوق – وليس الحكومة. بإمكانه أن يزيد من تعزيز الصادرات التي تجلب العملة الصعبة للبلاد. وكانت الإصلاحات الاقتصادية تشمل تغييرات في السياسات تعزز النمو الاقتصادي ويمكن التنبؤ بها في أوضاع الاقتصاد الكلي، وهذه الإصلاحات تكون عبر زيادة كفاية تخصيص الموارد،

وزيادة الادخار والاستثمار، لقد باتت سياسة الاقتصاد الكلي واحدة من العوامل القوية في النظام الجديد لسوهارتو، لكن أفاد الصينيون الإندونيسيون – إلى جانب عائلة سوهارتو– من معظم العائدات التي جلبها النمو الاقتصادي؛ مما زاد من التفاوت في توزيع الدخل، وتفشت اللا مساواة، وانتشر الفقر، لا سيما وأن الغالبية العظمى من الإندونيسيين يعتمدون على الزراعة أو على القطاع غير الرسمي من التجارة الصغيرة، وذلك لأن برامج الحكومة وعائداتها من النقط لم تكن كافية لمساعدة الإندونيسيين أصحاب الأرض، مما جعل إندونيسيا تحتل المرتبة الأولى عام ١٩٩٠م في تلقي المعونات الرسمية، فبعد إعادة الجدولة تدفقت على إندونيسيا مساعدات كبرى بناء على نية حسنة تجاه الحكومة الإندونيسية الجديدة. وقد أثارت هذه المساعدات قلق الإندونيسيين من هيمنة المؤسسات الأجنبية والأقلية الصينية على ثروات البلاد الطبيعية، فقد ظهرت أنها سياسات ليبرالية مفضوحة غطى عليها الفساد، فكانت بذلك تتجه باقتصاد إندونيسيا نحو مستقبل غامض.

لقد خلفت الليبرالية وراءها بلدا فقيرا لاسيما وأن قبل الأزمة الأميرية كان لدي إندونيسيا عدد أكبر من الفقراء تجاوز عددهم ٢٢ مليون فحسب اتجاهات الفقر وعدم المساواة خلال الفترات الثلاث من الليبرالية، نجد في فترة التحرير الأولى (1984–١٩٩٠) قد انخفض معدل الفقر بنسبة 6% (من 29،5% في 1984 الى 23،4% في 1990) بينما اللامساواة أو التفاوت فقد انخفض قليلا جدا من ٠،٣٣٠ إلى ٠،٣٢١؛ في مرحلة التحرير الثانية انخفض الفقر بنسبة 6%، على الرغم من زيادة التفاوت بشكل ملحوظ إلى 0.355 عام ١٩٩6؛ لكن في فترة الأزمة المالية زاد معدل الفقر من ١٧’6% إلى ٢٣،4% ، ثم شهد انخفاضا ولكن التفاوت ما زال مستمرا " فضلا عن حصول انخفاض حاد في اسعار الصرف، وانهيار القطاع المالي، وإفلاس

الشركات، وإلحاق الضرر بالأسر ذات الدخل المنخفض، وفقدان الوظائف نتيجة هروب الاستثمار، وزيادة الأسعار بسبب الانخفاضات الكبرى في اسعار الصرف والزيادة في التعريفات الجمركية العامة والضرائب غير المباشرة. وقد أعقبت هذه الأزمة إصلاحات اقتصادية ليبرالية فرضها صندوق النقد الدولي لم تكن ملائمة للبيئة الاقتصادية المأزومة؛ إذ أن هذه الإصلاحات ستفضي إلى زيادة عجز الصادرات والاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر، وتهميش بعض الصناعات المهمة للمجتمع الفقير، وسوء توزيع الدخل، وغياب العدالة المالية والضريبية.

المفكرون ودورهم في نشر النهضة في إندونيسيا

في إندونيسيا قام المثقفون المسلمون بدور نشط للغاية في تعزيز نشر الديمقراطية والتعددية في المجتمع. عبد الرحمن وحيد (١٩٤٠-٢٠٠٩) ولد وحيد لأسرة عريقة وتلقى تعليمه في بغداد والقاهرة، وحظي باحترام كبير من قبل المسلمين وغير المسلمين في البلاد. قرأ وحيد الآداب الغربية وحاول مزاوجتها مع التقليد الفكري الإسلامي، واحدة من أهم إنجازات وحيد لإندونيسيا كانت حملته التي لا تعرف الكلل من اجل الديمقراطية والبانشاسيلا، أي المبادئ الخمسة، بوصفها الأساس الوحيد للدولة. منذ الاستقلال رحلي ثمانينات القرن الماضي والكثير من المسلمين يعتقدون أن تبني البانشاسيلا يمكن أن يضعف عقيدتهم الإسلامية. لكن وحيد كان يجادل بأن هذه المبادئ الخمسة لا تتعارض مع الإسلام وطوال حياته المهنية انتقد وحيد علنا الأحزاب السياسية الإسلامية وطعن في شرعيتها. كما شجب فكرة الدولة الإسلامية ورفض تطبيق الشريعة الإسلامية.

نورشوليش مجيد (١٩٣٩-٢٠٠5) هر مفكر آخر تذكر له إندونيسيا أفكاره الجريئة التي شغلت عقول المسلمين، منذ أوائل سبعينات القرن الماضي ومجيد يشن

حملة دائمة من أجل العلمانية، مناشدا المسلمين فصل مصالحهم الدينية عن السياسة، ومثل وحيد رفض مجيد فكرة الدولة الإسلامية والأحزاب الإسلامية، داعيا المسلمين إلى توجيه طموحاتهم السياسية من خلال أحزاب غير دينية (العلمانية)، وأعرب عن اعتقاده أن ما هو أكثر أهمية بالنسبة للمسلمين ليس النضال من أجل جدول أعمال شكلي مثل تطبيق الشريعة، ولكن النضال من أجل جدول أعمال جوهري يضم الرعاية الصحية، والأمن والتعليم.

إندونيسيا بعد حكم سوهارتو

أدت سياسة سوهارتو إلى تأزم الأوضاع في البلاد من كافة النواحي ودفعت الى قيام مظاهرات طلابية كبيرة ادت الى استقالته في ١٢ ايار ١٩٩٨ وسلم سوهارتو رئاسة حكومته إلى نائبه برهان الدين يوسف حبيبي، لكن الأخير أعتبر جزءا من النظام نفسه، وأصبح التوتر والصراع والمظاهرات مسمات الوضع السياسي الإندونيسي خلال السنوات الثلاث الأولى من المرحلة الانتقالية، خصوصا مع تفاقم الأزمة الاقتصادية، فتشكلت المئات من المنظمات والأحزاب السياسية. وشغلت المجال العام جماعات تحمل توجهات إيديولوجية مختلفة، وشابت الديمقراطية الإندونيسية في سنواتها الأولى الفوضى، وبدأ الكثيرون في الحديث عن شبح التفكك.

لكن معظم المواطنين بقي غير راض عن أداء الحكومة الجديدة التي تنظر إليها على انها امتداد لسابقتها. فقد أوصلت الأزمة الاقتصادية البلاد إلى أوضاع هي الأكثر صعوبة منذ ثلاثة عقود. وبلغت نسبة التضخم ٧٧ بالمائة، وقفز سعر الفائدة إلى 68 بالمائة، أما الناتج المحلي الإجمالي فقد انخفض إلى 31 بالمائة تحت الصفر، وارتفع معدل البطالة إلى 24 بالمائة قوة حكومة حبيبي كانت تعد منذ البداية قصيرة المدى.

أراد الناس انتخابات نزيهة تمكنهم من اختيار زعمائهم، وسنت عدة قوانين تنظم التحول السياسي، وتم تحديد حزيران موعدا لإجراء الانتخابات العامة، لكي يختار الناخبون أعضاء المجلس التشريعي، ثم يقوم الأخير باختيار الرئيس وفقا للدستور الإندونيسي، فجاءت نتيجة الانتخابات بفوز الأحزاب العلمانية فقد فاز الحزب الديمقراطي الإندونيسي من أجل الكفاح وهو حزب علماني تتزعمه ابنه سوكارنو، أول رئيس الجمهورية. وعلى الرغم من العديد من المشاكل التي تواجه الحكومة الإندونيسية، أمكن الدولة الحفاظ على نجاح نموها الاقتصادي، والحد من معدل البطالة، وإصلاح النظام القانوني، وبناء البنى التحتية منذ عام ١٩٩٨، وإندونيسيا شهدت ثلاث انتخابات عامة، فازت فيها كلها احزاب علمانية (غير دينية) وهي على التوالي: الحزب الديمقراطي الإندونيسي (١٩٩٩)، حزب جولكار (٢٠٠4) والحزب الديمقراطي (٢٠٠٩).

اقتصاد اندونيسيا:

لدى إندونيسيا اقتصاد مختلط فيه كل من: القطاع الخاص، والحكومة، والتي تلعب دورا كبيرا وهي أكبر اقتصاد في جنوب شرق آسيا، وعضو في مجموعة العشرين، ويقدر الناتج المحلي الإجمالي بـ 706،7 مليار دولار عام ٢٠١٠ مع تقديرات للناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد عند 3,155، يعد قطاع الصناعة أكبر قطاع في اقتصاد إندونيسيا ويشكل "46,4%" من الناتج المحلي الإجمالي يليه قطاع الخدمات "37,1%" والزراعة "16,5%" ومع ذلك، فإنه ومنذ ٢٠١٠، قام قطاع الخدمات بتوظيف عدد من الأشخاص أكبر من أي قطاع اقتصادي آخر؛ وهو ما يمثل 48,9% من مجموع قوة

العمل، وبعدها يأتي قسم الزراعة 38,3% والصناعة 12.8% ويعتبر قسم الزراعة أكبر موظف في الاقتصاد الإندونيسي على مر القرون.

يقوم الاقتصاد الإندونيسي على أساس السوق، وتلعب الحكومة دورا كبيرا في تسييره؛ حيث تمتلك الدولة أكثر من ٢٠٠ مؤسسة وتضع تسعيرة للعديد من السلع الأساسية، بما في ذلك الوقود والأرز والكهرباء، وقد اتخذت الحكومة في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية التي حلت بالبلاد في منتصف ١٩٩٧؛ إجراءات كانت تهدف إلى حماية ورعاية جزء كبير من القطاع الخاص من خلال شراء اصول القروض المصرفية المتعثرة وأصول الشركات وإعادة هيكلة الديون.

التحديث في باكستان

باكستان في تركيب مزجي معناها الدولة الطاهرة أو الأرض الطير، فكلمة (باك) معناها طاهر وكلمة (ستان) معناها الدولة أو الأرض، وكل حرف من حروفها يرمز إلى مقاطعة من المقاطعات المسلمة في الهند التي تشكلت منها باكستان وخرجت كالاتي : ب (من اقليم البنجاب) ا (من اقليم بانان) ك (من اقليم كشمير) (من اقليم السند) تان (من أقليم بلوخستان).

هي بلد تقع في جنوب آسيا في المنطقة الجبلية المتاخمة لوسط آسيا والشرق الأوسط وتبلغ مساحتها 1,046 كيلو متر (650 ميل) وتمتد بشريط ساحلي على بحر العرب وخليج عمان في الجنوب، وتحدها أفغانستان وإيران من الغرب، جمهورية الهند من الشرق وجمهورية الصين وأقصى الشمال الشرقي او تنقسم منطقة كشمير بين كل من الهند وباكستان.

وتعد إسلام أباد عاصمتها وأهم مدنها، وقد كانت باكستان قبل عام 1946م جزءأ من الهند، فيما انفصلت عنها لأسباب دينية حيث إن سكانها الحاليين يعتنقون الإسلام لا الهندوسية كما الهند يعود تاريخ الإقليم الذي يعرف الآن باسم باكستان إلى 4500 سنة مضت على أقل تقدير، وذلك حينما كانت تقوم عليه حضارة متقدمة ومزدهرة فيما كان يعرف باسم وادي نهر السند. وقد دامت هذه الحضارة مدة ٨٠٠ عام، ثم اضمحلت واندثرت: وبعد مرور ألف عام قامت بعض الجماعات بفتح واستيطان المنطقة التي عرفت فيما بعد باسم باكستان، وقد تعاقب على حكم هذا الإقليم كل من العرب المسلمين واليونان والفرس والأتراك وغيرهم وذلك قبل أن يصبح تحت قبضة بريطانيا في القرن التاسع عشر الميلادي. إن التاريخ المعقد لدولة باكستان يساعد على تفسير التعددية والتنوع اللذين يتصف بهما شعب باكستان اليوم.

حكمت بريطانيا الإقليم الذي يعرف الآن باسم باكستان منذ القرن التاسع عشر وحتى مستهل القرن العشرين الميلادي، وكان هذا الإقليم يشكل جزءا من الهند، التي كانت تمثل أحد الأجزاء المهمة في الإمبراطورية البريطانية، وعندما منحت بريطانيا الهند استقلالها عام 1947، قامت بتقسيم البلاد على أساس ديني، حيث تم إنشاء دولة باكستان وذلك باقتطاع الجزأين الشمالي الغربي والشمالي الشرقي من الهند. وقد كانت المسافة التي تفصل بين هذين القسمين للأمة الجديدة تتجاوز 1,600 كم. وكانت غالبية أفراد هذين القسمين تدين بالإسلام. أما الغالبية العظمى من أفراد الشعب الذين يعيشون في الأجزاء الأخرى من الهند، فقد كانوا من الهندوس وقد أدى تقسيم دولة الهند إلى حدوث اضطراب كبير، وظهور العديد من صور المشقة، وذلك فيما يتعلق بحركة الأفراد وعبور الحدود بين الدولتين.

وقد تم إطلاق اسم باكستان الشرقية وباكستان الغربية على القسمين اللذين يكونان دولة باكستان، وعلى الرغم من أن أفراد الشعب في كلا الإقليمين يجمع بينهم رباط الدين إلا أن العديد من أوجه الخلاف قد فرقت بينهم. وقد أدت هذه الخلافات إلى نشوب الحرب الأهلية عام ١٩٧١م التي أدت بدورها إلى قيام باكستان الشرقية كدولة مستقلة أطلق عليها اسم بنغلادش.

ظلت أوجه الاختلاف الثقافي تمثل مشكلة في باكستان ما زالت قائمة حتى اليوم، لأن الشعب يتكون من عدد من الجماعات الثقافية المتعددة وكل جماعة لها لغتها الخاصة واللغة الرسمية في باكستان في اللغة الأردية، ولكن هناك قطاعات هائلة من السكان، لا يتحدثون سوى البلوشية أو البنجابية والبشتوية أو السندية ومثل هذه الحواجز اللغوية إضافة إلى بعض العناصر الأخرى من اسباب الفرقة والانقسام في أوساط

الشعب، جعلت من الصعوبة بمكان انصهار وتوحد أفراد الشعب الباكستاني في أمة واحدة.

استحدثت بريطانيا العديد من أوجه التغيير في الهند، وشمل ذلك تأسيس نظام تعليم على النمط الغربي. وقد التحق العديد من أبناء الهندوس بالمدارس البريطانية، ولكن معظم أبناء المسلمين ظلوا يذهبون إلى مدارسهم الخاصة التي تقوم بتدريس الدين الإسلامي. وفي أواخر القرن التاسع عشر الميلادي ازدادت أعداد الهندوس الذين نالوا دراستهم على النمط الغربي وبالإضافة إلى التفوق العددي الذي تميز به الهندوس على المسلمين منذ البدء حيث إنهم يمثلون ثلاثة ارباع سكان الهند، فإن افتقار المسلمين إلى جرعات كبيرة وحديثة من التعليم قد فت في عضدهم وأضعف من قواهم إلى درجة كبيرة. وبينما حصلت كثرة من أبناء الهندوس على المواقع المهمة في الأنشطة الاقتصادية ودواوين الحكومة، ظل القسم الأعظم من أبناء المسلمين لا يعملون سوى مزارعين أو عمال.

انقسم الزعماء المسلمون إلى فريقين فيما يتعلق بموقفهم تجاه الهندوس، فبعضهم يرى أن المسلمين يجب أن يتعاونوا مع التنظيم السياسي الذي يتزعمه الهندوس ويطلق عليه أعدم مؤتمر الهند القومي، بينما يرى البعض الآخر أنه إذا حاز حزب مؤتمر الهند القومي السلطة فإن المسلمين لن يحظوا على الإطلاق بمعاملة على نحو لائق وملائم . ولهذا أنشا المسلمون في عام 1906م تنظيما سياسيا مستقلا، أطلق عليه اسم الرابطة الإسلامية: (هي هيئة للمسلمين تمثل جميع انحاء الهند ، اسست في مدينة دكا عاصمة بنغلاديش حاليا).

بدأت حركات التحرر والاستقلال تكتسب القوة والفعالية في مستهل القرن العشرين، حيث سعى كل من حزب المؤتمر الهندي وحزب الرابطة الإسلامية لتحقيق المزيد من صور الحكم الذاتي للهند، وفي ذات الوقت ازدادت حدة الخلافات القائمة بين الهندوس والمسلمين حيث إن جميع المسلمين على وجه التقريب كانوا يعتقدون أن الهندوس سوف يقوي جانبهم ويزداد نفوذهم بدرجة عالية، في حالة حصول الهند على الاستقلال من بريطانيا.

وفي أوائل الثلاثينيات من القرن العشرين دعا حزب الرابطة الإسلامية إلى قيام أمة إسلامية مستقلة، في مناطق وأنحاء الهند التي توجد فيها الأكثرية الإسلامية، وأصبح زعيم حزب الرابطة الإسلامية محمد علي جناح (محمد علي جناح، مؤسس دولة باكستان الحديثة، ولد في كراتشي في 19 كانون الأول عام ١٨٧٨ تلقى علومه في بريطانيا، بدأ حياته قوميا هنديا يناهض الطائفية، ويدعو الى الوحدة بين المسلمين والهندوس، اختلف مع غاندي واستقال من حزب المؤتمر عام ١٩٢٠ واصبح زعيم مسلمي الهند لاسيما بعد عام 1934 وهو العام الذي انتخب فيه رئيسا للطائفة الاسلامية، وبدأ يدعو الى دولة اسلامية منفصلة، الأمر الذي تحقق عام ١٩٤٧، توفي بعد عام من تحقيق حلمه، وأصبح اسم باكستان يطلق على الأمة الإسلامية المزمع قيامها.

تقدم حزب الرابطة الإسلامية في عام 1940م بطلب يدعو إلى تجزئة الهند على أساس ديني، وقد أعلن كل من البريطانيين وزعماء حزب الرابطة الإسلامية رفض الدخول في أية تسوية أخرى وقعت المصادمات ومظاهر العنف بين الهندوس والمسلمين

في أواسط الأربعينيات من القرن العشرين، مما جعل بريطانيا إضافة إلى حزب مؤتمر الهند القومي يوافقان على إجراء عملية تقسيم الهند

أصبحت باكستان في 14 أب من عام ١٩٤٧م دولة مستقلة من دول رابطة الشعوب البريطانية (الكومنولث)، كما حصلت الهند على استقلالها في اليوم التالي لهذا التاريخ تم إنشاء دولة باكستان في الأجزاء الشمالية الغربية والشمالية الشرقية من الهند، حيث كان المعلمون يشكلون الأغلبية بين السكان، وتتكون دولة باكستان من قسمين يطلق عليهما اسم باكستان الغربية وباكستان الشرقية، وتفصل بينهما مسافة قدرها 1,600 كم من الأراضي الهندية، وقد اصبح محمد علي جناح الذي يعتبر مؤسس دولة باكستان أول رئيس حكومة في باكستان.

ولم تنقطع مظاهر العنف والاقتتال بين الهندوس والمسلمين حتى بعد تقسيم الهند؛ فقد القي الألوف حتفهم وهم يعبرون الحدود بين الهند وباكستان وفر نحو عشرة ملايين شخص، واجتازوا الحدود من دولة لأخرى، فالهندوس والسيخ فروا إلى الهند، بينما فر المسلمون إلى باكستان.

وقد وقعت الحرب بين الهند وباكستان عام 1948م وذلك فيما يتعلق بقضية استقلال كشمير، وادعت باكستان الحق في ضم كشمير لأن غالبية السكان من المسلمين، وبعد دخول القوات المسلحة الباكستانية إلى كشمير اعلن حاكم الإقليم وهو هندوسي انضمام كشمير إلى الهند، ومن ثم فقد ظلت القوات المسلحة الهندية والباكستانية في حالة حرب واقتتال حتى عام 1949م حينما تم تنظيم وقف لإطلاق النار بوساطة الأمم المتحدة .

نظام الحكم في باكستان

أصبحت باكستان جمهورية عام 1956م، وكان اللواء إسكندر ميرزا أول من تقلد منصب رئيس الجمهورية، وقد بسط العسكريون سيطرتهم على مقاليد الحكم خلال اواخر الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، ويمكن تقسيم طبيعة نظام الحكم في باكستان خلال المدة بين ١٩٤٧ و ١٩٧٧ الى ثلاث مراحل

أولا: مرحلة النظام البرلماني ١٩٤٧-١٩٥٨.

أصبح خلال هذه المدة نظام الحكم برلمانياً، ويعني به نظام الحكم الذي يقوم على قاعدة المساواة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ومن أهم خصائصه، إن رئيس الدولة يسود ولا يحكم، فهو رمز الدولة ووحدتها ولا يكون مسؤولا سياسية لأنه لا يمارس سلطات فعلية، وسلطاته الدستورية مجرد سلطات أمنية تمارسه عنه وزارة مسؤولة أمام البرلمان، ومن ابرز الشخصيات التي حكمت باكستان خلال هذه المدة:

1- محمد علي جناح ١٩٤٧-١٩٤٨: مؤسس الدولة والقائد الأعظم ووالد الأمة، الذي شغل منصب الحاكم العام ورئيس حزب الرابطة الإسلامية ورئيس الجمعية التأسيسية، فضلا عن احتفاظه بمنصب وزير الخارجية ووزير مناطق الحدود. وقد تم تبني قانون الهند لعام ١٩٣٥، مع بعض التعديلات الضرورية وقانون استقلال الهند لعام ١٩٤٧، كدستور موقت لدولة باكستان، وادى محمد علي جناح اليمين القانوني كأول حاكم عام بعد الاستقلال، وعين لياقت علي خان كرئيس للوزراء وطبقا للدستور المؤقت، فان نظام الحكم كان برلمانيا فيدراليا وانتظم اعضاء الرابطة الإسلامية الذي جرى انتخابهم عام 1946 في جمعية تأسيسية لباكستان، وحددت وظيفتها كسلطة تشريعية فيدرالية اولا وكجمعية تأسيسية لوضع الدستور ثانيا، وفي اوائل اذار عام ١٩٤٩ قدم لياقت علي خان رئيس الوزراء برنامج الأهداف دستورية الى الجمعية

التأسيسية والذي جاء فيه (أن دستور باكستان سيقوم على مبادئ الاسلام) وابرز بنود البرنامج هي:

1- الله جل جلالته صاحب الملك، شاءت إرادته جل وعلا أن يمنح دولة باكستان السلطة والقوة تزاولها بوساطة شعبها في الحدود التي رسمها لها، لذا قرر المجلس التأسيسي الذي يمثل شعب باكستان أن يضع دستورا تسير وفقه باكستان المستقلة ذات السيادة.

٢- تمارس الدولة وظيفتها وتتمتع بالسلطات المخولة لها بوساطة نواب منتخبين من الشعب.

٣- يؤكد على الحرية والمساواة والعدالة وحرية جميع الطوائف بممارسة تعاليمها الدينية.

4- ضمان استقلال القضاء.

وفي نهاية عام 1954 كان نصف سكان باكستان الذين يعيشون في باكستان الشرقية (بنغلاديش) بدون حكومة تمثيلية والجمعية التأسيسية محلولة، في هذه الأثناء أعلن رئيس الوزراء (محمد علي جناح) أن باكستان الغربية ستغدو وحدة وتندمج الجمعيات التشريعية فيها مؤكدا الحاجة الى اقامة جمعية تأسيسية وحددت أبرز مهام الجمعية التأسيسية الجديدة بوضع الدستور، حيث أكملت اللجنة الدستورية وضع الدستور الجديد ونشر في 5 كانون الثاني عام ١٩56، وبدأت مناقشته في الجمعية التأسيسية في 16 كانون الثاني، واستمرت حتى ٢٩ شباط عام 1956، صادق عليه الحاكم العام أسكندر ميرزا واصبح قانونا في الثالث والعشرين من آذار عام 1956، وأصبح هذا اليوم هو العيد الوطني الجمهوري في باكستان.

دستور باكستان عام 1956 أكد على الأتي: باكستان جمهورية دستورية تقوم على أساس فيدرالي بين وحدات مستقلة في حدودها ضمن السلطة المخولة لها ترمي إلى توطيد العبادي الإسلامية وخاصة العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجميع التي جاءت في القرآن الكريم والسنة النبوية، وانتهى العمل بدستور عام 1956 في 7 تشرين الأول عام 1956 عندما اعلن الرئيس اسكندر ميرزا الأحكام العرفية وحل الوزارة والغي الدستور وعين الجنرال محمد ايوب خان.

2- **لياقت علي خان ١٩٤٨-١٩٥١** : بعد وفاة (محمد علي جناح) في ايلول عام ١٩٤٨، أصبح (ناظم الدين) حاكما عاما، وتولى (لياقت علي خان) منصب رئاسة الوزراء، فتحولت السلطة الفعلية من الحاكم العام الى رئيس الوزراء في البلاد، ومن أهم الأعمال التي قام بها:

أ- بناء الجيش الباكستاني للدفاع عن حدود الدولة أمام التحدي الهندي، عن طريق شراء الأسلحة من بريطانيا وغيرها من الدول.

ب- التوصل إلى تسوية المشاكل المتعلقة حول كشمير ومشكلة اللاجئين.

ج- وضع دستور للبلاد.

د- دعم الصناعة الوطنية.

إلا إنه تعرض للإغتيال عام 1951.

3- اسكندر ميرزا 1955-1958: بعد أغتيال (لياقت علي خان) شهدت باكستان مرحلة جديدة من الصراعات السياسية والحزبية، أدت إلى تعليم (اسكندر ميرزا) منصب

الحاكم العام في آب/١٩٥٥، وفي عهده، تم إقرار دستور البلاد في آذار عام 1956، وبموجبه أقر النظام الجمهوري في باكستان وأصبح (اسكندر ميرزا) أول رئيس للجمهورية الباكستانية، وعلى الرغم من تبدل نظام الحكم من البرلماني الى الجمهوري، الا ان الصراعات السياسية والحزبية استمرت خلال عهده، واضطربت أحوال البلاد، وأعلنت الأحكام العرفية وألغي الدستور وتم حل الجمعية التأسيسية، ونتيجة لذلك تم إقالة (اسكندر ميرزا) ونفيه الى لندن، وأصبح الجنرال (ايوب خان) رئيسا للدولة بدلا منه.

ثانيا: مرحلة الحكم العسكري الرئاسي ١٩٥٨-١٩٧١.

شهدت باكستان خلال هذه المرحلة وصول القادة العسكريين الى السلطة، الذين أمتاز نظام حكمهم بالدكتاتورية وحصول الانقلابات العسكرية، ومن أبرز الشخصيات التي حكمت خلال هذه المرحلة هي:

1- **ايوب خان 1958-1969**: خلال حكم (ايوب خان) تسلم القادة العسكريون المناصب الحكومية مما أظهر الصورة العسكرية للنظام الجديد في البلاد، وباشر (ايوب خان) باتخاذ جملة من الإجراءات في البلاد منها:

أ- إعادة بناء وحدات الجيش للمحافظة على الأمن الداخلي، فضلا عن إجراء جملة من التنظيمات على قطع الأسطول البحري.

ب- تحسين الوضع الاقتصادي للبلاد وزيادة رؤوس الأموال واستثمارها.

ج- إجراء أصلاحات زراعية منها إلغاء نظام الجاكير (اي الأراضي التي كانت ممنوحة من الدولة إلى المنتفعين) وإعادة توزيعها على الفلاحين.

د- التصديق على القانون الرئيس للانتخابات، فتم انتخابه بأكثرية ساحقة عام 1960.

هـ- سن دستور جديد للبلاد عام ١٩٦٢ الذي اكد على ما يأتي:

١- منح رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة من بينها السماح بإعادة انتخاب الرئيس أكثر من مرتين بعد موافقة الجمعية الوطنية.

٢ - منح رئيس الجمهورية صلاحية قيادة الدفاع واصبح القائد الأعلى للدفاع.

٣ - تركزت السلطة التنفيذية العليا بيد رئيس الجمهورية.

4- كما منح الدستور رئيس الجمهورية الحق في أن يستعين بمجلس وزراء يختار أعضاؤه من خارج الجمعية الوطنية

5- تحسين العلاقات الخارجية مع دول الجوار.

وبذلك منح رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة مكنته من أن يستحوذ على معظم مؤسسات النظام السياسي ويجعل الجزء الأخر تحت رقابته كما مارس ضغوطا على الأحزاب السياسية والاسلامية ومارس ايضا تضييقا شديدا على الصحافة والرأي العام، فضلا عن تقديمه اصلاحات في مجال التعليم والزراعة والقانون والادارة ونقل العاصمة من كراتشي الى اسلام آباد، وفي عام 1969 أضطر (ايوب خان) لتقديم استقالته بسبب تعالي أصوات المعارضة ضده، فعلى الرغم من الإصلاحات التي قام بها، الا انها لم تته المشاكل الداخلية التي كانت تتعرض اليها البلاد.

٢ - يحيى خان 1969-1970: بدء حكم (يحيى خان) بإعلانه الأحكام العرفية، وحل الجمعيات النيابية في اقليمي باكستان، وحظر المظاهرات والاضطرابات والاجتماعات جميعها، ولجأ الى تطبيق القانون العسكري لإخماد الإضرابات، فضلا عن

محاولته إعادة الحياة السياسية إلى طبيعتها، من خلال إعلانه إجراء الانتخابات ووضع دستور جديد للبلاد.

انتخب مواطنو باكستان عام ١٩٧٠م جمعية وطنية بهدف صياغة دستور جديد للبلاد. وفي تلك الانتخابات بلغت نسبة مواطني باكستان الشرقية حوالي 56% من جمله تعداد الشعب الباكستاني. وعلى ذلك أصبح غالبية الأعضاء من الجمعية الوطنية من باكستان الشرقية، فعبر مواطنو باكستان الشرقية عن رغبتهم في قيام دستور يعطيهم الحق في إقامة نوع من الحكم الذاتي.

وشهدت هذه الفترة ظهور الأحزاب السياسية، وكان من أبرزها (حزب الشعب) بزعامة (ذي الفقار علي بوتو)، و(حزب عوامي) بزعامة (مجيب الرحمن)، وخلال انتخابات عام ١٩٧٠، فاز (حزب الشعب) بالأغلبية في باكستان الغربية، بينما فاز (حزب عوامي) بالأغلبية في باكستان الشرقية، فبدأ تنافس شديد بين الطرفين دخلا على إثرها في مفاوضات حول قضية الحكم الذاتي، ونتيجة لتعثر المفاوضات اعلنت باكستان الشرقية في آذار عام ١٩٧١ إغلاق الدوائر الحكومية والجامعات كلها وإلغاء الأحكام العرفية، أضافة الى أحداث اخرى تمثلت بالإعصار المصحوب بالفيضانات الذي ضرب باكستان الشرقية وادى إلى وفاة 226,000 شخص اتهم العديد من أهل باكستان الشرقية الحكومة ببطء وتأخير شحن المواد الغذائية والمتطلبات الضرورية الأخرى إلى المنطقة المنكوبة.

قام الرئيس يحيى خان في مارس عام ١٩٧١م بتأجيل انعقاد أول جلسة للجمعية الوطنية إلى حين أخر، مما جعل أهل باكستان الشرقية ينظمون مواكب الاحتجاج، ويبدون مظاهر الاعتراض على هذا الإجراء، ومن هنا فقد أصدر يحيى خان اوامره إلى

الجيش الباكستاني بدخول باكستان الشرقية قاوم مواطنو باكستان الشرقية دخول الجيش مما أدى إلى انفجار الحرب الأهلية بين الطرفين، وفي السادس من آذار/مارس عام ١٩٧١م أعلنت باكستان

الشرقية نفسها دولة مستقلة تحت اسم بنغلادش.

وقد أنضمت الهند إلى جانب بنغلادش في حربها ضد باكستان الغربية، مما أدى إلى تصعيد الحرب لتصبح مواجهة عسكرية بين الهند وباكستان ومن ثم فقد اتسعت دائرة القتال لتشمل بعض الأنحاء في باكستان الغربية وكشمير، وبعد مرور اسبوعين من تاريخ دخول الهند ميدان الحرب أعلنت باكستان الاستسلام، وكان ذلك في السادس عشر من ديسمبر عام 1971، أدى هذا القتال الدامي إلى وفاة أكثر من مليون شخص ونتيجة لذلك عمت المدن الكبرى مظاهرات عنيفة طالبت باستقالة (يحيى خان) في نهاية عام ١٩٧١ وتسلم (حزب الشعب) السلطة بزعامة (ذو الفقار علي بوتو)، وباستقالة (يحيى خان) انتهى الحكم العسكري للبلاد، لتبدا باكستان مرحلة جديدة من نظام الحكم عام ١٩٧١ ثم خلفه ذو الفقار علي بوتو زعيم حزب الشعب الباكستاني الذي اعترف باستقلال بنغلادش.

ثالثا: مرحلة الحكم المدني وعودة البرلمانية ١٩٧١-١٩٧٧

عاد النظام البرلماني والحكم المدني مرة ثانية إلى باكستان بين ١٩٧١ و ١٩٧٧، وفي كانون الأول ١٩٧١ أصبح (ذو الفقار علي بوتو) رئيسا لجمهورية باكستان حتى عام ١٩٧٣، وخلال هذه المدة أجري (بوتو) جملة من التغيرات لتلافي أخطاء المؤسسة العسكرية والتخفيف من حدة الهزيمة العسكرية امام الهند والتغلب على المصاعب الاقتصادية، وفي مجال العلاقة مع الهند بدأ بإجراء محادثات مع (انديرا

غاندي) رئيسة وزراء الهند عام ١٩٧٢ في مدينة (سيملا) الهندية للتوصل إلى حل للمشاكل التي نجمت عن حرب عام ١٩٧١، وتمخضت المحادثات عن التوقيع على اتفاقية (سيملا) في 3 تموز ١٩٧٢ التي تضمنت:

1- استعادة باكستان الاراضي التي أحتلتها الهند في الجزء الغربي من باكستان، وإعادة باكستان الاراضي التي أحتلتها من الهند.

2- عودة التبادل الثقافي والتجاري بين البلدين.

3- استعادة باكستان الأسرى الحرب.

4- تسوية الخلافات بين الطرفين بالطرق السلمية.

5- أن تكون مبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة هي التي تحكم العلاقات بين

البلدين.

أما على الصعيد الداخلي، فإن أهم الإجراءات التي اتخذها (بوتو) هي:

1- **السياسية:** شهدت الحياة السياسية تقدما ملموسا نحو عودة الديمقراطية، وبداية التحرك نحو القاعدة الجماهيرية.

2- الدستورية: إصدار دستور اسلامي فيدرالي برلماني في اب عام ١٩٧٣

٣ -**الاقتصادية:** انتهاج الاشتراكية الديمقراطية وسيلة للنهوض بالاقتصاد الباكستاني، من خلال تأميم الصناعات الثقيلة، والانتقال من الرأسمالية العامة الى رأسمالية الدولة.

4- العسكرية: تحويل دور الجيش الى الدور السياسي، رابعاد العناصر المنافسة له من القادة العسكريين وإبدالهم بالعناصر المعتدلة والمؤيدة له.

التطورات الحديثة في باكستان:

كان من نتيجة الحرب أن فقدت باكستان حوالي سبع مساحتها الكلية وما يربو على نصف عدد سكانها. أما الاقتصاد فقد واجه اسرا صنوف التعثر وقد انسحبت باكستان عام ١٩٧٢م من رابطة شعوب الكومنولث في أعقاب قيام بريطانيا بإقامة علاقات دبلوماسية مع بنغلادش. ثم عادت باكستان وانضمت من جديد إلى رابطة شعوب الكومنولث عام ١٩٨٩م.

وفي الفترة الأولى التي تولى فيها ذو الفقار علي بوتو مقاليد الرئاسة قام باستعادة نظام الحكم الدستوري، من خلال ممارسة الحكم المدني في باكستان. كما أعلن بوتو عن برامج الإصلاح في مجالي الاقتصاد والتعليم التقي بوتو في يوليو/ تموز عام ١٩٧٢م برئيسة وزراء الهند إنديرا غاندي، حيث وافقت إنديرا على إجلاء القوات الهندية من جميع الأراضي الباكستانية. ولكن منطقة كشمير ظلت كما كانت موضع خلاف ونزاع لأن الهند رفضت إجلاء قواتها من كشمير.

كما منح دستورة جديدة لباكستان عام ١٩٧٣م يسمح بأن يكون رئيس البلاد هو رأس الدولة ورئيس الوزراء، وبمقتضى ذلك يكون هو أعلى سلطة تنفيذية في البلاد. وتضمن حقوقا للمواطنين منها:

1- اعلن الدستور أن الإسلام هو دين الدولة الرسمي.

2- اكد الدستور على السير بطريق الاشتراكية

3- الدستور ضمن الحقوق الانتخابية لكافة المواطنين البالغين 45 سنة

4- اعلن الدستور ان باكستان جمهورية ديمقراطية اسلامية اتحادية يقوم النظام السياسي فيها على اساس وجود سلطة تنفيذية مسؤولة أمام البرلمان تحت اشراف رئيس الجمهورية.

5- يمثل مجلس الشورى السلطة التشريعية , ويتكون من مجلس الشيوخ والجمعية الوطنية.

6- أما السلطة التنفيذية فتتكون من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ويعتبر رئيس الجمهورية في راس الدولة ويتم انتخابه في جلسة مشتركة بمجلس الشيوخ الجمعية الوطنية ويتمتع بالعديد من السلطات اهمها . اختيار رئيس الوزراء من بين أعضاء الجمعية الوطنية ويحظى بدعم الأغلبية والذي يقوم باختيار وزارته بالتشاور مع رئيس الجمهورية شريطة أن يحصل على الثقة في الجمعية الوطنية والا يزيد عند اعضاء الوزارة من مجلس الشيوخ على ربع عدد الوزراء من الجمعية الوطنية والوزارة مسؤولة مسؤولية جماعية أمام الجمعية الوطنية.

7- اكد الدستور على استقلال القضاء بما يحل لكل مواطني باكستان الحصول على فرص متساوية امام القضاء, فلكل اقليم محكمة طيا وفنا على المستوى الفيدرالي توجد محكمة استئناف عليا ويعتبر قرارها ملزم لكافة محاكم باكستان كما أنها تمتلك السلطة في تقرير مدى دستورية اعمال كل من السلطة التشريعية والفنية وما يصدر عنهما من قوانين وقرارات.

ثم أصبح بوتو رئيس وزراء باكستان رقم انتخاب شودري فضل الهي كرئيس للبلاد. وفي مارس/ اذار علم ١٩٩٧م أحرز الحزب السياسي الذي ينتمي إليه بولو

الفوز في الانتخابات النيابية، ولكن العديد من الأفراد اتهموا حزب الشعب الباكستاني بممارسة الفساد في الانتخابات.

لقد شهد النظام السياسي في ظل (بوتو) نوعا من التحسن فيما يتعلق باتخاذه اجراءات جادة باتجاه تحقيق الضمان الاجتماعي للعمال والتعليم المجاني واصدار لائحة الفلاحين عام ١٩٧٧ والسعي لخدمة الطبقات الفقيرة عبر تحقيق العدالة الاجتماعية.

ويمكن أجمل أهم انجازاته بالنقاط التالية:

1- اتخاذ عدة اجراءات وقرارات هامة لتحديث الصناعة الباكستانية حدودا من ناحية وفرض سيطرة الدولة على الصناعات الرئيسية من ناحية أخرى.

2- قرار سحب بلاده من الكومنولث بعد اعتراف بريطانيا والدول الغربية بدولة بنغلاديش الجديدة.

3- نجاحه في حصول باكستان على مفاعل ذري من فرنسا وهو ما اثار ازمة داخل المعسكر الغربي.

4- توصله في تموز عام ١٩٧٢ الى اتفاقية سياسية مع الهند عرفت باسم اتفاقية (سميلا) مهدت الطريق أمام باكستان لاستعادة الأراضي التي سيطرت عليها الهند في حرب عام ١٩٧١

5- تشجيع صناعة الحديد والصلب في باكستان

6- تأميم كل البنوك العاملة في باكستان.

ورغم ان بوتو لا يعد رجلا متديناً ورغم أن نظامه يصنف ضمن الأنظمة العمانية ورغم ان برنامجه السياسي اشتراكي بالأساس الا أن الأحداث الداخلية

والخارجية منذ البداية كانت ملائمة تماما لتبني وتشجيع التوجهات والتيارات الاسلامية، وكان أحد أهم أدوات تأكيد باكستان على هويتها الاسلامية الجديدة تلك هو اتخاذ النظام القائم آنذاك، نظام بوتو، مجموعة من الخطوات منها حرص بوتر على توطيد اواصر العلاقات مع الدول الاسلامية والعربية منها بالإضافة الى اضفاء الطابع الإسلامي على دستور ١٩٧٣، واذا كانت تحركات النظام تلك قد امنت له ارضية قوية مع دول العالم الإسلامي، الا انها ادت ايضا الى تنامي المشاعر الدينية بين صفوف الشعب الباكستاني الذي كان يعاني دائما من ازدواجية في الهوية فساعده النظام على أن يحسم أمره ويركز على هوية واحدة اسلامية وهكذا خلق النظام بنفسه البيئة الثقافية الدينية الملائمة لازدهار القوى الاسلامية وسار نحو أسلمة النظام.

قام عدد من ضباط القوات المسلحة بقيادة اللواء محمد ضياء الحق بالإطاحة بنظام حكم الرئيس بوتو وتجميد العمل بأحكام الدستور وإعلان الأحكام العرفية ولقد قام ضياء الحق بإخضاع البلاد للأحكام العرفية، وألغي دستور ١٩٧٣ ومنع الأحزاب السياسية من ممارسة نشاطاته وحل الجمعية الوطنية وأقال حكومات الأقاليم وشكل بدلها مجالس عسكرية تحت قيادته وانتهج الإسلام كأساس لحكمه، وأخضع البلاد لنظام عرفي صارم استعر في تطبيقه لأكثر من ثمان سنوات وقام باعتقال ذو الفقار علي بوتو ثم إعدامه بهذا انتهت أول تجربة ديمقراطية عاشتها باكستان.

لقد اتخذ ضياء الحق العديد من الخطوات لتقييد الحريات العامة خاصة بعد تقلده منصب المنسق الإداري للقانون العرفي، حيث وعد ضياء الحق بأجراء انتخابات المجلس الوطني والإقليمي في غضون 90 يوما وتسليم السلطة لممثلي الأمة، وفي تشرين الأول ١٩٧٧ أعلن عن تأجيل الانتخابات وقرر البدء في عملية المحاسبية

للساسة وقال في بيان له أنه غير قراره بسبب الإلحاح الشعبي الشديد لمحاسبة القادة السياسيين الذين كانوا متورطين في قضايا التقصير في اداء الواجب في الماضي وتشكلت محكمة قضائية لتجريدهم من الأهلية، وفيما بعد قرر ضياء الحق إنشاء بديل في ظل غياب البرلمان، فقد قدم مجلس الشورى عام ١٩٨٠ وكان معظم أعضاء المجلس من المفكرين وعلماء الدين والصحفيين والاقتصاديين والمهنيين من مجالات الحياة المختلفة وتلخصت مهمة المجلس في أنه مثل لجنة مستشارين للرئيس ولم تكن فكرة مجلس الشورى بالسيئة لكن المشكلة في إن اعضاء المجلس والبالغ عددهم ٢٨4 عضوا قد تم تعيينهم من قبل الرئيس ولم يعد هناك مجالا لتعدد الآراء.

بعد المعارضة الكبيرة التي واجهها سمح الرئيس ضياء الحق بتنظيم انتخابات مجلس نيابي جديد وذلك في عام 1985م، كما اعد العمل بمعظم أحكام الدستور ووضع حدا للأحكام العرفية. ثم قام في عام ١٩٨٨م بإزاحة رئيس الوزراء ومجلس الوزراء عن السلطة إضافة إلى تسريح مجلس النواب. تم اغتيال ضياء الحق في آب عام ١٩٨٨م في حادث تحطم طائرة غامض، وبمقتضى أحكام الدستور، فقد تولى غلام اسحاق خان رئيس مجلس الشيوخ مقاليد الحكم وأصبح رئيسا مؤقتا للبلاد.

أسفرت الانتخابات النيابية في تشرين الثاني عام ١٩٨٨م عن نجاح بناظير بوتو زعيمة حزب الشعب الباكستاني ابنة ذي الفقار علي بوتو وتولت منصب رئيس الوزراء ورئيس الحكومة. وقد كانت أول امرأة ترأس حكومة منتخبة في بلد إسلامي، وفي كانون الأول من العام نفسه أنتخب كل من مجلس النواب واربعة مجالس إقليمية أخرى إسحاق خان رئيساً للبلاد. وفي اب عام ١٩٩٠م وجه الرئيس إسحاق خان الاتهام إلى حكومة بناظير بوتو بممارسة الفساد، ومن ثم فقد تمكن بذلك من إقصاء بناظير بوتو عن

منصبها كرئيس للوزراء. تم تشكيل حكومة مؤقتة تضم غلام مصطفى جاتو كرئيس للوزراء. وفي الانتخابات التي تم عقدها في تشرين الأول من عام ١٩٩٠م فاز التحالف الإسلامي الديمقراطي بأغلبية المقاعد النيابية والتحالف الديمقراطي هو ائتلاف يضم مجموعة من الأحزاب السياسية أصبح نواز شريف رئيس حزب الرابطة الإسلامية بباكستان رئيسا للوزراء. وفي الانتخابات التي جرت في منتصف تشرين الأول عام ١٩٩٣م أعيد انتخاب بناظير بوتو لتصبح من جديد رئيسة الوزراء. وفي تشرين الثاني ١٩٩٣م، انتخب فاروق ليغاري رئيسا للجمهورية، أقال ليغاري بوتر وحكومتها في الخامس من تشرين الثاني 1996م، بعد أن اتهمها بالفساد وعدم الأهلية. وعين مالك مراج خالد رئيس المجلس الوطني الأسبق على رأس حكومة انتقالية. أجريت الانتخابات العامة في شباط ١٩٩٧م، عاد بعدها نواز شريف رئيسا للوزراء مرة أخرى. قدم الرئيس ليغاري استقالته في ٢ كانون الأول ١٩٩٧م، بعد خلاف مع رئيس الوزراء نواز شريف اوفي الأول من كانون الثاني ١٩٩٨م انتخب محمد رفيق ترار رئيسا للبلاد، وفي مايس ١٩٩٨م، اجرت الهند، جارة باكستان اللدود، تجارب نووية معلنة بذلك قدرتها على إنتاج الأسلحة النووية واستخدامها، وقد ردت باكستان، على الفور، بتجارب نووية مماثلة. وفي حزيران ١٩٩٩م، اندلع قال ضار بين مجاهدي كشمير والقوات الهندية حيث تمكنت قوات المجاهدين من استعادة بعض الأراضي. اتهمت الهند باكستان بدعم المجاهدين، ورضخ نواز شريف لضغوط دولية فانسحبت قوات المجاهدين من الأراضي التي كانت قد استعادتها.

وفي ١٢ تشرين الأول ١٩٩٩م، أطاح الجنرال برويز مشرف قائد الجيش بحكومة شريف المدنية وأعلن حالة الطوارئ وحل البرلمان وعطل العمل بالدستور ننت حكومة برويز حملة كبيرة ضد الفساد، واتهمت نواز شريف بالخيانة العظمى والاختطاف والتآمر

لتدبير جرائم قتل حكم على شريف، بعد تدخل أطراف دولية وعربية، بالسجن مدى الحياة، ثم تم نفيه خارج البلاد.

الحكم الإقليمي

تتسم باكستان إلى أربع مقاطعات هي بلوخستان، ومقاطعة الحدود الشمالية الغربية، والبنجاب، والسند. ويحكم كلا من هذه الأقاليم مجلس نواب يتم اختيار أعضائه عن طريق الانتخاب.

الحكم المحلي

يتم اختيار المسؤولين في أجهزة الحكم المحلي بوساطة الانتخاب أو التعيين وذلك لمباشرة أعباء الحكم في العواصم والمدن والقرى. إسلام أباد في العاصمة القومية، حيث تتم إدارتها بوساطة الحكومة المركزية لكونها مقاطعة مستقلة يطلق عليها اسم عاصمة إقليم إسلام أباد. وهناك بعض أجزاء باكستان التي تحاذي حدود أفغانستان يطلق عليها اسم مقاطعات القبائل. وتمارس الحكومة المركزية سلطتها على هذه المقاطعات، ولكن بعض أعضاء الجماعات القبلية المتعددة يقومون بمباشرة معظم الشؤون الحكومية في هذه المناطق بأنفسهم.

المحاكم

يتكون النظام القضائي في باكستان من المحكمتين المدنية الجنائية ومحكمة الاستئناف، وتعتبر المحكمة العليا في باكستان في أعلى سلطة قومية في البلاد، وتوجد في كل إقليم محكمة عليا تكون على رأس النظام القضائي في الإقليم.

التعليم في باكستان

التعليم في باكستان وضعف مستواه هو المشكلة الصعبة التي تواجهها باكستان فمستوى التعليم في باكستان هو الأسوأ بين دول المنطقة وهي الهند وسريلانكا، ناهيك عن أن يقارن بدول أخرى تبدو متقدمة في مستوى التعليم، فمستوى الأمية في باكستان يصل إلى 68,5% من مجموع الشعب، وأن 50% فقط من الأطفال في باكستان في سن الدراسة تتهيأ لهم فرصة الدراسة فقط بينما هذه النسبة تقرب 100% في بقية بلدان آسيا.

منذ تاسيس باكستان في عام (١٩٤٧م) والبلد يعاني من نظام التعليم الذي وضعه النصراني اللورد ميكالي قبل (٢٠٠) سنة ليطبق في شبه القارة الهندية والذي عبر عنه بقوله: "إننا نريد أن نخرج جيلاً ولد في هذا البلد ولكنه يفكر بعقلية الغرب"، ولذلك ترى نتاج هذا النظام في قيادات، البلد وهم من العوائل الغنية الإقطاعية أو كبار الصناعيين الذين تعلموا في مدارس هذا النظام غربي الميول والثقافة، بل تسببوا في فقدان هوية البلد الذي أسس ليكون بلد إسلاميا حتى عام (1965م) وقبل تأميم مؤسسات التعليم الأجنبية والتي حاولت بناظير في أخر ايامها إرجاعها إلى أصحابها الأجانب، يمكن تقسيم نظام التعليم في باكستان إلى نظامين: نظام التعليم الديني ونظام التعليم العصري.

التعليم الديني

لقد أصبح التعليم الديني بعيدة عن اهتمامات الناس الشخصية، محروماً من رعاية الحكومة، منذ سقوط دولة المسلمين في شبه القارة الهندية، وكانت البيئة الدينية في شبه القارة الهندية هي بيئة الأعمى حيث تسود الخرافات والبدع وألوان شتى من

الشرك بالله وتقوم فكرة المدارس الدينية على مثل هذه التصورات للدين وبالتالي فهي تفقد الاهتمام أصلاً برسالة تخريج أجيال تقود الشعب والأمة في مجالات الحياة العلمية بنور الإسلام وهدي الإيمان، وإنما الهدف من هذه المدارس تخريج أئمة المساجد والخطباء والوعاظ، كما أن المدارس الدينية لا تدرس إلا العلوم الدينية وهي بتصورات القوم محصورة في مواد محدودة فهم لا يدرسون الرياضيات ولا الآداب العربية ولا السياسة ولا طرق التربية، ناهيك عن تدريس اللغات.

نظام التعليم العصري

هذا النظام ممثل في شكلين من المؤسسات التعليمية هي:

-المدارس الخاصية الراقية (الإنجليش مديم)

-والمدارس الحكومية

١ -المدارس الخاصية الإنجليش مديم:

هذه المدارس أنشأها الإنجليز لتعليم أولادهم أثناء احتلالهم لعموم الهند، وهي إنجليزية منهجاً وإدارة وكانت خاصة بهم، ثم لما احتاج السيد عبيدا متعلمين قرر توسيع دائرة هذه المدارس ليدخل فيها أبناء العبيد الذين احتيج إليهم في دوائر الاستعمار، ولذلك تجد المتخرجين

من هذه المدارس من إنشائها حتى الآن ممسوخي العقول مغربين بأفكارهم واساليب حياتهم، بعيدين عن نهج الإسلام القويم، كانت ولا زالت هذه المدارس تمتاز بتفرق شاسع على المدارس الأخرى في كل مستوياتها، في كوادرها التربوية المؤهلة، والمناهج

الدراسية العالية المستوى، ووسائل التعليم وبناياتها الفخمة وساحات الألعاب واسباب الحياة المترفة.

بقيت هذه المدارس ونظامها التعليمي زمنا طويلا تحت إدارة الإنجليز النصارى حتى اخرجت أجيالا متتابعة ذات ثقافة خاصة، ثم سمح بعد ذلك لمن يريد ان يفتح مدرسة في القطاع الخاص بعد الحصول على ترخيص من الدولة، فأصبح كثير من الناس يتوجهون إلى فتح مدارس (إنجليش مديم) ولكن المدارس الجديدة هذه لم تحظ من الإنجليز إلا باللبس الإفرنجي وربطة العنق، أما المستوى التعليمي فهو منحط، وليس فيها مدرسون مؤهلون، وأصبحت تجارية بحتة مما زاد من أهمية المدارس الإنجليزية الراقية والتي لا زالت تحت إدارة المنصرين، وقد أصبحت الآن شبكات متعددة لها مناهجها الخاصة مثل ومدارس اكسفورد، ومدارس سيتي سكول، والمدرسة الأمريكية، ومدرسة القديسة مارية، وغيرها من المدارس ومن هذه المدارس تخرج رئيس باكستان لغاري وهي لكثرتها يصعب حصرها.

2- المدارس الحكومية

هذه المؤسسة التعليمية وإن كانت قائمة على التعليم العلماني والأمس اللادينية ولكنها اكثر مراعاة، واحتراما للتقاليد والقيم الشعبية، لأن هذه المدارس لم تكن لتخرج أجيالا من الكبار والقادة السياسيين والزعماء ورواد المجتمع، وإنما تخرج العامة والأتباع والمحكومين، وهذه المدارس أعدادها بالألاف وتتواجد في كل مدينة، وهي عبارة عن غرف عادية مزدحمة بالطلاب، وأكثرها خالية من المقاعد والكراسي العادية وليس فيها كوادر تدريسية مدربة، فترى فيها المدرس أكثر الناس تخلفا في الوعي الفكري والإنتاج نظرا لقلة رواتب المدرسين، فلا يلتحق بها إلا المتخلفون الذين يرضون بالقليل، وإذا

استطاع بعض الخريجين من هذه المدارس الوصول إلى مناصب عليا فإنما ذلك من النادر، وبجهود شخصية استثنائية، ولغة التعليم في هذه المدارس هي الأوردو ولذلك تسمى هذه المدارس بنظامها (أوردو مديم).

التعليم العالي

التعليم العالي في باكستان لم يحظ باهتمام ملحوظ من ايام باكستان الأولى وحتى الآن هو الأسوأ بين دول المنطقة مثل الهند وبنغلادش وسريلانكا، وإذا ما أريد لباكستان مواكبة العالم فلا بد من اهتمام زائد لرفع مستوى التعليم العالي الذي فشل في تخريج علماء، وإداريين ناجحين في عالم تكاد تكون فيه المعرفة هي عامل أساسي في كثير من القضايا، ومن خلال التعليم العالي بعد البلد شبابه لمواجهة تحديات العصر الحديث، بل البلدان التي تقدمت علمية وصناعية حازت هذا التقدم بتوفير إمكانيات عالية التعليم العالي والبحث العلمي، كنموذج حديث مثلا كوريا الجنوبية، 30% من شبابها يتعلمون في الجامعات في حين 70% يكملون دراسة الثانوية العامة وهي نسبة عالية جدا بالمقارنة بالأمم الأخرى .